المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٨٤ - شوال ١٤٣٧ هـ - يوليو ٢٠١٦م

معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزيراً للتجارة والاستثمار رئيساً لمجلس إدارة الهيئة

سابك تستعرض تجربتها في التحول إلى معايير المحاسبة الدولية

هدف
صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

«هدف» يدعم الحاصلين على زمالة الهيئة

الافتتاحية

د. أحمد عبدالله المغامس

أمين عام الهيئة

المعايير الدولية..
الاستعداد لها قبل التطبيق

في هذا العام تقوم الهيئة بدور مهم وكبير لأنهاء الاستعدادات لعملية التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، الذي يفصلنا عن تطبيقها النصف المتبقي لنا من هذا العام .

ولعلنا نذكر بعض اهم هذه الاستعدادات للتحول وهي:

❖ التدريب وإعادة التأهيل وهو يعد الخطوة الأولى للاستعداد للتحول للمعايير الدولية وهذا ما جعل الهيئة تركز في هذا الجانب، فمنذ منتصف عام ٢٠١٤م وهي تنفذ دورات تدريبية عالية الجودة عن المعايير الدولية، بلغ عدد الدورات التي نفذتها أكثر من ١٠٠ دورة حضرها أكثر من ٢٧٠٠ متدرب ومتدربة، ولا تزال أيضاً تقدم المزيد من هذه الدورات.

وهنا أود أن أنوه إلى أن الهيئة على أتم الاستعداد لمساعدة جميع المنشآت في القطاعات الاقتصادية المختلفة للتحول لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تقديم دورات خاصة لمنسوبيها؛ لكي يصبح لديهم الخبرات الداخلية القادرة على التعامل مع المعايير الدولية قبل التحول وأثناءه وبعده، وهذا لن يتم إلا بالتدريب المكثف للموظفين الحاليين أو استقطاب الكفاءات المؤهلة للقيام بهذا الدور.

❖ نقل بعض الممارسات والتجارب المهنية وذلك عن طريق عقد محاضرات بالمشاركة مع بعض الشركات التي بدأت في مشروع التحول مثل شركة سابك، وشركة الكهرباء، وذلك لإيضاح المتطلبات الرئيسة للمعايير الدولية ونقلها، مقارنة بالمعايير السعودية، وإتاحه الفرصة للحضور للمشاركة بآرائهم واقتراحاتهم، وعرض استفساراتهم فيما يتعلق بالإشكالات المحتملة عند تطبيق المعايير الدولية.

❖ إصدار كتيبات إرشادية تساعد على عملية التحول كما قامت أيضاً على ترجمة عدد من الكتب الرائدة في مجال المحاسبة والمراجعة وذلك لنقل أفضل المقررات التعلمية على المستوى الدولي، إضافة إلى إصدار عدة مطبوعات عن أبرز ملامح معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.. وعن آثار التحول إلى المعايير الدولية على قوائم الشركات السعودية.

في الختام وبمناسبة صدور الأمر السامي الكريم بتعيين معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزيراً للتجارة والاستثمار يسرني أن أرحب بمعاليه متمنياً له التوفيق والسداد ومتطلعاً إلى توجيهات معاليه لكونه رئيساً لمجلس إدارة الهيئة.

كما يسرني أن أشكر معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير الصحة رئيس مجلس إدارة الهيئة الأسبق على جهوده واسهاماته البناءة أثناء فترة رئاسته لمجلس إدارة الهيئة التي كان لها دور فاعل للتوصل إلى نتائج إيجابية للإسهام في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، التي نفخر جميعاً بالمستوى الذي وصلت إليه.. راجين لمعاليه دوام التوفيق والسداد.

داخل العدد

6

الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزيراً للتجارة والاستثمار رئيساً لمجلس إدارة الهيئة

برئاسة وزير التجارة والاستثمار مجلس إدارة الهيئة يعقد اجتماعه السادس

«هدف» يدعم الحاصلين على زمالة الهيئة

الاتصالات السعودية تدعم الهيئة

لجنة التدقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين تعقد اجتماعها الثاني عشر وتصدر (٢٠) قراراً

8

د. المغامس يفتتح مؤتمر «العصر الجديد لتكنولوجيا المحاسبة - المحرك الأساسي للتغير»

18

المراجعون الداخليون يتجهون إلى التركيز في الثقافة التنظيمية للمنشأة

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام ورئيس التحرير
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم جمعة

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥ ٠١١
فاكس: ٤٠٢٥٦١٦ ٠١١
E-mail:socpa@socpa.org.sa
الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa

24

20

46

36

التصميم والإخراج والطباعة

al Jareeda design

المدير العام

حمد إبراهيم العسكر

المدير الفني

وليد الشوشان بركة

الاشتراكات - الإعلانات

الجريدة للخدمات الإعلامية

التوزيع

الشركة الوطنية للتوزيع الرياض

هاتف: ٤٨٧١٤١٤ - فاكس: ٤٨٧١٤٦٠

المملكة العربية السعودية

ص.ب. ٤٢٣٦٢ - الرياض ١١٥٤١

هاتف : ٢٢٥٠١١١ (خمسة خطوط)

فاكس : ٢٢٥٣٧٧٧

الرقم الموحد : ٩٢٠٠٠٨٠٠٩

www.aljareeda.com.sa

الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزيراً للتجارة والاستثمار رئيسا لمجلس إدارة الهيئة

صدر المرسوم الملكي رقم أ /١٣٥ وتاريخ ١٤٣٧/٧/٣٠ القاضي بتعيين معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزيرا للتجارة والاستثمار وبهذا المناسبة يسر مجلة المحاسبون ان تبارك لمعالية الثقة الملكية الكريمة وتتمنى له دوام التوفيق والسداد كما تشكر معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس الهيئة السابق على جهوده وإسهاماته المقدرة وتتمنى له دوام التوفيق.

« هدف » يدعم الحاصلين على زمالة الهيئة

بدأ صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» تعويض الحاصلين على شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (socpa) مادياً عن تكاليف الحصول على الشهادة، وذلك ضمن مسار برنامج الشهادات المهنية الاحترافية الذي أطلقه الصندوق مؤخر والذي شمل ١٠ مجالات في القطاع الحكومي والخاص ،والذي يسير مع برامج الصندوق الأخرى في تنمية رأس المال البشري وتحقيق الأمان المهني ودعم فرص التوطين بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

هذا ويهدف مسار برنامج الشهادات المهنية الاحترافية على تنمية القوى العاملة الوطنية مهنياً ورفع قدرتها التنافسية في سوق العمل. كما يهدف ايضاً إلى التقليل من الانكشاف المهني ورفع نسب احلال السعوديين في المهن ذات القيمة المضافة وتطوير مهاراتهم وإعادة تأهيل أصحاب بعض التخصصات، وتحفيز منظمات الأعمال لإتاحة الفرصة لمنسوبيها للتدريب المتخصص الموثق بشهادات مهنية معتمدة دولياً. ويسعى إلى تشجيع وتحفيز الأفراد للحصول على شهادات مهنية احترافية عبر تعويضهم مادياً عن تكاليف الحصول على الشهادة المهنية.

ويمكن لكل متقدم للاختبار قد اجتاز أحد مواد الاختبار التقدم لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» لصرف المكافأة، ولا يشترط أن يكون قد اجتاز المواد الخمس، بل يستطيع المتقدم الحصول على جزء من المكافأة بعد اجتياز كل مادة، عدا مادتي الأنظمة التجارية وفقه المعاملات فانه لابد من اجتياز المتقدم للمواد الخمس ليتسنى له الحصول على المكافأة للمادتين.

من جانبه عبر امين عام الهيئة الدكتور احمد بن عبدالله المغامس عن شكره وتقديره لإدارة صندوق الموارد البشرية على ما يقومون به من جهود كبيرة في سبيل دعم الشباب وإعطائهم الفرصة للحصول على الشهادات المهنية في تخصصات ذات أهمية عالية.

كما صرح المغامس بان اختيار زمالة الهيئة ضمن مسار برنامج الشهادات المهنية الاحترافية الذي أطلقه الصندوق موخراً يأتي لما تحظى به من اهتمام وتقدير القطاع الاقتصادي في المملكة وما تتمتع به من مكانة تساعد الحاصلين عليها لتبوُ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية،

وأن هذا الاختيار جاء حرصا من الصندوق على توفير الموارد البشرية الوطنية المؤهلة التي تلبي احتياجات سوق العمل واحتياجات مهنة المحاسبة والمراجعة. مضيفاً بان هذه المكافأة ستزيد من اعداد المتقدمين لاختبار زمالة الهيئة وبالتالي سيزيد عدد الحاصلين على الشهادة في أوساط العاملين والمتخصصين في حقل المحاسبة والمراجعة،

الجدير بالذكر ان اختبار زمالة الهيئة يهدف إلى قياس كفاءة الأفراد المتقدمين من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة، وقياس مدى إدراك المسؤولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين التحلي بها. ويتكون الاختبار من خمس مواد هي المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية.

لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين تعقد اجتماعها الثاني عشر وتصدر (٣٠) قراراً

عقدت لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين اجتماعها الثاني عشر للدورة الثامنة الثلاثاء ١٤٣٧/٧/١٩هـ برئاسة سعادة وكيل الوزارة للتجارة الداخلية الدكتور طارق بن عبدالله النعيم، وعضوية الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال عضو مجلس إدارة الهيئة، والمستشار القانوني بوزارة التجارة والصناعة الأستاذ إبراهيم بن سعود التميمي، وبحضور أمين اللجنة المستشار القانوني عادل بن إبراهيم العمر.

واستعرضت القضايا المدرجة على جدول الأعمال وأصدرت (٣٠) قراراً تمثلت في الآتي:

(٦) قرارات قضت بحفظ أوراق القضية.

(١٠) قرارات قضت بإيقاع عقوبة اللوم بحق المحاسب القانوني المخالف.

(١٣) قراراً قضت بإيقاع عقوبة الإنذار بحق المحاسب القانوني المخالف.

(١) قرار قضى بإيقاع عقوبة الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة ستة أشهر بحق محاسب قانوني.

برئاسة وزير التجارة والاستثمار مجلس إدارة الهيئة يعقد اجتماعه السادس

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه السادس للدورة الثامنة يوم الثلاثاء ١٤٣٧/٩/٢هـ برئاسة معالي وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وقد رحب معاليه في مستهل الاجتماع بأعضاء المجلس والذي شكرهم فيه على جهودهم التي كان لها الدور الفاعل للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة والتي نفخر جميعاً بالمستوى الذي وصلت إليه. وقد تم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وأصدر القرارات اللازمة والذي كان من أبرزها الموافقة على خطة عمل إدارة مراقبة جودة الأداء المهني، اعتماد هوية وشعار الهيئة الجديد، كما اعتمد المجلس نتائج الدورة الأولى لعام ٢٠١٦م لاختبار زمالة الهيئة ومنح عدد ٣٦ من المحاسبين شهادة الزمالة لاجتيازهم جميع مواد الاختبار.

الجدير بالذكر أن برنامج مراقبة جودة الأداء المهني يهدف إلى تحسين مستوى الأداء المهني لمكاتب المحاسبة واستمرارية هذا الاداء الجيد بالإضافة إلى زيادة فعالية الخدمات المهنية للمكاتب وزيادة الثقة في هذه الخدمات التي تقدمها.

كما أن الهيئة تعمل بجد لتوفر جميع السبل لتحقيق اهداف هذا البرنامج والتي منها استخدام معايير الرقابة النوعية الدولية، نقل أفضل الممارسات الدولية في تنفيذ الفحص الميداني، إعداد وتأهيل فاحصين من خلال عقد دورات تدريبية للفاحصين، فحص البيانات الدورية السنوية التي يقدمها مكتب المحاسبة للتعرف بشكل أولي عن اداء المكتب ومدى التزامه بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالمهنة.

الاتصالات السعودية تدعم الهيئة

تلقت الهيئــة السعوديــة للمحاسبين القانونيين خمسمئة ألف ريال دعمـا من شركة الاتصالات السعودية لجهود الهيئة لإصدار عدد من الإرشادات التطبيقية الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية.

وقد أصدرت الهيئة مؤخراً عدداً من الكتيبات التي تحتوي على إرشادات تطبيقية في المعايير الدولية، إذ تغطي هذه الكتيبات معظم جوانب المعايير، وشملت عدداً من الملخصات والأمثلة العملية التي تساعد على تكوين فهم أكثر لكل جوانب المعايير واستيعابها.

وقد أعرب أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس باسمه واسم الهيئة عن شكره لشركة الاتصالات السعودية لدعمها المتواصل الذي يسهم في دعم الأعمال التي تقوم بها الهيئة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، والاستمرار في أداء رسالتها، مضيفاً بأننا ننظر إلى هذا الدعم على أنه استثمار يعود إلى القطاعات الاقتصادية في المملكة؛ ذلك أن وجود كفاءات وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً كافياً في حقول المحاسبة والمراجعة، ووجود معايير مهنية محددة ومعتمدة سيساهم بقوة في إيجاد معلومات موثوق بها تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار منشآتهم ومساهمتها في دعم عجلة النمو الاقتصادي في المملكة.

د. المغامس يفتتح مؤتمر «العصر الجديد للتكنولوجيا المحاسبية - المحرك الأساسي للتغير»

نظمت الهيئة بالاشتراك مع معهد المحاسبين الإداريين IMA المؤتمر الرابع لمعهد المحاسبين الإداريين بعنوان: «العصر الجديد للتكنولوجيا المحاسبية - المحرك الأساسي للتغير» الذي استمر لمدة يومين بفندق الإنتركونتيننتال الرياض.

افتتح المؤتمر الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بكلمة رحب فيها بالحضور الكرام وشكرهم على مشاركتهم في هذه الفعالية المهنية الطيبة، التي تأتي ضمن حرص الهيئة ومعهد المحاسبين الإداريين على الإسهام في جهود ترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المحاسبية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المحاسبية، مشيراً في كلمته إلى أن التطورات المتسارعة التي تشهدها قطاعات المال والأعمال تلقي على عاتق القائمين في هذه القطاعات وخصوصاً المهنيين من المتخصصين في الجوانب المالية والمحاسبية، مهمة مسايرة ومواكبة هذه التطورات بما يساعد على اتخاذ القرارات التي تكفل الأداء الجيد على أسس مستدامة وتعزز من فرص النمو والنجاح».

بعد ذلك ألقى السيد بنجامين مولينغ رئيس معهد المحاسبين الإداريين كلمته التي تحدث فيها عن المسارات المستقبلية نحو القيادة المالية، وسلط الضوء على بعض الأمور، مشيراً إلى أن الوصول إلى أعلى المواقع القيادية في المجال المهني يتطلب ترسيخ القدرات والتركيز في التخطيط والرؤية المستقبلية لما هو مأمول بالنسبة إلى الشخص، فما هو مأمول لا يحدث من دون جهد، ولتحقيق ذلك يلزم الحصول على أكبر قدر من الخبرات وعلى نطاق واسع من الحالات والمجالات المتنوعة.

بعد ذلك تطرق السيد مولينغ للتعليم المستمر وهو العنصر العام في عالمنا الحالي حيث يمكن القول إن أي شخص لديه قدر كبير من المعلومات،

سيكون محتاجاً إلى اكتساب معلومات جديدة كل أربع أو خمس سنوات وإلا سوف يصبح مندثراً.

مضيفاً أن القادة الماليين يتطلب منهم عدة مهارات مالية منها على سبيل المثال التخطيط والتحليل المالي، التواصل والتأثير، معرفة العمل التجاري، فهم مخاطر العمل التجاري، إدارة الأشخاص والمواهب، النظرة العميقة في الصناعة، إدارة التغيير، وفهم الاقتصاد الخارجي.

وتناول المتحدث أيضاً ما يلزم أن يركز فيه المديرون الماليون في الظروف غير العادية وعلى سبيل المثال: عند حدوث تغير في العمل التجاري، بطء النمو الاقتصادي، أو حدوث فضائح مالية، فالمدير المالي يجب أن ينظر إليه بوصفه شريكاً في المنشأة.

هذا وقد تضمن المؤتمر في يومه الأول عدداً من الجلسات التي كانت إحداها عن المعايير الدولية للتقرير المالي، بما في ذلك المعايير الصادرة مؤخراً والتحديثات والتحسينات على المعايير الحالية.

وقد تناولت الجلسة عدداً من الأوجه المهمة المتعلقة بالمعايير الدولية للتقرير المالي، مثل: نظرة عامة حول المعايير الدولية للتقرير المالي، وعملية وضع المعايير، ومزايا تبني المعايير الدولية للتقرير المالي، ونظرة عامة حول المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦، والمقارنة بين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧.

كما احتوى المؤتمر عدداً من الجلسات التي تطرقت لعدد من المحاور هي: إدارة مخاطر المشاريع أو المؤسسات في البيئة الاقتصادية والسياسية الحالية، التحديات التي تواجه المديرين الماليين في العصر الجديد للتقنية (إدخال أفضل ممارسات التقنية).

كما تناول المؤتمر أيضاً موضوع الشركات العائلية فيما يتعلق بالحوكمة والتخطيط المتعلق بالوراثة (الانتقال من جيل إلى جيل) تحدث فيها نخبة من أبرز المتحدثين من رؤساء الشركات، ومن كبار المسؤولين التنفيذيين في القطاعات المالية من داخل المملكة وخارجها.

الجدير بالذكر أن المؤتمر ركز في كيفية تغيير التقنية مسارات أداء الأعمال التجارية على نطاق العالم، وما يتعين على العاملين بها القيام به لتتوافر لهم القدرة على التجديد والإبداع.

كما قدم أيضاً مجموعة من الحلول، وكذلك نظرة متعمقة في فرص التقنية المختلفة المتاحة للشركات.

وقد حظي المؤتمر ولله الحمد بحضور جيد من المختصين الذين تفاعلوا مع أطروحات المحاضرين.

وفي ختام حفل الافتتاح باليوم الأول قدم عدد من الدروع التذكارية للمتحدثين والرعاة.

الهيئة تعقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة المرحلة الرابعة من معايير المراجعة الدولية

وفقاً للإجراءات التنفيذية لمشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، التي نصت على تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة تضم نخبة من المهتمين والمختصين لمناقشة المعايير الدولية، فقد تم عقد الاجتماع الرابع في المدينة المنورة من ١٦-١٧/٦/١٤٣٧هـ الموافق ٢٥-٢٦/٣/٢٠١٦م لمناقشة المرحلة الرابعة من معايير المراجعة الدولية في مشروع التحول وهي:

١	معيار المراجعة ٧٠٠ (المعدل) «تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية»	ISA 700, Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements
٢	معيار المراجعة ٧٠١ (الجديد) «الابلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل»	ISA 701, Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's
٣	معيار المراجعة ٧٠٥ (المعدل) «التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المراجع المستقل»	ISA 705, Modifications to the Opinion in the Auditor's Report Independent
٤	معيار المراجعة ٧٠٦ (المعدل) «فقرات لفت الانتباه، وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل»	ISA 706, Emphasis of Matter Paragraphs and Other Matter Paragraphs in the Independent Auditor's Report
٥	معيار المراجعة ٧١٠ «المعلومات المقارنة» «الارقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة»	ISA 710, Comparative Information—Corresponding Figures and Comparative Financial Statements
٦	معيار المراجعة ٧٢٠ (المعدل) «مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى»	ISA 720, The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements.
٧	معيار المراجعة ٨٠٠ «اعتبارات خاصة» «عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة طبقاً لأطر ذات غرض خاص»	ISA 800, Special Considerations—Audits of Financial Statements Prepared in Accordance with Special Purpose Frameworks
٨	معيار المراجعة ٨٠٥ «اعتبارات خاصة» «عمليات مراجعة قوائم مالية منفردة، وعناصر محددة، أو حسابات، أو بنود قائمة مالية»	ISA 805, Special Considerations—Audits of Single Financial Statements and Specific Elements, Accounts or Items of a Financial Statement
٩	معيار المراجعة ٨١٠ «ارتباطات للتقرير عن قوائم مالية ملخصة»	ISA 810, Engagements to Report on Summary Financial Statements

١٠	معيار ارتباط الفحص ٢٤٠٠ «ارتباطات لفحص القوائم المالية»	ISRE 2400, Engagements to Review Financial Statements
١١	معيار ارتباط الفحص ٢٤١٠ «فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ بمعرفة المراجع المستقل للمنشأة»	ISRE 2410, Review of Interim Financial Information Performed by the Independent Auditor of the Entity
١٢	معيار ارتباط التأكيد ٣٠٠٠ «ارتباطات تأكيد أخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية»	ISAE 3000, Assurance Engagements Other than Audits or Reviews of Historical Financial Information
١٣	معيار ارتباط التأكيد ٣٤٠٠ «اختبار المعلومات المالية المستقبلية»	ISAE 3400, The Examination of Prospective Financial Information
١٤	معيار ارتباط التأكيد ٣٤٠٢ «تقارير تأكيد عن أدوات الرقابة في منظمة خدمية»	ISAE 3402, Assurance Reports on Controls at a Service Organization
١٥	معيار ارتباطات التأكيد (٣٤١٠) «ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري»	ISAE 3410, Assurance Engagements On Greenhouse Gas Statements
١٦	معيار ارتباطات التأكيد (٣٤٢٠) «ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية الصورية المُتضمنة في نشرات الاكتتاب»	ISAE 3420, Assurance Engagements To Report On The Compilation Of Pro Forma Financial Information Included In A Prospectus
١٧	معيار الخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ «ارتباطات لتنفيذ اجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية»	ISRS 4400, Engagements to Perform Agreed-Upon Procedures Regarding Financial Information
١٨	معيار الخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠ «ارتباطات لإعداد قوائم مالية»	ISRS 4410, Engagements to Compile Financial Statements

وقد وجهت لجنة معايير المراجعة الدعوة إلى عدد من المختصين الذين يمثلون قطاعات مختلفة تشمل الجهات الإشرافية ومعدي القوائم المالية والمراجعين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تزويد المشاركين –قبل وقت الاجتماع بأكثر من شهر– بالمعايير الدولية في نسختها الأصلية، مع ترجمة (غير رسمية) مقارنة لها أعدتها الهيئة. إضافة إلى ذلك فقد تم توضيح الإجراءات التي سيتم على أساسها إدارة النقاش خلال الاجتماع رغبة في تحقيق أقصى فائدة منه.

وقد تضمن ذلك تحديداً لنطاق النقاش والاستعداد المتوقع من المشاركين ومحاور النقاش على النحو الآتي:

نطاق النقاش: يهدف لقاء المائدة المستديرة إلى تبادل الرأي والنقاش حول الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لمتطلبات معايير المرحلة الرابعة من معايير المراجعة الدولية بهدف التأكد من مناسبة تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

التوقعات: تقوم لقاءات المائدة المستديرة على أساس أن المشاركين هم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع اللقاء، وأنهم قاموا بتحديث معلوماتهم حول موضوع اللقاء قبل المشاركة فيه.

المحاور: رغبة في استغلال الوقت المتاح بكفاءة عالية، يقوم كل مشارك في اللقاء بعرض وجهة نظره حول كل معيار أو تفسير من المعايير والتفسيرات الدولية المشار إليها أعلاه وفقاً للمحاور الآتية:

- هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
- هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
- هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر على جودة عملية المراجعة؟
- هل في المعيار إجراءات تحتاج إلى تغيير؟
- هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
- هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
- هل تحتاج البيئة المحلية إلى إجراءات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
- هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
- هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
- هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

وقد تم تقسيم يومي الاجتماع على عدة جلسات متناسبة يتخللها فترات للراحة ولأداء الصلوات وتناول وجبة الغداء.

وأدار النقاش نائب رئيس لجنة معايير المراجعة، وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية، ومستشاري المعايير.

وتعقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة المرحلة الرابعة من معايير المحاسبة الدولية

وفقا للإجراءات التنفيذية لمشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية، التي نصت على تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة، تضم نخبة من المهتمين والمختصين لمناقشة المعايير الدولية. فقد تم عقد الاجتماع الرابع في المدينة المنورة من ٢٤-١٤٣٧/٦/٢٥هـ الموافق ٤-٢٠١٦/٣/٥م لمناقشة المرحلة الرابعة من معايير المحاسبة الدولية، وما يرتبط بها من تفسيرات في مشروع التحول وهي:

١	الإيرادات من العقود مع العملاء	IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers
٢	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية	IAS 20 Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance
٣	المساعدة الحكومية - عدم وجود علاقة محددة بالأنشطة ا لتشغيلية	SIC 10 Government Assistance-No Specific Relation to Operating Activities
٤	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	IAS 37 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets
٥	التغيرات في الالتزامات القائمة بالإزالة، والإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة	IFRIC 1 Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities
٦	الحقوق في حصص ناشئة عن صناديق الإزالة، والإعادة إلى الحالة الأصلية والإصلاح البيئي	IFRIC 5 Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds
٧	الالتزامات الناشئة عن المشاركة في سوق محددة - الأجهزة الكهربائية والإلكترونية التالفة	IFRIC 6 Liabilities arising from Participating in a Specific Market—Waste Electrical and Electronic Equipment
٨	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21 The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates
٩	التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المفرط	IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
١٠	تطبيق مدخل إعادة العرض بموجب معيار المحاسبة الدولي ٢٩ «التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المفرط»	IFRIC 7 Applying The Restatement Approach under IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
١١	ضرائب الدخل	IAS 12 Income Taxes

١٢	ضرائب الدخل- التغيرات في الوضع الضريبي لمنشأة أو لحملة أسهمها	SIC 25 Income Taxes-Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders
١٣	الرسوم	IFRIC 21 Levies
١٤	عقود الإيجار	IAS 17 Leases
١٥	تحديد ما إذا كان ترتيباً ينطوي على عقد إيجار	IFRIC 4 Determining whether an Arrangement contains a Lease
١٦	ترتيبات امتياز الخدمة	IFRIC 12 Service Concession Arrangements
١٧	عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز	SIC 15 Operating Leases-Incentives
١٨	تقويم مضمون المعاملات التي لها الشكل القانوني لعقد الإيجار	SIC 27 Evaluating the Substance of Transactions Involving the Legal Form of a Lease
١٩	ترتيبات امتياز الخدمة: الإفصاحات	SIC 29 Service Concession Arrangements: Disclosures
٢٠	عقود التأمين	IFRS 4 Insurance Contracts
٢١	استكشاف وتقويم الموارد المعدنية	IFRS 6 Exploration for and Evaluation of Mineral Resources
٢٢	تكاليف التجريد في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي	IFRIC 20 Stripping Costs in the Production Phase of a Surface Mine
٢٣	الحسابات النظامية المؤجلة	IFRS 14 Regulatory Deferral Accounts
٢٤	موضوعات معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات العلاقة بالمرحلة الرابعة من معايير المحاسبة الدولية في مشروع التحول	The subjects in the "IFRS for SMEs" that relate to the fourth stage of groups of standards in the transition project

وقد وجهت لجنة معايير المحاسبة الدعوة إلى عدد من المختصين الذين يمثلون قطاعات مختلفة تشمل الجهات الإشرافية ومعدي القوائم المالية والمراجعين والأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية.

وقد تم تزويد المشاركين -قبل عقد الاجتماع بأكثر من شهر- بالمعايير الدولية في نسختها الأصلية، مع ترجمة (غير رسمية) مقارنة لها أعدتها الهيئة، وورقة نقاش تضمنت عدداً من التعديلات التي رأتها لجنة معايير المحاسبة بشكل مبدئي.

إضافة إلى ذلك فقد تم توضيح الإجراءات التي سيتم على أساسها إدارة النقاش خلال الاجتماع رغبة في تحقيق أقصى فائدة منه.. وقد تضمن ذلك تحديداً لنطاق النقاش والاستعداد المتوقع من المشاركين ومحاور النقاش على النحو الآتي:

نطاق النقاش: يهدف لقاء المائدة المستديرة إلى تبادل الرأي والنقاش حول الجوانب الشرعية والنظامية والفنية لمتطلبات معايير المرحلة الرابعة من معايير المحاسبة الدولية بهدف التأكد من مناسبة تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

التوقعات: تقوم لقاءات المائدة المستديرة على أساس أن المشاركين هم من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع اللقاء، وأنهم قاموا بتحديث معلوماتهم حول موضوع اللقاء قبل المشاركة فيه.

المحاور: رغبة في استغلال الوقت المتاح بكفاءة عالية، يقوم كل مشارك في اللقاء بعرض وجهة نظره حول كل معيار أو تفسير من المعايير والتفسيرات الدولية المشار إليها أعلاه وفقاً للمحاور الآتية:

- هل في المعيار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
- هل في المعيار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
- هل في المعيار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر في عدالة القوائم المالية؟
- هل في المعيار إجراءات تحتاج إلى تغيير؟
- هل في المعيار متطلبات يصعب فهمها؟
- هل في المعيار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
- هل تحتاج البيئة المحلية إلى إفصاحات إضافية فوق ما يطلبه المعيار؟
- هل في المعيار مصطلحات غير واضحة أو مبهمة؟
- هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
- هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟

وقد تم تقسيم يومي الاجتماع على عدة جلسات متتاسبة يتخللها فترات للراحة ولأداء الصلوات وتناول وجبة الغداء.

وأدار النقاش نائب رئيس لجنة معايير المحاسبة، وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية، ومستشاري المعايير.

لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين تصدر قراراً بشطب محاسب قانوني

وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

عقدت لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين اجتماعها الحادي عشر للدورة الثامنة يوم الثلاثاء ١٤٣٧/٧/٥هـ برئاسة سعادة وكيل الوزارة للتجارة الداخلية الدكتور طارق بن عبدالله النعيم، وعضوية المحاسب القانوني خالد بن سلطان الرويس عضو مجلس إدارة الهيئة، والمستشار القانوني بوزارة التجارة والصناعة الأستاذ ابراهيم بن سعود التميمي، وبحضور أمين اللجنة المستشار القانوني عادل بن إبراهيم العمر، واستعرضت القضايا المدرجة على جدول الاعمال وأصدرت قراراً قضى بتطبيق عقوبة الشطب بحق محاسب قانوني وإحالته إلى ديوان المظالم للحكم فيه.

د. المغامس يوقع عقداً استشارياً لإعداد إستراتيجية المعهد المحاسبي

وقعت الهيئة عقداً مع الاستشاري شركة رواد المعرفة للتدريب لإعداد إستراتيجية للمعهد المحاسبي ولكل نشاط من أنشطته المقترحة، وخطة للتشغيل وتنفيذ المشروع، وإعداد الهيكل التنظيمي، والدليل التنظيمي للإدارات والأقسام واللجان.

وقد وقع الاتفاقية من جانب الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة وعضو مجلس إدارة المعهد المحاسبي فيما مثل شركة رواد المعرفة للتدريب الأستاذ عبيدة بن جودة شراب الرئيس التنفيذي للشركة.

وأوضح المغامس أن إنشاء معهد للتدريب جاء ضمن خطط الهيئة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بمستواها، متمنياً أن يلبي المعهد جميع رغبات المتدربين، وإتاحة الفرصة للمشاركين للإلمام بالمعارف والمهارات اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وإلى التعريف بالجوانب النظرية والعملية للمعايير والآراء ذات العلاقة بموضوعات الدورات المهنية.

الجدير بالذكر أن مجلس إدارة الهيئة شكل مجلساً لإدارة المعهد المحاسبي بقراره رقم ٢/٢/٨ في اجتماعه الثاني للدورة الثامنة بتاريخ ١٤٣٧/١/٧هـ الموافق ٢٠١٥/١٠/٢٠م.

وقد باشر مجلس إدارة المعهد المحاسبي مهامه وفوض أمين عام الهيئة عضو المجلس بتوقيع العقد.

ويتوقع أن يستغرق إعداد الإستراتيجية وخطة التشغيل والهيكل التنظيمي للمعهد ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد.

الهيئة تعقد لقاءها الاجتماعي بالدمام

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لتوطيد أواصر الصلة بين أعضائها قامت الهيئة بتنظيم لقاءها الاجتماعي السابع مساء يوم الثلاثاء ٣١ مايو ٢٠١٦م في مدينة الدمام. وقد شهد اللقاء حضور أعضاء الهيئة الأساسيين وأعضاء من مجلس الإدارة وأعضاء من اللجان الفنية للهيئة. هذا وقد تخلل اللقاء محاضرة حول الاستعدادات للتحول إلى معايير المحاسبة الدولية وفي نهاية اللقاء تناول الجميع طعام العشاء الذي أعد لهذه المناسبة.

الهيئة تصدر عدداً من الأدلة الإرشادية قبل تطبيق المعايير الدولية

سعياً من الهيئة في توفير أدلة إرشادية تساعد على عملية التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية قامت الهيئة مؤخراً بإصدار عدداً من الكتيبات التي تحتوي على إرشادات تطبيقية في المعايير الدولية تغطي معظم جوانب المعايير وشملت على العديد من الملخصات والأمثلة العملية التي تساعد في تكوين فهم واستيعاب أكثر لكافة جوانب المعايير.

هذا وقد تم إعداد هذه الارشادات لبيان أهم المتطلبات لإعداد القوائم المالية عند تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة وأعتمد في إعدادها على توضيح أهم الفروقات بين المعايير الدولية للتقرير المالي وبين المعايير السعودية المقبولة بشكل عام السارية حتى تاريخ التحول.

وحرصت الهيئة في هذه الأدلة الإرشادية والتطبيقات على تغطية معظم جوانب المعايير لتوضيح الاجراءات المطلوبة عند بداية التطبيق وأوردت لذلك العديد من الملخصات والامثلة العملية التي تساعد في تكوين فهم لمتطلبات التطبيق لأول مرة كما تم تبيين اهم الفروقات مع المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المقابلة.

وتجدر الاشارة ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة يحكمها معيار دولي خاص يعتبر الاساس المرجعي لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة وهو IFRS1 إذ يهدف المعيار إلى ضمان أن تحتوي أول قوائم مالية للمنشاة معدة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي وتقاريرها المالية الاولية لجزء من الفترة التي تشملها تلك القوائم المالية على معلومات ذات جودة عالية تكون شفافة للمستخدمين وقابلة للمقارنة عبر جميع الفترات المعروضة كما تقدم نقطة بداية مناسبة للمحاسبة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي ويمكن اعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع والغاية من ذلك أن تعرض المنشأة قوائمها المالية لأول مرة مقارنة بالفترات السابقة كما لو انها تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي دائما كما يظهر ذلك اثرة مجمعا في الارصدة الافتتاحية لفترة المقارنة المعروضة.

سابك تستعرض تجربتها في التحول إلى معايير المحاسبة الدولية

نظمت الهيئة بالتعاون مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» محاضرة حول تجربة شركة سابك في التحول من معايير المحاسبة السعودية إلى المعايير الدولية، التي عقدت يوم الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠١٦م، بمقر شركة سابك بمدينة الرياض.

افتتح المحاضرة أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد المغامس بكلمة رحب فيها بالحضور الكرام، وشكرهم على مشاركتهم في هذه الفعالية المهنية الطيبة، التي تأتي ضمن أوجه التعاون المستمر بين كل من الهيئة والشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، وحرصهم على الإسهام في جهود ترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المحاسبية، وتوسيع المناقشات وإثرائها، وتبادل الخبرات، وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المحاسبية.

بعد ذلك انطلقت فعاليات المحاضرة التي عرض فيها تجربة سابك بمراحل التحول بدءاً من الإعداد ومروراً بالتقويم إلى التطبيق كمرحلة أخيرة، وهي المرحلة التي مازالت سابك في طور تنفيذها، إضافة إلى إتاحة الفرصة للحضور للمشاركة بآرائهم واقتراحاتهم، وعرض استفساراتهم فيما يتعلق بالإشكالات المحتملة عند تطبيق المعايير الدولية، إلى إيضاح المتطلبات الرئيسة للمعايير الدولية بالمقارنة بالمعايير السعودية.

ويأتي عقد هذه المحاضرة إدراكاً من الهيئة للدور الملقى على عاتقها بشأن مشروع التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وحرصاً منها على المشاركة في الممارسات المهنية بين المهتمين التي ستساعد بمشيئة الله على التهيئة الفنية والمهنية، قبل الالزام بتطبيق المعايير الدولية.

وقد حظيت المحاضرة ولله الحمد بحضور جيد من المختصين الذين تفاعلوا مع أطروحات المحاضرين.

الهيئة تعقد جمعيتها العمومية

عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين جمعيتها العمومية يوم الأحد ١/ ٥/ ٢٠١٦م برئاسة الاستاذ خالد الرويس عضو مجلس الادارة في مقرات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالرياض وجدة والدمام ، وذلك باستخدام النقل الحي لوقائع الاجتماع وقد شمل جدول أعمال الاجتماع إقرار القوائم المالية للهيئة للعام المالي ٢٠١٥م وإقرار تقرير مجلس إدارة الهيئة عن نشاط الهيئة لعام ٢٠١٥م، وتعيين مراجع حسابات الهيئة لعام ٢٠١٧م وتحديد مكافأته.

هذا وقد تخلل الاجتماع تدشين عددا من الخدمات الالكترونية للهيئة ، حيث قدم مدير إدارة تقنية المعلومات الاستاذ بدر الصقير عرضا عن الخدمات الالكترونية الجديدة والمتمثلة في خدمات الكترونية لعضوية الهيئة والتعليم والتدريب لتضاف إلى مجموعة الخدمات الالكترونية السابقة ، كما تم الاعلان عن توفير طرق دفع جديدة للرسوم عن طريق خدمة الدفع المباشر سداد (OLP) أو من خلال البطاقات الائتمانية.

وفي ختام الجمعية شكر رئيس الجمعية الحاضرين على حضورهم ومشاركتهم. كما قدم ايضا شكره للأمانة العامة، وإدارة التقنية على اعداد هذه البرامج وتطبيق هذه الآلية الحديثة التي تواكب التطورات وتذليل العقبات للجميع. الجدير بالذكر أن عملية التصويت على بنود الجمعية تمت الكترونيا (عن بعد) حيث فتح التصويت قبل اسبوع من اجتماع الجمعية العمومية وذلك لتسهيل مشاركة جميع ا لاعضاء في الجمعية، حيث تمكن هذه الطريقة العضو من التسجيل وممارسة حق التصويت دون الحاجة إلى الحضور في مقر انعقاد الجمعية، ومما يضمن بمشيئة الله اكتمال النصاب اللازم لصحة انعقاد الاجتماع الأول.

المراجعون الداخليون يتجهون إلى التركيز في الثقافة التنظيمية للمنشأة

بقلم: كين تيسياك
Ken Tysiac

بسبب التقارير الإخبارية اليومية الممتلئة بالروايات المختلفة التي تشير إلى أن الثقافة التنظيمية للمنشأة قد ضلت طريقها، ربما تتجه المراجعة الداخلية إلى التركيز في الثقافة السائدة في المنشأة.

فقد جاء على لسان جيسون بيت، وهو محاسب قانوني ورئيس خدمات المراجعة الداخلية بالولايات المتحدة ورئيس ضمانات مخاطر الخدمات المالية بمكتب برايس ووترهاوس كوبرز «لقد كانت هناك عناوين كبيرة جدا نعرفها جميعا، حيث يمكن أن تنظر، ضمن ما هو وارد في هذه العناوين، إلى الثقافة التنظيمية للمنشأة وتقول: (إن ذلك كان جزءا من المشكلة)».

ربما يكون تطور التقنية والرقابة المستمرة قد ساعدت المراجعين الداخليين على الحصول على فهم أفضل لاختبار ضوابط الرقابة، ما خلق لهم مزيدا من الفرص لتقييم الثقافة.

كما أن بيتر باريلو وهو محاسب قانوني - محاسب شرعي مجاز ومحاسب اداري دولي مجازCFF / CPA، CGMA نائب رئيس المراجعة الداخلية بشركة جنوب جيرسي القابضة للصناعات لخدمات الطاقة - قال «هذا الموضوع يظهر حاليا بدرجة أكثر تكرارا، لأننا قد اختبرنا كل ضابط من ضوابط الرقابة بالكامل» وأضاف «إنه لأمر مدهش أن نرى هذا القدر الكبير من عملية الاختبار، ولكن في النهاية يعود الأمر إلى الثقافة التنظيمية للمنشأة».

أياً كان السبب، فإن تقييم ثقافة يدخل بؤرة التركيز كمسؤولية رئيسية للمراجعة الداخلية في عدد من المنشآت. وكان قد تم تحديد الثقافة باعتبارها أحد المخاطر العالية على المنشأة، من قبل أكثر من النصف (٥٦٪) من المشاركين في الاستطلاع الذي أجراه مركز مراجعة الخدمات المالية التابع لمعهد المراجعين الداخليين. إن هذا الاستطلاع الذي شارك فيه أكثر من ٤٠٠ شخص يمثل وجهة نظر المراجعين الداخليين الذين هم في المقام الأول من منشآت للخدمات المالية بأمريكا الشمالية.

على الرغم من الاعتراف بالثقافة باعتبارها أحد المخاطر، فإن نصف المستطلعين قد ذكروا أنه لا تتم مراجعتها في منشآتهم. وأن أكثر قليلا من ثلث المستطلعين (٣٧٪) ذكروا أن تقييم الثقافة مضمن في برامجهم الحالية للمراجعة الداخلية، و٧٪ ذكروا بأن لديهم برامج مراجعة معينة تركز في الثقافة التنظيمية للمنشأة.

ويؤيد كل من السيد جيسون بيت والسيد بيتر باريلو تضمين تقييمات الثقافة في برامج المراجعة الداخلية الحالية.

وقد قال السيد بيتر باريلو إن إجراء عمليات مراجعة محددة تركز فقط في الثقافة التنظيمية للمنشأة يمكن أن يضع الموظفين في وضع محير ويقود إلى إجابات لا تكون دقيقة بالكامل.

وقال السيد جيسون بيت إن بدء برنامج معين للمراجعة يركز في الثقافة التنظيمية للمنشأة، يمكن أن يشكل تحديا لأنه يتطلب تعريف إطار عمل سيتم في مقابله تقييم الثقافة.

وقال كذلك «يلزم أن تكون قادراً على تحديد ما الثقافة الجيدة في حدود بيئة الشركة المعينة»، مضيفا «هل هي فقط ما يقوله عنها الرئيس التنفيذي؟ هل هي ما يقوله عنها مجلس الإدارة؟ هل هي في الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه كما كنت تعتقد؟ إنه يمثل تحديا للمراجعة الداخلية في أن تقوم بالمراجعة اعتمادا على شيء يصعب تحديده».

كما قال إن الأمر الاكثر شيوعا بالنسبة إلى المراجعة الداخلية هو قيامها بتضمين تقييم للثقافة في تقييم المخاطر وإجراءات المراجعة لكل عملية مراجعة تقوم بها، باستخدام هذه الاستراتيجية، ينبغي على المراجعين الداخليين البدء بتفويض من مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة لتضمين تقييمات الثقافة في العملية.

أحيانا يتطلب ذلك من المراجعين الداخليين اتخاذ الخطوة الأولى لتحريك مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة لدعم هذا النوع من المراجعة.

وقال السيد جيسون بيت إنه من الضروري لقادة المراجعة الداخلية توصيل نواياهم لتنفيذ هذا النوع من المراجعة وذلك بشكل مثالي يؤدي إلى اكتساب دعم كل من الإدارة ومجلس الإدارة.

إن ذلك يعطي المراجعة الداخلية القدرة على طرح الأسئلة وتقييم الثقافة في كل عملية من عمليات المراجعة. خذ على سبيل المثال، مراجعة أساسية لمكافأة الأداء أو هيكل العمولة في قناة للمبيعات. فبالإضافة لمراجعة المقاييس والعملية، فسوف تقوم المراجعة الداخلية بتقييم الأسئلة المتعلقة بالثقافة مثل:

- من الذي يحدد معايير المكافآت؟
- هل تم ربط أي جزء من هيكل التعويضات بفعل الشيء الصحيح للشركة؟
- هل المكافآت تحفز السلوكيات المناسبة؟
- هل الرسائل حول توقعات يتم ابلاغها بشكل مناسب؟

وبسبب عدم وجود «معيار» واحد فيما يتعلق بالثقافة التنظيمية للمنشأة، فإننا نجد في نهاية المطاف، أن المراجع الداخلي سيحتاج إلى استخدام التقدير المهني لجعل هذا التقييم للثقافة يعتمد على خبراته وعلى تراكم من نقاط البيانات المتعددة، حسب ما ذكر السيد جيسون بيت.

كما جاء على لسان السيد جيسون بيت «تتجمع لدى المراجعين الداخليين بعض النتائج الموضوعية وبعض النتائج الأقل موضوعية ولكنها رغم ذلك تبقى حقائق قد تراكمت لديك على مدار العام عبر عمليات المراجعة المتعددة، فأنت بعد ذلك تحتاج إلى تجميع هذه الحقائق، وفهم المراد من كل منها، والتوصل إلى نوع من الاستنتاج».

وتساءل السيد جيسون بيت كيف يمكن أن تختلف تقارير المراجعة الداخلية في استنتاجاتها. يمكن ابلاغ لجنة المراجعة عن وجود مخاوف (أو عدم وجود مخاوف) بطريقة غير رسمية، ومن ناحية الشكل الرسمي، يمكن أن يتم بدرجة أعلى تضمين التقييمات والاستنتاجات المتعلقة بالثقافة، كنتائج في كل تقرير قائم بذاته من تقارير المراجعة، وفي معظم الحالات، نجد أن النتائج المتعلقة بالثقافة يمكن تجميعها وعرضها في تقرير سنوي عن الثقافة التنظيمية للمنشأة.

على كل حال، فإن التقرير عن الثقافة التنظيمية للمنشأة لا يأتي بصعوبات أو تحديات. وقال جيسون بيت أن قادة المنشأة ذات الثقافة المختلة قد لا يدعمون المراجعة الداخلية في التقرير عن الثقافة التنظيمية للمنشأة، وقال كذلك إن هناك أيضا خطرا يكمن في أن يتم الانتقام من المراجعة الداخلية، ومع ذلك، فإن المراجعة الداخلية لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تتأثر من خلال ردود الفعل السلبية على النتائج.

وقال السيد بيتر باريلو «عليك أن تخلق الانطباع اللازم من خلال موقف قوي» وأضاف «لا يمكنك أن تتراجع أو تخضع للترهيب، لأن مؤسسة المراجعة الداخلية تعتمد عليك وعلى أي رئيس للمراجعة الداخلية يقف موقفاً قوياً ينطوي على الثقة فيما يؤدونه وما يقوم به فريقهم من عمل».

إن مؤشرات الثقافة التنظيمية الناجحة للمنشأة، المدرجة من قبل السيد بيتر باريلو أو السيد جيسون بيت هي:

- وجود نظام قوي للحوكمة، مع سياسات وإجراءات واضحة.
- إبلاغ السياسات والإجراءات، أعلى، أسفل، وعبر المنشأة.
- التواصل الواضح والثابت من الإدارة العليا بشأن توقعاتهم وبشأن الرقابة وبشأن «فعل الشيء الصحيح».
- تطبيق السياسات والإجراءات على جميع مستويات الإدارة دون استثناء.
- ضبط نظام المكافآت ليكون متوافقا مع السلوكيات الصحيحة.

في كثير من الأحيان يمكن أيضا إدراك الثقافة من خلال الكيفية التي يمكن أن يستجيب بها الأفراد أو المديرين لنتائج المراجعة الداخلية، كما قال السيد بيتر باريلو، فيكون هنالك مؤشر على وجود ثقافة صادقة وجديرة بالثقة عندما يقبل الأفراد النتائج والتوصيات من دون اعتراض أو مواجهة ويكونوا على استعداد لوضع خطة العلاج في إطار زمني معقول.

عندما ينطوي سلوك ملاك العمليات على التصدي والمواجهة بشأن نتائج المراجعة، فقد يشير ذلك إلى وجود مقاومة للتغيير. وعندما يأخذ الأفراد موقفا ينطوي على عدم الاحترام بشأن النتائج، فيمكن أن يشير ذلك إلى عدم استعدادهم التزام الضوابط الرقابية.

وقال السيد بيتر باريلو إن أعضاء لجنة المراجعة لابد أن تكون لهم الرغبة في معرفة تلك الردود.

«عندما أكون في جلسة تنفيذية مع لجنة مراجعة الحسابات، فإنهم يسألونني مباشرة، (هل هناك أي قضايا نحتاج إلى نكون على علم بها؟ هل يعطيك أصحاب العمليات ما تطلبه؟ هل يتعاونون معك)»؟ كما قال السيد بيتر باريلو.

لكنه أيضا شهد فشل زملائه ومعارفه في منشآت أخرى في الحصول على الدعم عندما حاولوا لفت الانتباه إلى أوجه القصور في الثقافة التنظيمية للمنشأة، وقال إن أولئك المراجعين الداخليين قد تركوا أرباب عملهم بعد أن أدركوا أن الثقافات التنظيمية لمنشآتهم لا تفضي إلى بيئة إيجابية للمراجعة الداخلية.

وقال السيد جيسون بيت إن العناوين تظهر أن هنالك خطرا شديدا على المنشآت التي تقاوم تقييم المراجعة الداخلية للثقافة، وأن وجود موظفين مقتدرين يعد أمرا رئيسيا لإنجاز هذا النوع من نشاط المراجعة.

كما قال «إنك تحتاج إلى أن تكون لديك المواهب المناسبة لإنجاز ذلك»، وأضاف «الأمر يحتاج إلى كفاءات عالية جدا لفهم النشاط التجاري، ولأداء العمل بطريقة صحيحة، وللحصول على احترام الإدارة العليا، إنه تحد كبير جدا، ولكن أعتقد أن المراجعة الداخلية يمكن أن تجد حلا لذلك».

● نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في نوفمبر ٢٠١٥م.

التحضير للمعيار ASC 606

بقلم دوغ آرمز Doug Arms وتوني بيركيك Tony BERCIK

يتضجر المحاسبون الإداريون وغيرهم من سرعة تجدد المتطلبات المهنية ويتزايد ذلك الضجر ويتردد صداه بدرجة أعمق هذه الأيام كلما بدأ الاستعداد لمواجهة مجموعة جديدة من النظم واللوائح.

كما هو معلوم أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أصدرا معاً في ٢٨ مايو ٢٠١٤ معياراً حول الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء، معروفاً باسم ASC 606، إيرادات العقود مع العملاء. ويقول المجلسان إن المعيار سيؤدي إلى تحسين إعداد التقارير المالية للإيرادات وتحسين قابليتها لمقارنة إجمالي المبيعات والإيرادات في القوائم المالية على نطاق العالم. فبموجب النظم الجديدة لإعداد تقارير الإيرادات، التي من شأنها أن تؤسس لمعيار مشترك للإيرادات بالنسبة إلى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالولايات المتحدة (GAAP) والمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، ينبغي على أي منشأة تنفيذ الخطوات الخمس الآتية:

١. تحديد العقود المبرمة مع العميل.
٢. تحديد التزامات التنفيذ المحددة في العقد.
٣. تحديد سعر المعاملة.
٤. توزيع سعر المعاملة على التزامات التنفيذ المنصوص عليها في العقد.
٥. الاعتراف بالإيراد عندما (أو بداية من) تستوفي المنشأة أحد التزامات التنفيذ.

سوف تؤثر هذه التغيرات في كل منشأة، على الرغم من أن مدى هذا التأثير سوف يختلف ما بين شركة وأخرى.

على الرغم من أن المهنيين في مجال المحاسبة والمجال المالي هم على بينة من المعيار ASC 606 والآثار المترتبة عليه من حيث التغيير التنظيمي، إلا أن ما يثير الدهشة من وجهة نظرنا هو عدم المبالاة الذي تبديه بعض المنشآت، ولا سيما في القطاع الخاص، بشأن هذه المسألة.

فمع صدور قانون ساربينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ (SOX) وقانون إصلاح وول ستريت دود- فرانك وقانون حماية المستهلك لعام ٢٠١٠، يكون هنالك كثير من التغييرات التنظيمية التي حدثت في السنوات ١٠-١٥ الماضية، ولذلك يتوقع حدوث قدر كبير من الإجهاد فيما يتعلق بالجانب التنظيمي. ومع ذلك، فإن إعداد

تقارير الإيرادات في وقتها وبالدقة اللازمة يعد أمراً بالغ الأهمية للعمليات المتوافقة مع المعيار.

وهذا يعني أنه بالرغم من الإعلان مؤخراً بتأجيل تطبيق المعيار ASC 606 إلى ديسمبر ٢٠١٧ للمنشآت العامة و٢٠١٨ لغيرها من المنشآت، إلا أنه من المهم جداً البدء في التحضير للتغيرات القادمة. وهذا لا يشمل فقط تقييم كل عقد وحجم تدفق للإيرادات ولكن أيضاً التأكد من وجود ذوي المواهب المناسبة في المكان المناسب لتنفيذ التعديلات اللازمة وفي الوقت نفسه المحافظة على سير عمليات الشركة اليومية. وعليه، فإن المنشآت التي لم تبدأ حتى الآن الاستعداد لهذا الانتقال تضع نفسها في وضع غير مؤات من حيث الحصول على الكفاءات اللازمة للتغيير.

إذا كانت مؤسستك تقوم بعمليات بيع (أي بائع)، يرجح أن يؤثر فيها المعيار ASC 606 في عدد من الجوانب - داخل إدارة المحاسبة وخارجها - بما في ذلك العقود مع العملاء (إضافة إلى العقود مع ضامني المنتج والعوائد)، خطط المكافأة، المصاريف، الضرائب، تقنية المعلومات، الرقابة الداخلية، وعلاقات المستثمرين. وإذا كانت شركتك هي جهة مستهلكة (زبون)، فربما تواجه تغييرات في الكيفية التي يقترح بها البائعون العقود أو يبيعون من خلالها المنتجات أو يقدمون بها الخدمات.

سوف نجد، خصوصاً فيما يتعلق بالبائعين، أن كثيراً من الإدارات تتعرض للتأثير، بما في ذلك المحاسبة والمالية، المراجعة الداخلية، الموارد البشرية، المبيعات والتسويق، الإدارة القانونية، تقنية المعلومات، وإدارة العمليات. سوف تحتاج السياسات والعمليات إلى تحديث، وسوف تحتاج إدارة البيانات إلى التهيئة، سوف تحتاج طرائق تقديم التقارير والرقابة إلى تعديل، وسوف يحتاج الموظفون إلى أن يتم تعليمهم وتثقيفهم بشأن التغييرات وكيفية التزام النظم الجديدة.

ومن الواضح أن كل ما تم ذكره سوف ينطوي على إجراء تغيير على المستوى التنظيمي. وبالرغم من أن التغييرات قد تم بيانها بوضوح وتم تحديد الخطوات، إلا أن الشركات لا تزال بحاجة إلى استخدام أفضل ما لديها من تقدير مهني في تنفيذ النهج المستند على المبادئ لتحديد الاعتراف بالإيرادات للهياكل الخاصة بهم بشكل محدد. وفي الوقت نفسه، فإنه من المهم أن ندرك أن هذا التغيير المطلوب يوفر أيضاً فرصة مثالية لتبسيط الأساليب المتبعة وتحسينها.

هل يبدو الأمر مألوفاً؟ ينبغي أن يكون كذلك، حيث إننا قد كنا في مثل هذا الوضع من قبل. ففي عام ٢٠٠٢، عندما كان مطلوباً المنشآت تكيف الرقابة الداخلية للتوافق مع قانون ساربينز أوكسلي، حينها بذل عدد من الشركات جهدها لتنفيذ التغييرات اللازمة في الوقت المناسب. في الواقع، نجد في مقال لبوليت تشو Paulette Chu نشر في ١٨ مايو ٢٠٠٥، بمجلة JournalStar.com بعنوان "تأخر تقديمات الشركات يظهر آثار قانون Sarbanes- أوكسلي " أن مئات المنشآت لم تقدم تقاريرها السنوية في وقتها حسب الموعد النهائي عام ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، فإن حوالي ٧٧ شركة، تتجاوز إيرادات لكل منها ١٠٠ مليون دولار، تجاوزت الموعد النهائي المحدد عام ٢٠٠٥ لتقديم التقارير الفصلية، منوهة بالعمل الجاري بشأن الرقابة الداخلية وإعادة البيانات المالية.

كيف حدث ذلك؟

إلى حد كبير، كان بسبب انخفاض مشاركة المواهب التي تتمتع بالمهارة اللازمة إضافة إلى المفاهيم الخاطئة بشأن الكيفية التي تم تحديدها لعمل تلك المواهب. في ذلك الوقت، أصبح من الواضح أن عدداً من أرباب العمل افترضوا ببساطة أن الأشخاص المناسبين سيكونون متوافرين على الرغم من تحذيرات الواسعة النطاق التي تشير إلى عكس ذلك. وعلاوة على ذلك، كان هنالك مفهوم عام بأن الشركات يمكنها جلب مستشارين خارجيين لإدارة تغيير. وكان هناك أيضاً تفضيل واضح للمواهب التي لها خبرة مع المكاتب الأربعة الكبرى حيث الاعتقاد الغالب بتوافر الجودة والسلامة، والحد الأدنى من المخاطر.

النقص في القطاع الخاص

للأسف، على الرغم من أن هناك كثير من المهنيين في المكاتب الأربعة الكبرى وغيرها من مكاتب المحاسبة العامة لديهم الخبرة اللازمة المتعلقة بالرقابة الداخلية، إلا أن توافر المهنيين للقطاع الخاص كان محدوداً بشدة خصوصاً أن الطلب عليهم قد ارتفع فجأة.

ومما عقد الأمور بدرجة أكبر، فإن كثيراً من المهنيين المتوافرين كانوا يبحثون عن وظائف دائمة. ونتيجة لذلك، نمت سوق ضخمة للوظائف الدائمة لاستيعاب المواهب المتخصصة في المحاسبة والتمويل الذين لديهم خبرة في الرقابة الداخلية. إضافة إلى ذلك، زاد الطلب على المواهب المساعدة لملء وظائف المستويات الأدنى.

مع وجود عدد من المنشآت المتنافسة على المواهب، فإن كثيراً من المنشآت تأخرت في بدء تنفيذ التغييرات الضرورية. وتواصل التأثير بشكل مضاعف على الشركات التي لم يكن مطلوباً منها فقط تنفيذ التغييرات ولكن أيضاً تحديث المهام والمسؤوليات وكذلك تعليم القوى العاملة الموجودة وتثقيفها بشأن التغيرات - الجانب الذي لم تساهم فيه الشركات بما فيه الكفاية للمدى الذي يحقق المتطلبات التنظيمية.

إن التدافع المكثف بين الشركات لتنفيذ قانون ساربينز أوكسلي انتج عدداً من الدروس الواضحة التي قد تكرر نفسها مع المعيار ASC 606:

تحتاج المنظمات إلى بدء التحضير للتغيير في الوقت المناسب. قد لا تكون الموهب متوافرة في جميع المواقع أو فئات العمالة وربما تكون لديهم توقعات لا تتوافق مع الاحتياجات التنظيمية. من المرجح أن يؤدي ارتفاع الطلب على المواهب إلى ارتفاع التكاليف.

يلاحظ على نحو متزايد، أن المهنيين ذوي الجودةِ العالية لا يقفون تحت لافتات المكاتب الأربعة الكبرى وبدلاً من ذلك يشكلون العلامات التجارية الخاصة بهم كمقاولين ومستشارين مستقلين.

يجب القيام بتعليم فئات القوى العاملة التي تتأثر بالتغيير وتثقيفها.

على سبيل المثال، في شركتنا الخاصة، كيلي الخدمات **Kelly Services**، بدأنا مشروع إدارة التغيير لمدة ثلاث سنوات لإجراء تعديلات على الشركة لتتوافق مع قانون ساربينز أوكسلي. تتألف إدارة المشروع من مزيج من المواهب ذات الخبرة بشركة كيلي وموردين خارجيين مختارين من ذوي الخبرة، وكلاهما قاما بتنسيق العمل التكتيكي. إضافة إلى ذلك، جلبنا المواهب لأداء أدوار الدعم بتوجيه من إدارة المشروع، ما يسمح لفريق الاستراتيجية الأساسي المركزي بالتركيز في تغييرات إدارة العملية. وبفضل هذا التركيز الواضح على إدارة التغيير والإعداد في الوقت المناسب، استطعنا تكيف الرقابة الداخلية بالشركة وعدلنا عملياتنا بطريقة مناسبة ومتوافقة.

الاسراع في الاستعداد قبل التغيير

وكما رأينا، فإن المعيار ASC 606 سوف يؤثر في المنشآت في عدد من مجالاتها الحرجة التي تراوح – بين المحاسبة والعقود إلى التسويق – عبر مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل المحاسبة، الإدارة القانونية، تقنية المعلومات، وإدارة العمليات. لإعداد التعديلات اللازمة بفعالية، يتعين على المنشآت الشروع في إدارة التغيير بسرعة وبدقة، وبعد ذلك ضبط العمليات والإجراءات على نحو متسق عبر الإدارات المختلفة.

إن إدارة التغيير الفعالة تبدأ بتأسيس فريق «تحليل التأثير» الذي يمكن أن يتكون جزئياً من مواهب يتم التعاقد معهم في مجالات المحاسبة، العمليات، الشؤون القانونية تقنية المعلومات، الموارد البشرية. وفي بعض الحالات، حسب درجة تعقيد للمنشأة، قد يكون من المنطقي أن يشمل الفريق مواهب من داخل المنشأة الذين يعرفون المنشأة عن ظهر قلب. فإذا اختارت المنشأة ذلك فإنها سوف تحتاج إلى توظيف أشخاص إضافيين لتغطية واجباتهم خلال فترة مشاركتهم في تحليل التأثير.

ينبغي على فريق تحليل التأثير العمل على اكتساب رؤية عامة عن الحالة الراهنة للمنشأة – والحالة المطلوبة في المستقبل لتحديد كيف يكون التأثير في الاستراتيجية. البنود التي يتعين أخذها في الحسبان تشمل ما يأتي:

– حالة النظم والضوابط الرقابية. هل ستكون قادرة على دعم التغييرات على العمليات والتقارير؟
– مجموعة المواهب. ما أنواع المواهب التي سوف تحتاج إليها في التنفيذ؟ هل هم متوافرون لديك ضمن الموظفين، أو هل تحتاج إلى التكملة بمواهب إضافية؟
– العمليات اليومية. من يقوم بأعمال أعضاء الفريق الأساسيين الذين يتم إعادة تعيينهم للعمل في التنفيذ؟

على افتراض أن المنشأة لديها استراتيجية متكاملة لتحسين مهام كل إدارة من الإدارات لدعم الأهداف العامة للمنشأة، فإنه من المنطقي أن يكون لتغيرات تقارير الإيرادات عواقب تكتيكية. وذلك يعنى أن الأدوار والمسؤوليات يرجح أن تتغير. إن إجراء تحليل عميق للتأثير سوف يوضح كيف وأين نحتاج إلى إجراء هذه التغييرات فيما يتعلق بالسياسات، العمليات، البيانات، والتقارير.

بعد ذلك، يجب على فريق تحليل التأثير تأمين الدعم من أصحاب المصلحة الداخليين الذين يمكن أن يساعدوا على دفع الإجراءات الضرورية بكامل المنشأة، إضافة إلى جعل الأشخاص يعرفون أي نوع من الأشياء السلبية يمكن أن يحدث إذا كان هناك تأخير.

وعلى أي حال، يكون من الأهمية بمكان أن نفهم أنه بغض النظر عما إذا كان تحليل التأثير يحدد تغييراً جوهرياً أو مسؤولية التأكد من أن الشركة على بينة من إمكانية التعرض لأمور سلبية، بأن التقييم نفسه، إلى جانب تبني الخطوات الخمس التي تم تحديدها في وقت سابق، يرجح بدرجة أكبر أن يكون جوهرياً. ولذلك، فإنه من المستحسن التحرك سريعاً قبل بدء التغير بدلاً من التحرك ببطء شديد والمخاطرة بعدم التزام واحتمال التعرض للعقوبات.

قياس درجة التغيير

إن تحديد كيفية تفعيل التغييرات التي حددها فريق تحليل التأثير، سيكون مختلفاً من منشأة إلى أخرى، اعتماداً على توافر المواهب والميزانية. وفيما يأتي الأمور التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان:

– هل هناك مواهب داخلية لتأسيس مكتب إدارة مشروع (PMO) لإدارة التغيير، أو هل هناك حاجة لجلب مواهب خارجية؟
– إذا كان ذلك مناسباً، هل هناك إمكانية للوصول إلى مواهب لديها معارف عالمية (global knowledge)؟
– إذا كانت المواهب الداخلية ستقوم بدور قيادي في إدارة التغيير، هل هناك حاجة إلى جلب مواهب خارجية لملء وظائفهم؟
– إذا كانت هناك حاجة لجلب مواهب خارجية، هل سيكون ذلك في شكل مستشارين ومقاولين المستقلين، توظيف مؤقت بدوام كامل لمدة فترة التحول، أو توظيف مباشر، لأنه يوجد نقص في المتقدمين للوظائف الدائمة؟
– إذا كان سيتم استخدام مواهب خارجية، هل سيؤثر تعقيد المنشأة في قدرتهم والوقت اللازم لتحديد الثغرات والتأثير اللاحق؟
– هل ستكون هنالك حاجة لتوظيف موظفي دعم الخارجيين لمساعدة الفريق الأساسي في التحول؟
– ما مدى توافر المواهب من حيث القرب وفئة العمل؟
– ما ميزانية اكتساب المواهب؟
– هل سيتم تدريب القوى العاملة على العمليات والإجراءات الجديدة بواسطة مستشارين خارجيين أو من قبل فريق داخلي؟

– بعض مشكلات التي قد تواجهها الشركات هي مماثلة لتلك التي واجهتها عند تبني قانون ساربينز أوكسلي. أصبحت المواهب في مجال المحاسبة نادرة بسبب صرامة متطلبات التعليم وممارسات التوظيف التعسفية التي تتبعها المكاتب الأربعة الكبرى. ونتيجة لذلك، فإن المواهب في مجال المحاسبة الذين لديهم الخبرة في الإشراف يجدون درجة عالية جدا من الطلب. إن كثيراً من المهنيين ذوي المهارات المناسبة من كبار المواهب الذين ينتقلون حالياً من العمل مع المكاتب الأربعة الكبرى إلى التقاعد ولكنهم ليسوا على استعداد بعد لترك هذه الصناعة تماماً. فمن المحتمل جداً أن يشكلوا العمود الفقري لفرق إدارة التغيير من خلال العمل بدوام جزئي، كمستشارين. ولكن هل سيكون هذا كافياً لمواجهة الطلب المتزايد؟

بطبيعة الحال، سوف تحتاج المنشآت كذلك إلى أنواع أخرى من المواهب. سوف يكون الطلب على المواهب القانونية مرتفعاً لتقييم وتكييف العقود، سوف تكون هناك حاجة لمواهب العمليات لتنفيذ التغييرات، ومواهب تقنية المعلومات لتعديل النظم والبيانات.

ونتيجة لارتفاع الطلب، تحتاج الشركات إلى أن تبقى مفتوحة لتوظيف المواهب من فئات متنوعة وأن تنظر في إمكانية الحصول على سلسلة كاملة ومتصلة من نماذج القوى العاملة.

الشريك المناسب في هذا الوقت؟

بالنسبة إلى عدد من المنشآت يرجح أن ينطوي الانتقال إلى المعيار ASC 606 على عملية متطاولة ومكلفة وتتطلب عملاً مكثفاً. وما يزيد في تعقيد الأمور، فإن العمليات اليومية للشركة يتعين أن تتواصل من دون انقطاع من أجل أن تبقى الشركة قادرة على المنافسة. وبالتالي هناك مخاطر من حدوث تقصير إما في الانتقال أو في العمليات اليومية أو في كليهما.

هذا هو الجانب الذي يمكن أن يكون فيه مفيداً التعاون مع شريك متخصص في حلول القوى العاملة تكون لديه خبرة واسعة في إدارة التغيير. إن شريك حلول القوى العاملة يمكن أن يساعد على كل شيء، من مواهب العقود أو المواهب الاستشارية إلى إدارة سلسلة الإمداد، عملية التوظيف من خلال الاستعانة بمصادر خارجية، أو إدارة تغيير بكامله. فيمكنه تقديم المشورة للشركة بشأن استراتيجية المواهب التي هي أكثر معقولية للمنشأة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة حيثما كان ذلك ممكناً، والبحث عن أكثر الطرائق فعالية من حيث التكلفة لجلب مواهب إضافية. وعلاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بتوظيف المواهب الخارجية للتعامل مع البيانات المالية الحساسة، يمكن لشريك حلول القوى العاملة المساعدة في تخفيف المخاطر بسبب قدرته على الوصول إلى المواهب التي سبق لها إثبات قدرتها وجدارتها بالثقة.

تكلفة إدارة التغيير

إن التكاليف المرتبطة بإدارة التغيير تختلف من منشأة إلى أخرى. ومن الواضح أن الشركات التي لديها مجموعة واسعة من المنتجات أو الخدمات أو عقود غير القياسية سوف تحتاج إلى تقييم وضبط كل واحدة من هذه الأمور في كل مستوى. إضافة إلى ذلك، يتعين إجراء تغييرات على نطاق المنشأة – ابتداءً من السياسات والإجراءات إلى تسجيل البيانات وتدريب الموظفين. سوف تعتمد ميزانية هذه التكاليف على مجمل مقدار التغير المطلوب، كما يبينه تحليل التأثير.

إن الكيفية التي تنفذ بها المنشآت التغيير سوف تؤثر أيضاً في التكاليف. فعلى سبيل المثال، الشركات التي لديها مواهب داخلية قادرة على إدارة التغيير لا تحتاج إلى ميزانية لتوظيف استشاريين خارجيين. ومع ذلك فإن المقاولين من القطاع الخاص يمكن أن تكون لهم أهمية إذا كانوا أكثر خبرة وأفضل استعداداً لتحسين عمليات رئيسية معينة.

وبالمثل، فإن المنشآت التي تجلب المواهب «لإعادة ملء» الوظائف يمكن أن تسهم في ارتفاع التكاليف إذا كانت تقوم بتوظيف هذه المواهب بدوام كامل، أو توظيف مباشر من دون أن تأخذ في الحسبان أنها سوف تقلص هذا القطاع من القوى العاملة لديها بمجرد اكتمال عملية الانتقال. بدلاً من ذلك، يكمن الحل الأنسب في تعين المواهب بشكل مؤقت في البداية، مع خيار تحويلهم إلى العمل بدوام كامل إذا لزم الأمر.

عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على انخفاض التكاليف، يكون التوقيت أيضاً عاملاً رئيساً. عند الانتظار طويلاً لجذب المواهب في سوق تسوده درجة عالية من التنافسية، قد تجد أن هؤلاء المواهب قد أصبحوا في موقف أقوى من حيث التفاوض على أعلى الأجور وفوائد الخدمة الأفضل، والمزيد من الامتيازات.

إذا تم عقد شراكة مع شركة متخصصة في حلول القوى العاملة فإن ذلك يمكن أن يساعد على ضبط التكاليف، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتبسيط سلسلة توريد المواهب وعملية التأكد من وجود الأشخاص المناسبين في المواقع المناسبة. إن الأمر المجدي في السيطرة على التكاليف يتمثل في المعرفة المتعمقة لمواقع وجود المواهب، ولما يرغبون فيه، وكيفية جذبهم. في الوقت نفسه، عندما يتعلق الأمر بإدارة التغيير، فإن شركة حلول القوى العاملة ذات الخبرة يمكن أن تساعد على تأسيس فريق إدارة المشروع وفي ضمان فعالية تكلفة عمليات التغيير.

من المهم جدا للشركات أن تكون متوافقة مع جميع الأنظمة ومتطلبات إعداد التقارير. من خلال التقييم لتحديد أي من العمليات يجب تغيرها، والكيفية التي يتم من خلالها تنفيذ التغييرات، وتحديد استراتيجية القوى العاملة التي ستكون أكثر فعالية (وفعالة من حيث التكلفة)، يمكن للشركات ذات التفكير المتقدم، إعداد منشآتهم بالشكل المناسب بحيث يجري التنفيذ الفعلي لتغييرات المعيار ASC 606 بشكل سلس وناجح إلى أقصى حد ممكن.

تم نقله بتصرف من مجلة Strategic Finance الصادرة في نوفمبر ٢٠١٥

زمالة المحاسبين القانونيين تضيف لصاحبها قيمة عالية

يظهر التحليل أن اجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين يؤدي إلى الحصول على مكافآت في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والكبيرة

بقلم: الدكتور جريجوري Krippel، الدكتورة جانيت موديز، والمحاسب القانوني وشيلا ميتشل، CPA

إن المحاسبين بارعون في اتخاذ قرارات التقييم، وليس فقط لمنشآتهم ولكن أيضاً فيما يتعلق بشئون حياتهم الشخصية. ومع ذلك، هناك عامل واحد يتعلق بمترتبات مسارهم المهني ربما لم يتم أخذه في الحسبان. على وجه التحديد، ربما يكون هنالك عدد قليل فقط هم من قاموا في الواقع باحتساب قيمة الحصول على زمالة المحاسبين القانونيين من خلال النظر في تكاليف الوقت والمال المرتبطة باقتناء هذه الزمالة والحفاظ عليه مقابل الفائدة المكتسبة من حيث تحسينات الرواتب خلال فترة عملهم المعتادة.

المحاسبون القانونيون العاملون في مجال محاسبة الشركات مقتنعون إلى حد كبير بأن شهادة الزمالة تزيد مكاسبهم المرتقبة، ولكن كم تساوي تلك الزيادة؟ وفي أي مرحلة من فترة المسار الوظيفي تكون العلاوة متناسبة مع الجهد المبذول؟ وعلى العكس من ذلك، هل يكون الوقت متأخراً جداً جداً للاستفادة من أن تصبح محاسباً قانونياً؟

إن معرفة القيمة الحالية الصافية (NPV) للحصول على زمالة المحاسبين القانونيين هو أمر مهم لأولئك الذين يفكرون في الجلوس للامتحان لنيل زمالة المحاسبين القانونيين ولأولئك الذين يشرفون على التعيينات الجديدة في شركاتهم. وكذلك فإن معرفة قيمة فترة المسار المهني للشخص كمحاسب قانوني يمكن أن تساعد الأشخاص المعينين الجدد الذين هم في سن الثانية والعشرون على اتخاذ هذا القرار المهم. ويمكن أيضاً أن تساعد المهنيين الأقدم الذين استثمروا بالفعل بضع سنوات كمحاسبين على تحديد ما إذا كان يمكنهم تحسين إيراداتهم المستقبلية من خلال انفاق الوقت والجهد اللازمين للحصول على تلك الشهادة الآن.

NPV of CPA earnings premium in total and per study hour for ages 22–59 (small companies)*

Age (1)	Present value (PV) of cumulative lifetime earnings premium for CPA (2)	PV costs of attaining the CPA (3)	PV costs of maintaining the CPA (4)	PV of the total cost (5)	Net present value (NPV) of CPA (6)	NPV of CPA premium per hour of study (7)
22	$220,242	$14,751	$76,042	$90,793	$129,449	$324
23	$221,722	$15,687	$75,464	$91,151	$130,572	$326
24	$223,230	$16,623	$74,875	$91,498	$131,732	$329
25	$224,763	$17,559	$74,275	$91,834	$132,930	$332
26	$225,598	$18,027	$73,366	$91,393	$134,204	$336
27	$226,446	$18,495	$72,441	$90,936	$135,510	$339
28	$227,309	$18,963	$71,499	$90,462	$136,847	$342
29	$228,187	$19,431	$70,539	$89,970	$138,217	$346
30	$229,081	$19,899	$69,562	$89,461	$139,619	$349
31	$229,989	$20,367	$68,567	$88,934	$141,055	$353
32	$230,214	$20,311	$67,252	$87,564	$142,650	$357
33	$230,442	$20,256	$65,913	$86,169	$144,273	$361
34	$230,673	$20,200	$64,550	$84,750	$145,923	$365
35	$230,907	$20,144	$63,161	$83,305	$147,602	$369
36	$231,145	$20,088	$61,747	$81,836	$149,309	$373
37	$231,386	$20,033	$60,307	$80,340	$151,046	$378
38	$231,630	$19,977	$58,841	$78,818	$152,812	$382
39	$223,227	$19,977	$57,174	$77,151	$146,076	$365
40	$214,672	$19,977	$55,477	$75,454	$139,218	$348
41	$205,962	$19,977	$53,749	$73,726	$132,236	$331
42	$197,095	$19,977	$51,989	$71,966	$125,129	$313
43	$188,067	$19,977	$50,197	$70,174	$117,893	$295
44	$178,877	$19,977	$48,373	$68,350	$110,527	$276
45	$169,520	$19,977	$46,514	$66,491	$103,029	$258
46	$159,994	$19,977	$44,622	$64,599	$95,395	$238
47	$150,296	$19,977	$42,695	$62,672	$87,624	$219
48	$140,422	$19,977	$40,733	$60,710	$79,712	$199
49	$130,370	$19,977	$38,735	$58,712	$71,659	$179
50	$120,136	$19,977	$36,700	$56,677	$63,460	$159
51	$109,718	$19,977	$34,628	$54,605	$55,113	$138
52	$99,111	$19,977	$32,125	$52,102	$47,009	$118
53	$88,312	$19,977	$30,369	$50,346	$37,966	$95
54	$77,317	$19,977	$28,181	$48,158	$29,160	$73
55	$66,124	$19,977	$25,953	$45,930	$20,195	$50
56	$54,729	$19,977	$23,684	$43,661	$11,069	$28
57	$43,128	$19,977	$21,373	$41,350	$1,778	$4
58	$31,317	$19,977	$19,020	$38,997	($7,680)	($19)
59	$19,292	$19,977	$16,624	$36,601	($17,309)	($43)

* Tables showing the NPV of CPA earnings premium for CPAs who work for medium-size and large companies are available with the online version of this article at journalofaccountancy.com/cpa-value.

Sources: Gregory L. Krippel, Janette Moody, and Sheila Mitchell. To review the supporting spreadsheets and methodology, email krippel@coastal.edu.

يتضمن القيمة الحالية (PV) وصافي القيمة الحالية (NPV) لعلاوة المحاسبين

Table 2: Net Present Value of CPA Earnings Premium in Total & Per Study Hour for Ages 22-59 (medium size companies)

Age (1)	PV of CPA Cumulative Life-Time Earnings Premium for CPA (2)	PV Costs of Attaining the CPA (3)	PV Costs of Maintaining the CPA (4)	PV of the Total Cost (5)	Net Present Value of CPA (6)	NPV of CPA Premium Per Hour of Study (7)
22	$438,738	$15,479	84,928	$100,407	$338,331	$845.83
23	$443,770	$16,623	84,430	$101,053	$342,717	$856.79
24	$449,116	$17,767	83,927	$101,694	$347,422	$868.55
25	$454,558	$18,911	83,414	$102,325	$352,232	$880.58
26	$459,227	$19,422	82,527	$101,950	$357,278	$893.19
27	$463,981	$19,934	81,624	$101,558	$362,423	$906.06
28	$468,820	$20,445	80,704	$101,149	$367,671	$919.16
29	$473,746	$20,956	79,767	$100,723	$373,023	$932.56
30	$478,760	$21,468	78,813	$100,280	$378,480	$946.20
31	$483,865	$21,979	77,841	$99,820	$384,045	$960.11
32	$488,280	$22,261	76,524	$98,785	$389,495	$973.74
33	$492,774	$22,544	75,182	$97,725	$395,049	$987.62
34	$497,349	$22,826	73,815	$96,641	$400,708	$1,001.77
35	$502,005	$23,108	72,424	$95,532	$406,474	$1,016.18
36	$506,745	$23,390	71,007	$94,397	$412,348	$1,030.87
37	$511,570	$23,673	69,564	$93,236	$418,334	$1,045.83
38	$516,481	$23,955	68,094	$92,049	$424,432	$1,061.08
39	$498,971	$23,929	66,147	$90,076	$408,895	$1,022.24
40	$481,146	$23,929	64,165	$88,094	$393,052	$982.63
41	$462,997	$23,929	62,146	$86,075	$376,922	$942.31
42	$444,521	$23,929	60,090	$84,019	$360,501	$901.25
43	$425,710	$23,929	57,997	$81,926	$343,784	$859.46
44	$406,559	$23,929	55,865	$79,794	$326,765	$816.91
45	$387,062	$23,929	53,695	$77,624	$309,438	$773.60
46	$367,212	$23,929	51,484	$75,413	$291,799	$729.50
47	$347,003	$23,929	49,233	$73,162	$273,841	$684.60
48	$326,429	$23,929	46,941	$70,870	$255,558	$638.90
49	$305,482	$23,929	44,607	$68,536	$236,946	$592.36
50	$284,157	$23,929	42,231	$66,160	$217,997	$544.99
51	$262,445	$23,929	39,811	$63,740	$198,706	$496.76
52	$240,342	$23,929	36,953	$60,882	$179,459	$448.65
53	$217,838	$23,929	34,836	$58,765	$159,073	$397.68
54	$194,927	$23,929	32,281	$56,210	$138,717	$346.79
55	$171,602	$23,929	29,679	$53,608	$117,995	$294.99
56	$147,855	$23,929	27,029	$50,958	$96,898	$242.24
57	$123,679	$23,929	24,330	$48,259	$75,419	$188.55
58	$99,065	$23,929	21,582	$45,511	$53,554	$133.88
59	$74,006	$23,929	18,784	$42,713	$31,293	$78.23

تضحية جديرة بالاهتمام؟

إن دراسة امتحان زمالة المحاسبين القانونيين واجتيازه يتطلب من المرشحين على اتخاذ قرارات صعبة من حيث الوقت والمال. إنها تنطوي على استبدال أهداف قصيرة المدى (التمتع بوقت الفراغ، عدم انفاق المال على الدورات الدراسية والتدريبية، ...الخ) بأهداف بعيدة المدى. هنالك مطالب أخرى كثيرة تحتاج إلى تكريس الوقت والاهتمام، وتحقيق التوازن بينها ليس بالأمر السهل.

ولكن إذا كانت الأرقام الموضوعية وغير المتحيزة تؤكد المردود المتوقع لهذه التضحيات بشكل واضح ومعقول، هل من شأن ذلك أن يساعد على تبرير اتباع المسار الأكثر صعوبة ودعمه؟

يوفر هذا التحليل الأرقام المتوقعة بدرجة معقولة من خلال إظهار صافي القيمة الحالية للعمل والتضحيات المطلوبة للحصول على زمالة المحاسبين القانونيين، استناداً على زيادة الأجور على مدى الحياة العملية (عائد استثمار زمالة المحاسبين) التي يتمتع بها المحاسبون الذين نجحوا وحافظوا على شهادة الزمالة مقابل المحاسبين الذين لم يفعلوا ذلك. باستخدام البيانات المتاحة للجمهور التي تقدمها شركة خدمات التوظيف روبرت هالف Robert Half لرواتب المحاسبين القانونيين وغير المحاسبين القانونيين، مؤشر سعر المستهلك (CPI)، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة، فإن هذه المقالة تقدم تحليلاً تم إعداده مرحلة بمرحلة لصالح الإيرادات التي يمكن تحقيقها عندما يصبح الشخص محاسباً قانونياً. هذا المقالة والرسوم البيانية المرفقة توفر تحليلاً يغطي سنة بسنة ويستند على إيرادات المحاسبين القانونيين العاملين في الشركات الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة.

نظرة على الأرقام

هذه الأرقام، هي في غاية الأهمية. الجدول «صافي القيمة الحالية للزيادة التي يحققها المحاسب القانوني في الإجمالي ولكل ساعة دراسة للأعمار ٢٢-٥٩ (العاملين بالشركات الصغيرة) يتضمن القيمة الحالية (PV) وصافي القيمة الحالية (NPV) لعلاوة المحاسبين القانونيين المهنيين الذين تراوح أعمارهم بين ٢٢ و٥٩ الذين يعملون في الشركات الصغيرة. الجدولين التاليين يوضحان القيمة الحالية (PV) وصافي القيمة الحالية (NPV) للزيادة التي يحققها المحاسبون القانونيون المهنيون الذين تراوح أعمارهم بين ٢٢ و٥٩ الذين يعملون في الشركات المتوسطة والكبيرة:

الرسم البياني، «افتراضات لصافي القيمة الحالية، على مدى الحياة العملية، لاجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين

<table>
<tr><th colspan="3">افتراضات صافي القيمة الحالية مدى الحياة لاجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين
(حالات تقديرات متحفظة - الحالات الفردية سوف تكون مختلفة)</th></tr>
<tr><td>١. مزايا الراتب عند اجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين</td><td colspan="2">بناء على استطلاع شركة روبرت هالف بخصوص الرواتب للأعوام ١٩٩٢-٢٠١٤.
● رواتب للمحاسبين القانونيين وغير المحاسبين القانونيين المتوقعة في المستقبل تم تحديدها باستخدام مؤشر أسعار المستهلك بزيادة قدرها ٣,١٪ سنوياً.
● تنص تقديرات روبرت هالف "ما لم يذكر غير ذلك، يتم إضافة ٥٪ -١٠٪ للحصول على درجات الدراسات العليا أو الشهادة المهنية." استخدمنا النسبة المتحفظة ٥٪ كزيادة في راتب المحاسب القانوني.
● العائد على استثمار زمالة المحاسبين القانونيين استناداً إلى تزايد الفجوة بين المحاسبين الذين لديهم الزمالة مقابل المحاسبين الذين ليس لديهم الزمالة حتى سن ٦٥ يتم تقديره بخصم نسبة ٥٪. (نسبة ٥٪ هي أعلى بكثير من معدل سند الخزانة CMT لاستخراج تقدير متحفظ لراتب.) استخدمنا هذا المعدل ٥٪ بدلاً عن سعر الفائدة بلا مجازفة لأننا نعتبر الحصول على زمالة المحاسبين القانونيين كما في الواقع وسيلة بلا مجازفة للوصول إلى أعلى الإيرادات.
● بالنسبة لجميع حساباتنا افترضنا بأن الشخص لا يتجاوز مستوى مراقب مالي؛ ومن البديهي، أن الأشخاص الذين يصلون إلى منصب نائب رئيس الشؤون المالية أو المدير المالي سوف يجنون مزيداً من مزايا الإيرادات نتيجة لزمالة المحاسبين القانونيين التي تحصلوا عليها.</td></tr>
<tr><td>٢. التكاليف المرتبطة باجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين (بافتراض الاجتياز من المحاولة الأولى)</td><td colspan="2">تكاليف التحضير والجلوس لامتحان زمالة المحاسبين القانونيين:
● المواد ودورة مراجعة زمالة المحاسبين القانونيين (تكلفة دورة مراجعة زمالة المحاسبين القانونيين في يوليو ٢٠١٥).
● الوقت اللازم للإعداد للامتحان (٤٠٠ ساعة من الدراسة التحضيرية للامتحان مضروبة في معدل الساعة للراتب الحالي المكافئ).
● رسوم امتحان زمالة المحاسبين القانونيين (١٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٥ في ولاية كارولينا الجنوبية؛ وتختلف الرسوم في الولايات الأخرى).
● يومين من فقدان الأجور إضافة إلى تكاليف السفر (٤٠٠ دولار لتغطية تكاليف السفر، الفندق، والطعام، إضافة إلى ١٦ ساعات مفقودة من الأجر بمعدل يرتبط بسن المرشح في وقت الامتحان).
تكاليف الحفاظ على شهادة زمالة المحاسبين القانونيين:
● رسوم العضوية المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين / الترخيص: الرسوم عام ٢٠١٥ تساوي ٤٢٥ دولار بالإضافة الى رسوم ولاية تساوي ٨٠ دولار، يتوقع أن تزيد بمعدل ٣,١٪ سنوياً، وذلك باستخدام مؤشر أسعار المستهلك بزيادة قدرها ٣,١٪ سنوياً. يتم خصم الرسوم بنسبة ٥٪ سنوياً ابتداء من السن الحالية إلى سن التقاعد في عمر ٦٥ عاما.
● ٤٠ ساعة سنوياً من التعليم المهني المستمر، بمتوسط ١٠ دولار للساعة، يتوقع أن تزيد بمعدل ٣,١٪ سنوياً،، يتم تخفيضها بنسبة ٥٪ سنوياً ابتداء من سن الحالية إلى سن التقاعد في عمر ٦٥ عاما.
●أجور مفقودة لمدة ٤٠ ساعة من التعليم المهني المستمر: يفترض تحفظيا أن تكاليف التعليم المهني المستمر لا يتم تعويضها بل هي يتحملها الشخص. راتب المحاسب القانوني، معدل للتضخم، كان قد تم تحويله إلى الأجر بالساعة، مخفضا بنسبة ٥٪ لكل السنة من العام الحالي إلى سن التقاعد في عمر ٦٥ عاما.</td></tr>
<tr><td rowspan="5">٣. الشركات الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة</td><td colspan="2">أحجام الشركات حسب تقدير روبرت هالف (٢٠١٤)</td></tr>
<tr><td colspan="2">إجمالي حجم المبيعات</td></tr>
<tr><td>صغيرة</td><td>أقل من أو تساوي ٥٠ مليون دولار</td></tr>
<tr><td>متوسطة</td><td>٥٠ - ٢٥٠ مليون دولار</td></tr>
<tr><td>كبيرة</td><td>٢٥٠ - ٥٠٠ وأعلى مليون دولار</td></tr>
</table>

يتضمن الجدول الافتراضات التفصيلية التي تشكل أساساً للتحليل. كما يشير الرسم البياني، فإن هذه القيم هي قيم متحفظة لأنها تفترض أن كل شخص يدفع النفقات المتعلقة به. ومع ذلك، قد يكون كثير من المرشحين لزمالة المحاسبين القانونيين محظوظا بما فيه الكفاية بحيث يقوم صاحب العمل بتغطية كل أو جزء من النفقات. في مثل هذه الحالات، سيكون صافي القيمة الحالية أعلى، يزيد بمقدار النفقات التي يدفعها صاحب العمل.

على سبيل المثال، كما رأينا في العمود ٢ من الجدول «صافي القيمة الحالية لعلاوة المحاسب القانوني في الإجمالي ولكل ساعة دراسية للأعمار ٢٢-٥٩ (العاملين بالشركات الصغيرة)، أن محاسباً قانونياً يبلغ من العمر ٢٢ عاماً يعمل في شركة

صغيرة سيكون قد حصل على ٢٢٠,٢٤٢ دولار أكثر من نظيره الذي ليس هو محاسباً قانونياً إذا كانا يعملان معاً حتى سن ٦٥. ورغم أن هذه الأرقام مشجعة، إلا أن القيمة الحالية للإيرادات لا تعطي كامل التفاصيل – فالتحليل لا يمكن أن يتوقف عند هذا الحد. ومن الضروري أن لا تشمل فقط مزايا الإيرادات مدى الحياة لاجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين ولكن أيضاً التكاليف المرتبطة بالوقت والمال اللازم للتحضير والجلوس لامتحان زمالة المحاسبين القانونيين، فضلاً عن تكلفة الحفاظ على الشهادة طوال فترة المسار المهني للشخص.

لذلك، على الرغم من أن المحاسب القانوني نفسه الذي يبلغ من العمر ٢٢ عاماً سوف ينفق ١٤,٧٥١ دولار (العمود ٣) للتحضير وأداء امتحان زمالة المحاسبين القانونيين، وسوف يتحمل أيضاً تكلفة ٧٦,٠٤٢ على مدى حياته العملية (العمود ٤) للحفاظ على الشهادة، إلا أنه لاتزال لديه علاوة صافية تبلغ ١٢٩,٤٤٩دولار (العمود ٦). وهو ثمار الاستثمار الابتدائي لعدد ٤٠٠ ساعة من دراسة والإعداد. كما يظهر في العمود ٧، فإن كل ساعة من الدراسة آتت أكلها بمبلغ إضافي قدره ٣٢٤ دولار، وهو أكثر بكثير من ما يمكن الحصول عليه في عدد من الأنشطة الأخرى التي قد يشغلها محاسب شاب.

هل هذا نتيجة مفيدة فقط للمهنيين الذين بدأوا حياتهم المهنية قبل فترة قصيرة؟ على الرغم من أن المحاسبين الأصغر سنا الذين يكسبون مبلغاً أقل في الساعة، فإنهم مع الاستمرار في مسارهم المهني والارتفاع في أجور الساعة يمكنهم الاستفادة من المكاسب الإضافية لزمالة المحاسبين القانونيين. كما هو مبين في الجدول، فإن المحاسب القانوني الذي يبلغ من العمر ٣٨ عاماً يمكنه التمتع على مدى حياته العملية بعلاوة قدرها ٢٣١,٦٣٠ دولار، مع صافي قيمة حالية يبلغ ١٥٢,٨١٢ دولار. فاستثماره الابتدائي من ٤٠٠ ساعة من الدراسة والإعداد يوفر عائدا قدره ٣٨٢ دولار في الساعة، مما يعزز عائده من الجهود التي بذلها.

يزيد صافي القيمة الحالية مع ارتفاع الرواتب في العادة باطراد حتى سن التاسعة والثلاثون. إن وصول صافي القيمة الحالية إلى القمة في سن التاسعة والثلاثين هو انعكاس لترقية الشخص من مدير إلى مساعد مراقب مالي مع ما يرتبط بذلك من زيادة في الراتب، وبالتالي ارتفاع علاوة زمالة المحاسبين القانونيين. على الرغم من أنه قد يبدو أن تأخير اجتياز امتحان الزمالة حتى سن التاسعة والثلاثين هو قرار عقلاني لتحقيق أقصى قدر من عائد استثمار زمالة المحاسبين، إلا أن الواقع يشير إلى أن التأخير يعني أيضاً أن تزايد العمل والمسؤوليات الشخصية قد يقلل من الوقت المتاح للدراسة. إضافة الى أن عدم امتلاك شهادة زمالة المحاسبين القانونيين خلال السنوات الأولى يمكن أن يؤدي إلى خسارة أو تأخير فرص الترقي، على الرغم من أن ذلك يصعب قياسه ولكنه مفهوم على نطاق واسع.

في كلا حالتي المحاسب القانوني الذي يبلغ من العمر ٢٢ عاماً والمحاسب القانوني الذي يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، تعتمد هذه المقاييس على مواصلة العمل مع منشآت بنفس الحجم طوال الحياة الوظيفية للشخص وأن أعلى منصب يصل إلية هو مراقب مالي. ومع ذلك، كما أثبتت التجربة، فإن الحصول على شهادة زمالة المحاسبين القانونيين يفتح عددا من الأبواب لمسارات مهنية إضافية، ولذلك فإن الأشخاص الذين تكون بدايتهم مع شركة صغيرة وينتقلون إلى شركة متوسطة أو كبيرة سوف يكسبون علاوات أكبر مما تم ذكرة.

إن العائد من استثمار زمالة المحاسبين القانونيين هو أكبر بكثير لأولئك الذين يعملون في الشركات المتوسطة والكبيرة، وذلك لسببين. أولا وقبل كل شيء، القيمة الحالية للشركات الكبيرة والمتوسطة ليست مجرد أنها أعلى نسبياً، بل إنها أعلى تقريبا بنسبة ١٠٠٪ من الشركات الصغيرة، إلى المتوسطة وتقريباً بنسبة ١٢٥٪ أعلى من الشركات المتوسطة، إلى الكبيرة. والسبب الثاني هو أن بعض الشركات المتوسطة وكثير من الشركات الكبيرة قد يكون من المرجح بدرجة أكبر أن تغطي بعض أو كل التكاليف المطلوبة لتحقيق شهادة زمالة المحاسبين القانونيين والحفاظ عليها.

فرصة ثمينة

هل هناك محاسب عمره ٢٢ عاماً، تخصص محاسبة ليس لديه زمالة المحاسبين القانونيين يعمل في وظيفة شخص مبتدئ ليس لديه واجبات أو الظروف أخرى مانعة يرفض عرضا قدره ٣٢٤ دولار للقيام بعمل إضافي لمدة ساعة؟ علاوة على ذلك، لنفترض أنه تم تمديد هذا العرض لمدة ساعتين من العمل الإضافي لكل يوم من أيام الأسبوع الخمسة و١٠ ساعات يوم السبت لعشرين أسبوعاً كاملة. إن المحاسب الذي عمره ٢٢ عاماً الذي لا يدرس حالياً لامتحان زمالة المحاسبين القانونيين هو بمثابة الشخص الذي يرفض هذا العرض. أن المحاسب المهني الذي يفترض أن يكون شخصاً راشداً، ينبغي أن تكون خطوته التالية هي اتخاذ القرار الراشد، أي التعرف إلى متطلبات امتحان زمالة المحاسبين القانونيين لبدء إجراءات التسجيل للجلوس لامتحان زمالة المحاسبين القانونيين المقبل.

وأخيرا، يمكن أن ينظر إلي هذه الحالة من منظور آخر. لنفترض أن المحاسب الذي ليس لديه زمالة المحاسبين القانونيين لا يحركه فقط دافع المال، إنما هو أكثر اهتماماً بالوقت المخصص للأنشطة الخاصة (quality time). وهذا أيضاً هدف راشد يمكن تحقيقه من خلال أن تصبح محاسباً قانونياً. يظهر العائد من استثمار زمالة المحاسبين القانونيين أن استخدام معدل ٢٣,٩٤ دولار للساعة الواحدة للشخص المبتدئ (على أساس استطلاع شركة خدمات التوظيف روبرت هالف Robert Half لرواتب المحاسبين القانونيين وغير المحاسبين القانونيين عام ٢٠١٤) يتطلب العمل لمدة ٢,٧ من السنوات الإضافية لاكتساب فجوة المرتب التي تساوي ١٢٩,٤٤٩ دولار. فعملية الاحتساب واضحة وصريحة: ١٢٩,٤٤٩ ÷٢٣,٩٤ دولار للساعة = ٥,٤٠٧ ساعة أو ٢,٧ سنوات ٢٠٠٠)÷ ٥٤٠٧ ساعة). ولذلك، فإن كل ساعة استثمرت في الدراسة تكسب ١٣,٥ ساعة من الراتب في المستقبل؛ أي، أن المحاسب يمكن أن يختار ما بين الدراسة لمدة ساعة واحدة أو العمل ١٣,٥ ساعة إضافية. وعليه، فإن اجتياز امتحان زمالة المحاسبين القانونيين بالنجاح تكون نتيجته في الواقع زيادة الوقت المخصص للأنشطة الخاصة (quality time).

نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في مايو٢٠١٦

التحول إلى المعايير الدولية

«معلومات مهمة»

جمادى الأولى ١٤٣٧هـ
مارس ٢٠١٦م

- اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية.
- متى سيتم تطبيق المعايير الدولية في المملكة؟
- من سيطبق المعايير الدولية بنسختها الكاملة، ومن سيطبق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟
- كيف يجري العمل على تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية؟
- تحديثات المعايير بعد إقرار خطة التحول.

اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية:

سبق أن اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين في عام ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م) خطة للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. وقد جاء اعتماد الخطة وفقا لتوصية لجنة توجيهية شكلها المجلس لهذا الغرض تكونت من كل من أمين عام الهيئة ورئيسي لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ونائبيهما، وممثل لوزارة المالية، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والتي بنت بدورها توصياتها في هذا الشأن على نتاج الدراسات والتوصيات التي قامت بها كل من لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في الهيئة.

متى سيتم تطبيق المعايير الدولية في المملكة؟

وفقا لقرار مجلس الإدارة فإن تطبيق المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة بنسختها الكاملة (IFRS) سيكون اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧م وذلك على المنشآت المدرجة في السوق المالية. أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فإن التطبيق سيكون اعتبارا من بداية عام ٢٠١٨م، مع السماح لتلك المنشآت الآخرى بالتطبيق اعتباراً من بداية عام ٢٠١٧م.

أما ما يخص معايير المراجعة، فإن مكاتب المراجعة مطالبة بتطبيق تلك المعايير على أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها في ٢٠١٧/١/١م أو بعده.

وقد اختارت الهيئة هذا التوقيت المستقبلي للتطبيق تنفيذا لما تضمنته خطة التحول من تقدير لحاجة البيئة المحلية للاستعداد الكافي لتطبيق المعايير الدولية، حيث نصت الخطة المعتمدة للتحول إلى المعايير الدولية على أن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوفر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها. فعلى سبيل المثال، قد تتوفر لدى المنشآت المالية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية بدون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي. ويضاف إلى ذلك حرص الهيئة على إعطاء وقت كاف لدراسة المعايير الدولية من كافة النواحي ذات العلاقة بالبيئة المحلية متضمنة الجوانب الشرعية والنظامية لمتطلبات المعايير، حيث نصت خطة التحول على إجراءات تنفيذية ركزت على الدراسة المتعمقة لكل معيار دولي وإشراك نخب المجتمع من ذوي الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة مثل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين والهيئات الإشرافية لمناقشة متطلبات المعايير بشكل مستفيض لضمان تحقق الهدف من تطبيقها.

المعايير الدولية بنسختها الكاملة، والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

تمشيا مع التوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية تلتزم بها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المدرجة في السوق المالية والشركات المالية) في حين تمثل المجموعة الثانية الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة تلتزم بها المنشآت الأخرى، فقد نصت خطة التحول على اعتماد كلا المجموعتين من المعايير. ويوفر المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة متطلبات إفصاح أقل، ومتطلبات قياس أسهل من تلك التي تطلبها النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي.

من سيطبق المعايير الدولية بنسختها الكاملة، ومن سيطبق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

ووفقا لقرار مجلس الإدارة المتعلق باعتماد القسم الأول من المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعرَّف لغرض تطبيق معايير المحاسبة بأنها تلك المنشآت التى تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين، ولكنها لا تخضع للمساءلة العامة.

وتعد المنشأة خاضعة للمساءلة العامة في الحالات الآتية:

- (أ) عندما يتم تداول أدوات حقوق الملكية أو الديون الخاص بها فى سوق عام أو كانت هذه المنشآت فى طريقها لإصدار مثل هذه الأدوات للتداول فى سوق عام (تداول وطنى أو أجنبى أو تداول خارج المقصورة سواء كان فى الأسواق المحلية أو الإقليمية).
- (ب) عندما تستغل أصولاً تخص قطاعاً عريضاً من الأطراف الخارجية كأحد الأنشطة الرئيسية لها. وينطبق ذلك على البنوك، والإتحادات الإئتمانية، وشركات التأمين، والسماسرة والمتعاملين فى الأوراق المالية، وصناديق الإستثمار، وبنوك الإستثمار.
- وبمعنى آخر، فإن المنشآت الملزمة بتطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة هي تلك المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية وتشمل الشركات المدرجة في السوق المالية، أو في طريقها للإدراج أو لديها أدوات مديونية متداولة في السوق المالية، أو أنها منشآت مالية مثل صناديق الاستثمار.

كيف يجري العمل على تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية ؟

نصت خطة التحول إلى المعايير الدولية على عدد من الإجراءات التنفيذية قامت اللجان الفنية المعنية تعاضدها لجانها التنفيذية بتنفيذها تباعا. وفيما يخص المعايير التي تم اعتمادها حتى تاريخه، فقد تم القيام بما يلي:

- تم إعداد دراسات فنية وشرعية ونظامية لكل معيار.
- تم إعداد ترجمة عربية للمعايير.
- عقد عدة اجتماعات للجان الفنية تضمنت مناقشات للدراسات الاستشارية التي تمت على المعايير سواء من النواحي الشرعية أوالنظامية أوالفنية.
- تلا ذلك عرض المعايير في عدة لقاءات مائدة مستديرة ضمت نخبة من المهتمين والمتخصصين من الجهات الإشرافية والأكاديمية والمهنية وقطاع الأعمال لتبادل الرأي حول المعايير الدولية وذلك على مدى يومين كاملين لكل مجموعة من المعايير المترابطة، وكان النقاش وفقا لعدة محاور تشمل مناسبة المعيار للتطبيق من الناحية الشرعية والنظامية، ومناسبة الخيارات المتعددة التي تتيحها المعايير أحيانا، ومدى الحاجة لإضافة إفصاحات إليه، بالإضافة إلى النقاش حول مناسبة الترجمة وبخاصة المصطلحات المهنية.
- قامت اللجان الفنية بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على كل معيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة.
- تم نشر المعايير على موقع الهيئة وذلك بغرض طلب الرأي من ذوي الاهتمام حول المعايير الدولية، وتشجيع المشاركة بأي تعديل (إن وجد) ليتسنى للجان النظر في إدخاله على المعايير.
- اعتمدت اللجان الفنية وثائق التوصية بتطبيق المعايير والرفع بها لمجلس إدارة الهيئة لاعتمادها.
- اعتمد مجلس إدارة الهيئة توصيات اللجان الفنية فيما يختص بالمعايير التي شملتها تلك المراحل من المشروع.

وقد تم نشر قرارات الاعتماد على موقع الهيئة، كما تم تزويد جميع الجهات الإشرافية وغيرها من ذوي الاهتمام بنسخ من قرارات اعتماد المعايير.

تحديثات المعايير بعد إقرار خطة التحول

حدثت تطورات في المعايير الدولية منذ اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية في عام ٢٠١٢م، حيث حلت معايير جديدة محل معايير قديمة، أو أضيفت معايير جديدة. وأخذاً في الحسبان أن المعايير الجديدة وتحديثاتها إنما صدرت لسد نقص في المعايير القائمة أو إزالة لبس أو تعقيد فيها، اتخذ مجلس إدارة الهيئة قراراً في هذا الصدد كما يلي:

- تفويض اللجان الفنية بتحديث خطة التحول إلى المعايير الدولية بالمستجدات التي تحدث على المعايير الدولية، سواء فيما يتعلق بتحديث المعايير القائمة أو صدور معايير جديدة، واعتماد تلك المعايير الجديدة بدلا من المعايير الملغاة حتى ولو كان تاريخها لاحقاً لتاريخ تطبيق المعايير الدولية في المملكة.
- حث المنشآت على تطبيق المعايير الجديدة حال اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة، بدلا من المعايير الملغاة، حيث يوفر ذلك على معدي القوائم المالية تكلفة التحول مرة أخرى إلى المعايير الجديدة عند حلول تاريخ تطبيقها، مع السماح لمن يرغب من المنشآت بتطبيق المعايير الملغاة والتي لا تزال وفقا للمعيار الدولي سارية المفعول بعد عام ٢٠١٧م.

أبرز ملامح معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المراحل الثلاث الأولى

من خطة التحول إلى المعايير الدولية بالمقارنة بالمعايير السعودية

من أهم ميزات المعايير الدولية مقارنة بالمعايير السعودية الإفصاحات التفصيلية، وتشتمل تلك المعايير أيضا على متطلبات للعرض والقياس تختلف نوعيا عن المعايير السعودية. وهي نتاج التحديث المستمر لهذه المعايير مقارنة بالمعايير السعودية. وفيما يلي بعض الأمثلة لمتطلبات المعايير الدولية التي تم اعتمادها حتى تاريخه:

معيار المحاسبة رقم ١: (عرض القوائم المالية)

■ اشتراط عرض ثلاث قوائم مقارنة للمركز المالي عند تطبيق سياسات محاسبية بأثر رجعي.

■ عرض قائمة للدخل الشامل تشتمل على قائمتين: الأولى قائمة الدخل المعروفة والتي تنتهي بصافي الدخل أو الخسارة. أما الثانية فهي قائمة الدخل الشامل الآخر والتي يتم فيها عرض التغيرات في عناصر الدخل غير المحقق (مثل فروقات ترجمة العملات الأجنبية للعمليات الأجنبية، والتغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع) مع استمرار عرض أرصدتها المتراكمة ضمن حقوق الملكية. ومجموع نتيجة القائمتين يسمى الدخل الشامل.

■ خلافا للمعيار السعودي، فإن المعيار الدولي يشترط تصنيف الالتزام على أنه متداول إذا كان يستحق السداد خلال اثني عشر شهرا من تاريخ القوائم المالية، حتى لو تم التعاقد على إعادة التمويل لمدة أطول، وكان هذا التعاقد بعد تاريخ القوائم المالية وقبل إصدارها.

■ يوفر المعيار الدولي متطلبات أكثر وضوحا وتفصيلا للتعامل مع تصنيف الالتزامات وفقا لعدة عوامل مثل إمكانية إعادة التمويل قبل نهاية الفترة المالية، ومن له الحق في تمديد فترة التمويل، ويفرق بين الحالات التي تتطلب إعادة تصنيف، والحالات التي تتطلب إفصاحا فقط.

■ يسمح المعيار الدولي الخاص بعرض القوائم المالية بعرض المصروفات في قائمة الدخل وفقا للتصنيف الوظيفي للمصروفات (على سبيل المثال، مصروفات إدارية، مصروفات تسويقية) أو وفقا لطبيعة المصروفات (على سبيل المثال، رواتب، إيجارات، استهلاك)، إلا أنه يشترط عند استخدام التصنيف الوظيفي للمصروفات أن تفصح المنشأة عن منافع الموظفين (الرواتب وغيرها)، والاستهلاك والاستنفاد.

■ عدم السماح بعرض بند مستقل لما كان يسمى بالبنود الاستثنائية.

■ عند استخدام تصنيف "متداول وغير متداول" للأصول والالتزامات، فإن الضرائب المؤجلة (أصول أو التزامات) تصنف دائما على أنها غير متداولة.

■ يعطي المعيار الدولي اهتماما كبيرا بالإفصاح عن مصادر عدم التأكد المستقبلية المتعلقة بالمبالغ المسجلة للأصول والالتزامات في نهاية السنة المالية، والتي قد تؤدي إلى تعديل جوهري في قيم تلك العناصر في السنة القادمة.

يعطي المعيار الدولي اهتماما كبيرا بالإفصاح عن أهداف المنشأة وسياساتها المتعلقة بإدارة رأسمالها، والآليات المستخدمة في ذلك.

معيار المحاسبة رقم ٧ : (قائمة التدفقات النقدية)

■ يوفر المعيار الدولي الخاص بقائمة التدفقات النقدية إرشادات مناسبة لتحديد "معادلات النقد" والتي تسمى أحيانا في البيئة المحلية ب "شبه النقدية".

■ عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم معاملة السحب على المكشوف كجزء من النقدية إذا كان يمثل جزءاً من إدارة النقد في المنشأة، وليس نشاطا تمويليا.

■ الأصول التي تشترى بغرض التأجير ثم البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة، يتم معاملتها ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة الدخل وليس ضمن الأنشطة الاستثمارية.

■ الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية بشكل منفصل عن الفوائد المقبوضة والمدفوعة.

■ وفر المعيار الدولي متطلبات أكثر تفصيلا لعدد من البنود المثلة للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (على سبيل المثال متى يتم العرض على أساس صاف، وكيفية التعامل مع زيادة الحصة أو نقصها في شركة تابعة إذا كان ذلك يؤدي أو لا يؤدي إلى فقد السيطرة، وكيفية التعامل مع التدفقات النقدية بعملة أجنبية).

معيار المحاسبة رقم ٨: (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء)

■ وفر المعيار الدولي الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، تعليمات أكثر وضوحا لكيفية اختيار السياسات المحاسبية، ومتى يحق للمنشأة تغيير سياسة محاسبية معينة، وكيفية التعامل مع التعديلات بأثر رجعي عند وجود صعوبات عملية، وكيفية التعامل مع الحالات المترددة بين التغيير في سياسة محاسبية أو تغير في التقديرات.

معيار المحاسبة رقم ١٠: (الأحداث بعد فترة التقرير)

■ أعطى المعيار الدولي الخاص بالأحداث التي تقع بعد تاريخ القوائم المالية وقبل إصدار تلك القوائم تعليمات ومتطلبات أكثر وضوحا وتفصيلا لكيفية التعامل معها، ووفر كمية من الأمثلة للأحداث التي تتطلب تعديلا للقوائم المالية، وأمثلة أخرى للأحداث التي لا تتطلب تعديلا للقوائم المالية.

معيار المحاسبة رقم ٢٤: (الإفصاح عن الطرف ذي العلاقة)

■ وفر المعيار الدولي الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة محددات أكثر دقة للأطراف ذات العلاقة واشترط إفصاحات أكثر تفصيلا للمعاملات معها، ويعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤: الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة، من المعايير التي يتوقع أن يكون لها تأثير مهم مقارنة بالممارسات الحالية.

■ لا يقتصر المعيار على متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة بل يمتد ليشمل الإفصاح عن ذوي العلاقة أنفسهم سواء تمت معاملات أو لم تتم، كما هو الحال بالنسبة للمنشآت التابعة وعلاقتها بالمنشأة الأم.

■ يطلب المعيار إفصاحاً خاصاً عن مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين.

معيار المحاسبة رقم ٣٤: (القوائم المالية الأولية)

■ عند إعداد القوائم المالية الأولية، فإنه يجب أن تقارن قائمة المركز المالي في نهاية فترة أولية بقائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية السابقة، وليس بقائمة المركز المالية في نهاية الفترة الأولية المناظرة لها من السنة السابقة.

■ تشمل القوائم المقارنة في التقارير المالية الأولية قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

■ يوفر المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية الأولية إرشادات واضحة لكيفية معالجة التغير في التقديرات المحاسبية خلال الفترات الأولية.

معيار التقرير المالي رقم ٨: (القطاعات التشغيلية)

■ يطلب المعيار الدولي الخاص بالقطاعات التشغيلية الإفصاح عن التزامات كل قطاع تشغيلي.

■ يطلب هذا المعيار الإفصاح عن إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بشكل منفصل.

معيار المحاسبة رقم ٢: (المخزون)

■ يمثل هذا المعيار في جوهره تحديثا للمعيار السعودي الحالي حيث يتضمن معظم متطلباته، إلا أنه يتميز عنه بإتاحة أكثر من خيار لقياس مخزون آخر الفترة.

■ يوفر تفاصيل أكثر فيما يتعلق بقياس المخزون والإفصاح عنه، فعلى سبيل المثال يوفر المعيار تفاصيل أكثر عن كيفية قياس القيمة القابلة للتحقق وينص على التكاليف المستبعدة من تكلفة المخزون، وكيفية المحاسبة عن مخزون مقدمي الخدمة، والمنتجات الزراعية.

■ يطلب المعيار إعادة النظر في قياس القيمة القابلة للتحقق بشكل دوري، وإمكانية عكس الخسائر الناتجة عنها والتي تم إثباتها في فترة سابقة.

معيار المحاسبة رقم ١٦: (العقارات والآلات والمعدات)

■ يمثل هذا المعيار تحديثا جوهريا للمعيار السعودي المقابل "الأصول الثابتة" مع الأخذ في الاعتبار وجود معايير دولية لمواضيع متخصصة ذات علاقة بموضوع المعيار وليس لها مقابل سعودي، وهي معايير المحاسبة رقم ٢٣، و٣٧، و٤٠، و٤١ ومعياري التقرير المالي رقم ٥ و٦.

■ ومن أهم ما يتضمنه المعيار الدولي، إمكانية إعادة تقويم الأصول الثابتة وفقا لقيمتها العادلة.

■ يطلب المعيار تفصيلات أكثر لكيفية إثبات وقياس التكاليف اللاحقة لإثبات الأصل، والتكاليف المتعلقة بالإزالة الإجبارية للأصول وتسوية المواقع إلى ما كانت عليه.

■ يطلب المعيار الدولي معلومات أكثر حول أنواع التكاليف التي لا يجوز أن تضمن في تكلفة الأصل.

■ يطلب المعيار مراجعة نسب الاستهلاك، والقيمة المتبقية للأصول الثابتة بشكل سنوي، مما يحد من وجود أصول مستهلكة ولا تزال تستخدم.

■ نص على ضرورة النظر إلى مكونات الأصل ذات التكلفة المهمة عند تطبيق الاستهلاك بحيث يجب استهلاك كل مكون مهم بشكل منفصل عن المكونات الأخرى والتي قد يكون لها عمر إنتاجي مختلف.

■ من أهم ما يتميز به هذا المعيار مقارنة بالمعيار السعودي الحالي هو وضعه لمعالجة خاصة بالمنشآت التي تقوم بالتأجير ثم البيع كجزء من نشاطها العادي، حيث يتم تحويل تلك الأصول إلى المخزون ويتم إثبات سعر البَيع ضمن إيرادات المنشأة من النشاط الرئيسي.

معيار المحاسبة ١٩: (منافع الموظف)

■ لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الأساس المفاهيمي الذي يقوم عليه المعيار فيما يتعلق بإثبات الالتزامات موجود في المفاهيم السعودية، حيث تنص الفقرة ٢٩٤ من بيان مفاهيم المحاسبة المالية على أن أساس قياس الخصوم النقدية بعد نشأتها هو القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر دفعها. وفي حين أن بعض منافع الموظفين يتم المحاسبة عنها بشكل سهل، إلا أن المستحقات طويلة الأجل مثل مكافآت نهاية الخدمة ومنافع ما بعد نهاية الخدمة التي تتحملها المنشأة تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا، تدور مجملها حول كيفية قياس القيمة الحالية لالتزامات المنفعة المحددة وتكلفة الخدمة الحالية، وما يستلزم ذلك من تطبيق طريقة التقويم الاكتوارية، ونسبة المنفعة لفترات الخدمة.

معيار المحاسبة رقم ٢٣: (تكاليف الاقتراض)

■ لا يوجد معيار سعودي مستقل مقابل لهذا المعيار، وإنما ضمنت معظم متطلباته في معيار الأصول الثابتة. ويتميز المعيار الدولي بأنه يغطي نطاقا أوسع حيث يشمل ضمن الأصول المؤهلة لرسملة تكاليف الاقتراض بعض أنواع المخزون التي تحتاج إلى فترة طويلة نسبيا لإنتاجها.

معيار المحاسبة ٢٦: (المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد)

■ لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية. ويعد هذا المعيار من المعايير المتخصصة التي من غير المتوقع أن تحتاج إليه معظم الشركات السعودية في الوقت الحالي، حيث ينحصر نطاقه في القوائم المالية لخطط منافع التقاعد التي قد تنشئها الشركات منفردة أو مجتمعة لاستثمار أموال مخصصة لدفع المنافع المستقبلية، ولتنظيم عملية الصرف منها. ويطلب هذا المعيار إعداد قوائم مالية تتضمن إما:

(١) قائمة تظهر صافي الأصول المتاحة للمنافع والقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، مع تمييز المنافع المكتسبة عن المنافع غير المكتسبة؛ والزيادة أو العجز الناتج؛ أو (٢) قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع تتضمن إما إيضاحا يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، مع تمييز المنافع المكتسبة عن المنافع غير المكتسبة؛ أو إشارة لهذه المعلومات في تقرير اكتوارى مرفق.

معيار المحاسبة رقم ٢٧: (القوائم المالية المنفصلة)

■ لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار. ويسد هذا المعيار فراغا طالما دعت الحاجة إليه، وذلك حينما تريد منشأة مسيطرة إعداد قوائم مالية منفصلة (بدلا من القوائم المالية الموحدة) لأغراض متعددة سواء كانت للوفاء بمتطلبات نظامية (الزكاة والدخل على سبيل المثال) أو لمتطلبات إدارية. وتتلخص متطلبات هذا المعيار في معالجة جميع الاستثمارات (سواء تلك المسيطر عليها أو التي تملك المنشأة تأثيرا هاما عليها) وفقا لتكلفتها أو باعتبارها أوراقا مالية يعالجها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ (الأدوات المالية).

معيار المحاسبة رقم ٢٨: (الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة)

■ يمثل هذا المعيار تحديثا هاما للمعيار السعودي المقابل المسمى (المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية) ويسد نقصا مهما يتعلق بكيفية المحاسبة عن المشروعات الواقعة تحت سيطرة مشتركة (Joint Ventures).

■ يتضمن متطلبات أكثر تفصيلا من المعيار السعودي، فعلى سبيل المثال يأخذ المعيار الدولي في الاعتبار حقوق التصويت المحتملة وكيفية معالجة حصة المستثمر في الدخل الشامل الآخر.

■ يتضمن المعيار أيضا متطلبات خاصة بالمنشآت الاستثمارية، حيث يمكنها قياس تلك الحصص الاستثمارية على اعتبارها أوراقا مالية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ (الأدوات المالية).

■ مما يتميز به هذا المعيار كيفية معالجته للاستثمارات التي تدخل تحت نطاقه عندما يتم عرضها للبيع، حيث يطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٥ الخاص بالأصول المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.

■ من بين الأمور التي يختلف فيها المعيار الدولي عن مقابله السعودي عدم سماحه بإطفاء الشهرة المثبته عند اقتناء الاستثمار في المنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة، حيث يطلب المعيار النظر إلى الاستثمار في مجمله كأصل واحد يتم عند النظر في إثبات أي هبوط في قيمته.

معيار المحاسبة رقم ٣٨: (الأصول غير الملموسة)

■ يقابل هذا المعيار معياران سعوديان هما معيار تكاليف البحث والتطوير ومعيار الأصول غير الملموسة. ومع تشابه معظم متطلبات المعيار الدولي مع المعايير السعودية المقابلة، إلا أن المعيار الدولي يتميز بكثرة التفاصيل التي تزيل الالتباس عند التطبيق.

■ أعطى المعيار عددا من الأمثلة للأصول التي لا تدخل تحت نطاقه، وأعطى تفاصيل أكثر عن كيفية إثبات الأصل غير الملموس وفقا لطريقة اقتنائه، وأوضح التكاليف التي لا تدخل ضمن تكلفة الأصل غير الملموس.

■ طلب إفصاحات تفصيلية تفوق تلك التي تطلبها المعايير السعودية.

■ من أهم ما يتميز به المعيار الدولي عدم سماحه برسملة تكاليف التأسيس كأصل مستقل.

■ يتيح المعيار الدولي في حدود ضيقة إعادة تقويم الأصول غير الملموسة.

■ خلافا للمعيار السعودي، فإن المعيار الدولي يسمح باستخدام طرق متعدد لاستنفاد الأصل غير الملموس.

معيار التقرير المالي رقم ٢: (الدفع على أساس السهم)

■ لا يوجد مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية الحالية. وينظم هذا المعيار الإثبات والقياس والإفصاح عن المعاملات التي تستلم فيها المنشأة سلع أو خدمات بما في ذلك خدمات الموظفين مقابل منحهم أسهما في المنشأة، أو مقابل تقويم تلك السلع والخدمات بأسهم المنشأة. ويعالج المعيار بشكل خاص التعقيدات المصاحبة لاستلام خدمات على فترة ممتدة يكون منح الأسهم أو مقابل قيمتها في نهايتها مما يستلزم معه إعادة تقويم التزام المنشأة والمصروف المصاحب له بشكل دوري. ومن المهم الإشارة إلى أن أحقية الشركة في إصدار أسهم مقابل ما تحصل عليه من سلع أو خدمات يتطلب أساسا نظاميا خارج نطاق المعايير، فمهمة المعايير

المحاسبية هي توفير المعالجة المحاسبية وما يتعلق بها من عرض وإفصاح للمعاملات التي يمكن للمنشآت تطبيقها في ظل إطار نظامي معين. ولذلك فإن أثر هذا المعيار في البيئة المحلية قد لا يتعدى تقويم السلع والخدمات بما يقابلها من أسهم، حيث يصاحب إصدار الأسهم (أو إعادة شراء الأسهم ثم إعادة إصدارها) عقبات نظامية حالية تحد من تطبيق مثل تلك العقود.

معيار التقرير المالي رقم ٣: (تجميع الأعمال)

■ تتشابه متطلبات هذا المعيار مع المعيار السعودي المقابل إلى حد كبير، حيث تم إصدار المعيار السعودي آنذاك بالاسترشاد بالمعيار الدولي. إلا أن المعيار الدولي وبسبب التحديثات المستمرة يشتمل على متطلبات أكثر تفصيلا وشمولا.

■ من ذلك أنه أخرج من نطاقه عمليات استحواذ المنشآت الاستثمارية على منشآت أخرى (وفقا لتعريف المنشأة الاستثمارية في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٠) مما يزيل عبئاً كبيرا على تلك المنشآت وبالذات ما يستتبعه من إجراءات التوحيد وإعداد القوائم المالية الموحدة.

■ أعطى المعيار استثناءات واضحة ومحددة من تطبيق مبادئ الإثبات والقياس التي يفرضها.

معيار التقرير المالي رقم ١٠: (القوائم المالية الموحدة)

■ بالرغم من وجود معيار سعودي مقابل لهذا المعيار، إلا أن المعيار الدولي قد تم تحديثه مؤخرا.

■ يركز المعيار بشكل كبير على مفهوم السيطرة، وأعطى مؤشرات على توفر السيطرة، والتي تشمل السلطة على توجيه الأعمال، والأحقية في العوائد والتعرض للمخاطر والقدرة على ممارسة السلطة على الأعمال المستثمر فيها. ويطلب المعيار أن تعيد المنشأة تقدير درجة سيطرتها على الاستثمار إذا بينت الحقائق والظروف المحيطة تغيرا في أي من عناصر السيطرة.

■ أعطى المعيار عدة استثناءات من متطلب إعداد قوائم موحدة من أهمها استثناء المنشآت الاستثمارية حسب تعريفه لها.

■ يرتب المعيار أعباءً كبيرة على إدارة الشركة لتحديد ما إذا كانت تسيطر على منشأة أو ما يمكن اعتباره قطاع أعمال. ويرتبط بالمعيار ملحق يفوقه في عدد الصفحات ويعد جزءً لا يتجزأ منه يوفر إرشادات تطبيقية وأمثلة توضيحية للمساعدة على تطبيق متطلبات المعيار.

معيار التقرير المالي رقم ١١: (الترتيبات المشتركة)

■ لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار. ويمكن أن يوصف هذا المعيار بأنه معيار تعريفي يوضح طبيعة الترتيبات المشتركة، ثم يحيل إلى المعيار المناسب للمحاسبة عنها. فوفقا للمعيار فإنه يفرق بين نوعين من الترتيبات المشتركة (وهي التي تطلب موافقة أكثر من طرف على قراراتها بحيث لا ينفرد مشارك واحد بالقرار). النوع الأول هو العمليات المشتركة، والتي تتمثل حقوق والتزامات الأطراف المشاركة في حقوقهم في نسبة معينة أو عناصر محددة من أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات العملية المشتركة. وفي هذا النوع من الترتيب يجب على المشارك أن يحاسب عن الأصول، والالتزامات، والإيرادات والمصروفات المتعلقة بحصته في عملية مشتركة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق على أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات بعينها. أما النوع الثاني فهو المشاريع المشتركة، والتي تتمثل حقوق كل طرف فيه في نسبة ملكيته في صافي أصول ذلك الترتيب. وفي هذا النوع من الترتيب يجب على المشارك أن يُثبت حصته في المشروع المشترك على أنها إستثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة" ما لم تكن المنشأة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو محدد في ذلك المعيار.

معيار التقرير المالي رقم ١٢: (الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى)

■ لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار في المعايير السعودية. ويعد هذا المعيار من أهم المعايير الدولية للتطبيق خصوصا في البيئة السعودية حيث يطلب توفير معلومات تفصيلية عن أنشطة الشركة الاستثمارية سواء تلك المسيطر عليها أو الاستثمارات الأخرى. وهو معيار إفصاح ولا يتعرض لمسائل القياس التي تنظمها المعايير الأخرى ذات الصلة.

معيار التقرير المالي رقم ٥: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

■ يغطي المعيار الدولي موضوعين وردا في المعايير السعودية أحدهما في معيار العرض والإفصاح العام فيما يتعلق بالأنشطة غير المستمرة، والثاني في معيار الأصول الثابتة فيما يتعلق بالأصول المستبعدة من الخدمة. ويعطي المعيار الدولي متطلبات تفصيلية واسعة حيال هذين الموضوعين.

■ فمن ذلك أن المعيار الدولي يفرق بين المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المجنبة للبيع، وبين تلك الأصول التي تنوي المنشأة إيقافها عن العمل (أو ما يسمى عادة بالتخريد)، وتحديدا فإن الأصول التي تقرر المنشأة الاستغناء عنها بالتخريد لا تصنف في قائمة المركز المالي على أنها مجنبة للبيع ولا تطبق عليها متطلبات القياس الخاصة بالأصول التي تنوي المنشأة استبعادها عن طريق البيع.

■ يعطي المعيار تعليمات تفصيلية لتحديد متى يتم اعتبار الأصل غير المتداول مجنبا للبيع ومن ثم تنطبق عليه متطلبات المعيار، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة ببيع كل أو جزء من منشأة مسيطر عليها.

■ يوجب المعيار الدولي عرض الأصول غير المتداولة المجنبة للبيع بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، في حين يطلب المعيار السعودي، ويعطي متطلبات تفصيلية لكيفية التعامل مع أصول والتزامات المتعلقة تمثل مع بعضها مجموعة يتم التخلص منها في معاملة واحدة، وهي عبارة عن مجموعة من الأصول والالتزامات المتصلة بها تشكل مع بعضها وحدة توليد نقد أو جزء من وحدة توليد نقد. فعلى سبيل المثال لا يسمح المعيار الدولي بالمقاصة بين أصول والتزامات المجموعة بل يوجب عرض كلا النوعين في قائمة المركز المالية بشكل منفصل عن بقية الأصول والالتزامات.

■ أوضح المعيار الدولي أنواع الأصول غير المتداولة التي لا تدخل في نطاقه.

■ يغطي المعيار الدولي أيضا الأصول غير المتداولة التي تقرر المنشأة توزيعها على المساهمين بصفتهم ملاك في الشركة.

■ يعطي المعيار تعليمات تفصيلية لكيفية قياس القيمة الدفترية للأصل المقرر استبعاده في تاريخ قرار الاستبعاد وفي تواريخ إعادة

القياس اللاحقة، فعلى سبيل المثال يوجب المعيار تطبيق متطلبات قياس الهبوط في قيمة الأصل وعكس خسائر الهبوط.

■ يوفر المعيار تعليمات لكيفية التعامل مع الأصول المجنبة للبيع عندما تقرر الإدارة إلغاء قرارها باستبعاد الأصل.

■ يطلب المعيار الدولي إفصاحات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة المجنبة للبيع والعمليات غير المستمرة.

معيار المحاسبة رقم ٣٦:

■ يتشابه المعيار السعودي إلى حد كبير مع المعيار الدولي، وذلك أن المعيار السعودي كتب في ضوء المعيار الدولي (مع تطعيم بسيط من المعيار الأمريكي)، إلا أن المعيار الدولي تم تحديثه عدة مرات وخاصة عندما تصدر معايير دولية أو يتم تحديثها ولها علاقة به، كما يتضمن المعيار الدولي أمثلة داخل نصوص المعيار لتوضيح متطلباته. وبالإضافة إلى ذلك فإن المعيار الدولي يتضمن إفصاحات تفصيلية تفوق ما يطلبه المعيار السعودي بشكل كبير.

معيار المحاسبة رقم ٤٠: العقار الاستثماري

■ لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار الدولي. ويتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر إيجابي كبير على فائدة القوائم المالية للمستفيدين في بيئة المملكة العربية السعودية من خلال الإفصاح عن تلك الأصول العقارية التي تساهم في أداء المنشأة باستقلال عن بقية الأصول، حيث يعرف العقار الاستثماري بأنه تلك الأصول العقارية التي تحتفظ بها المنشأة للإيجار (من غير بذلك جهود ذات أهمية في إدارتها) أو أنها تحتفظ بها انتظارا لارتفاع قيمتها بالإضافة إلى تلك العقارات التي تقتنيها المنشأة ولم تحدد في تاريخ القوائم المالية استخداماتها الرئيسة. ويخرج هذا التعريف العقارات المستخدمة في نشاط الشركة (وهو ما يتعارف عليه بالأصول الثابتة) مثل مبنى إدارة الشركة ومعارضها ومصانعها، ويلحق بذلك العقارات المعدة للاستخدام في النشاط العادي للمنشأة مثل الفندق الذي تملكه الشركة وتديره. كما يخرج هذا التعريف العقارات المعدة للبيع أو التطوير في سياق النشاط العادي للمنشأة كما هو الحال لشركات التطوير العقاري. ومما يتميز به هذا المعيار توفيره لخيار تقويم تلك العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، وعرض التغير في تلك القيمة العادلة من فترة إلى أخرى في قائمة الدخل، مما يعطي صورة تقترب من الواقع عن المركز المالي للمنشأة فيما يختص بتلك المنشآت. ويدخل في نطاق هذا المعيار العقارات التي تستأجرها الشركة وينطبق عليها تعريف العقار الاستثماري، وذلك وفقا لمحددات معينة وضعها المعيار لتصنيف تلك الإيجارات على أنها عقارات استثمارية.

معيار المحاسبة رقم ٤١: الزراعة

■ لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار الدولي. ويتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر إيجابي كبير على فائدة القوائم المالية للمستفيدين في بيئة المملكة العربية السعودية من خلال قياس الأصول الحيوية (الحيوانية والزراعية) ومنتجاتها بأسلوب يتفق مع خصائصها. وأبرز ما يتضمنه هذا المعيار هو قياس الأصول الحيوية (ما عدا الأشجار المثمرة) بقيمتها العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، وقياس المنتجات الزراعية بقيمتها العادلة في تاريخ الحصاد مطروحا منها تكاليف البيع، وذلك عندما يمكن قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

معيار التقرير المالي رقم ١٣: قياس القيمة العادلة

■ لا يوجد معيار سعودي مماثل لهذا المعيار. ويهدف هذا المعيار إلى توفير تعريف للقيمة العادلة لاستخدامها في المعايير التي تتطلب في نطاقها أو تسمح باستخدام القيمة العادلة، حيث تم تعريفها على أنها السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويأخذ التعريف في الحسبان ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن ملاحظته –بشكل مباشر– أو أنه مُقدر باستخدام طريقة تقويم اخرى. ويضع هذا المعيار إطارا واحدا لقياس القيمة العادلة، ويحدد الإفصاحات المصاحبة لقياس القيمة العادلة. ومما يميز هذا المعيار أنه يضع أسس قياس القيمة العادلة سواء توفرت أسعار سوقية وأسواق نشطة للعنصر المراد قياسه أم لم تتوفر. وتبعا لتوفر المعلومات اللازمة لقياس القيمة العادلة، فإن هذا المعيار يعطي عدة طرق لقياس القيمة العادلة وهي مدخل السوق، ومدخل التكلفة، ومدخل الدخل.

معيار المحاسبة رقم ٣٢: الأدوات المالية: العرض

■ لا يوجد معيار سعودي مماثل لهذا المعيار. وهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية والمقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. وهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من منظور المُصدر، إلى أصول مالية، والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية، وعلى تصنيف الفائدة، وتوزيعات الأرباح، والخسائر والمكاسب ذات العلاقة, وعلى الحالات التي ينبغي فيها المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية. ووفقا لمتطلبات هذا المعيار، فإن جوهر الأداة المالية، وليس شكلها النظامي، هو الذي يحكم تصنيفها في قائمة المركز المالي للمنشأة. وعادة ما يكون الجوهر والشكل النظامي متفقان، ولكن ليس دائما. وبعض الأدوات المالية تأخذ الشكل النظامي لحقوق الملكية ولكنها تعد التزامات في جوهرها، وقد تجمع أدوات مالية أخرى بين السمات المرتبطة بأدوات حقوق الملكية والسمات المرتبطة بالالتزامات المالية. وهذا يعني أن أدوات مالية مثل الأسهم الممتازة ووحدات بعض صناديق الاستثمار قد تصنف على أنها التزامات وليست حقوق ملكية تبعا لجوهرها وليس لشكلها النظامي.

معيار التقرير المالي رقم ٧: الأدوات المالية: الإفصاحات

■ نظرا لتعقيدات المحاسبة عن الأدوات المالية، فقد تم متطلبات الإفصاح في معيار دولي مستقل، مثلما تم تخصيص معيار للإفصاح عن الاستثمارات الأخرى التي لا تصنف على أنها أدوات مالية (وهو المعيار الدولي للتقرير المالي رقم١١: الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى). ويمكن القول إنه لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار، ففقرات الإفصاح في المعيار السعودي الخاص بالاستثمار في الأوراق المالية لا تتجاوز خمس فقرات في حين تزيد فقرات المعيار الدولي على ١٠٠ فقرة، إضافة إلى ما يزيد على ٧٠ فقرة من الإرشادات التطبيقية المرفقة بالمعيار. ويغطي هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية سواء التي تم إثباتها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ أو المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، أو أنها ليست مؤهلة للإثبات وفقا لما يحدده هذا المعيار.

■ هدف هذا المعيار هو مطالبة المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم أهمية الأدوات المالية للمركز

المالي للمنشأة ولأدائها المالي، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها إدارة المنشأة تلك المخاطر.

■ ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت، بما في ذلك المنشآت التي لديها أدوات مالية قليلة (مثل مصنع أدواته المالية عبارة عن حسابات تحت التحصيل وحسابات واجبة السداد) وتلك المنشآت التي لديها أدوات مالية كثيرة (مثل مؤسسة مالية معظم أصولها والتزاماتها عبارة عن أدوات مالية). ولكن يعتمد مدى الإفصاح المطلوب على مدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ومدى تعرضها للمخاطر.

■ يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن (أ) أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة وللأدائها المالي، و(ب) المعلومات النوعية والكمية بشأن التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، بما في ذلك الحد الادنى المحدد من الافصاحات بشأن المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وتصف الإفصاحات النوعية أهداف الإدارة، وسياساتها واجراءاتها لإدارة تلك المخاطر. وتقدم الإفصاحات الكمية معلومات بشأن مدى تعرض المنشأة للمخاطر، استنادا الى المعلومات المتوفرة داخلياً لكبار موظفي إدارة المنشأة. وتوفر هذه الإفصاحات – معاً – نظرة عامة عن استخدام المنشأة للأدوات المالية وعن التعرض للمخاطر التي تحدثها.

معيار التقرير المالي رقم ٩: الأدوات المالية

■ مقارنة بالمعيار السعودي الخاص بالاستثمار في الأوراق المالية، فإن المعيار الدولي المقابل يتضمن متطلبات قياس وتصنيف تختلف جوهريا عن المعيار السعودي.

■ يوفر المعيار متطلبات تفصيلية لكيفية إثبات وإلغاء إثبات الأصول والالتزامات المالية، بما في ذلك الآثار المتعلقة بتحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى.

■ وفر المعيار متطلبات لتصنيف الأصول المالية إما بكونها تقاس بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفدة وفقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، ولخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. وألغى المعيار التصنيف السابق الذي يفرق بين الأوراق المالية للاتجار والأوراق المالية المتاحة للبيع. واعتبر المعيار أن القاعدة في قياس الأصول المالية هي القيمة العادلة، وأن الاستثناء هو القياس بالتكلفة المستنفدة إذا توفرت شروط معينة.

■ وفر المعيار متطلبات لتصنيف الالتزامات المالية، واعتبر أن القاعدة في قياس الالتزامات المالية هي التكلفة المستنفدة، وأن الاستثناء هو القياس بالقيمة العادلة لالتزامات معينة تتوفر فيها شروط معينة.

■ وفر المعيار متطلبات لقياس المشتقات المدمجة في العقود والتي لا يمكن فصلها والمحاسبة عنها بشكل مستقل.

■ وفر المعيار متطلبات لكيفية إعادة تصنيف الأصول المالية في حال تغير نموذج أعمال المنشأة في إدارتها للأصول المالية، وأوجب أن تتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بأثر مستقبلي. وبالمقابل منع المعيار أي إعادة تصنيف للالتزامات المالية.

■ أوجب المعيار قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي، والتي قد تكون مختلفة عن سعر المعاملة، وأعطى إرشادات تفصيلية للمحاسبة عندما تختلف القيمة العادلة للأداة المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات الأولي.

■ أوجب المعيار قياس الأصول المالية في الفترات اللاحقة لاقتنائها بثلاثة أساليب: التكلفة المستنفدة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أي في حقوق الملكية)، القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (أي في قائمة الدخل). كما أوجب قياس الالتزامات المالية في الفترات اللاحقة لتحملها بالتكلفة المستنفدة، أو بالقيمة العادلة (في استثناءات محددة).

■ وفر المعيار متطلبات تفصيلية للمحاسبة عن هبوط الأدوات المالية، وشطبها، بما في ذلك الخسائر الإئتمانية المتوقعة. ومن ضمن ما يتطلبه المعيار إثبات مخصص الهبوط في الأصول المالية المقاسة من خلال الدخل الشامل الآخر عن طريق إثبات هذا المخصص في قائمة الدخل الشامل الآخر وعدم تخفيض القيمة الدفترية للأداة المالية بمبلغ هذا المخصص.

■ وفر المعيار متطلبات تفصيلية للمحاسبة عن التحوط، حيث يمكن التحوط للأصول والالتزمات، والارتباطات الملزمة التي لم تثبت محاسبيا والمعاملات المتوقعة وصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. ويؤكد المعيار على أن التحوط يكون عند التعامل مع أطراف خارجية وليس بين المنشأة ومنشآتها التابعة.

■ ولأغراض المعيار، يعد التعامل بين المنشآت ضمن المجموعة تعاملا خارجيا إذا كانت تلك المنشآت تعد قوائم مالية فردية، أو عند إعداد المنشأة الأم لقوائم مالية منفصلة، ويضاف إلى ذلك المنشآت الاستثمارية حيث لا يشترط عليها توحيد استثماراتها في المنشآت التابعة التي تقيسها بالقيمة العادلة. ومما يستثنية المعيار أيضا التحوط لمخاطر العملات الأجنبية بين المنشآت التابعة في القوائم المالية الموحدة.

■ يحدد المعيار أنواع علاقات التحوط وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفق النقدي، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. كما يحدد كيفية إثبات المكاسب والخسائر من علاقات التحوط.

معيار التقرير المالي رقم ١: تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

■ هذا المعيار هو معيار إجرائي للمساعدة في تطبيق المعايير الدولية لأول مرة، حيث يحدد كيفية الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية. فمن المعروف أنه عند تطبيق سياسة محاسبية جديدة فإنها تطبق عادة بأثر رجعي، أو وفقا لمتطلبات التطبيق التي تصدر أحيانا مع المعايير الجديدة، ولكن عندما تطبق المنشأة المعايير الدولية بدلا من المعايير التي كانت تطبقها سابقا فإن الجهود التي تبذل للتحول للمعايير الجديدة تكون كبيرة ومعقدة، ولذلك جاء هذا المعيار لتنظيم عملية التحول عن طريق توفير إرشادات لكيفية التطبيق لبعض المعايير.

■ وبشكل أكثر تحديدا يوفر هذا المعيار استثناءات وإعفاءات من بعض متطلبات التطبيق بأثر رجعي لبعض المتطلبات المعقدة أو التي قد لا تتوفر لها كل المعلومات اللازمة للتطبيق بأثر رجعي، وذلك مثل بعض متطلبات المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية، والقروض الحكومية، وتجميع الأعمال، وفروق الترجمة، والاستثمارات في المنشآت التابعة والزميلة.

■ يوفر المعيار متطلبات لكيفية عرض القوائم المالية في سنة التحول، ومن ذلك اشتراط عرض ثلاث قوائم مالية معدة وفقا للمعايير الدولية: الأولى في نهاية سنة التحول، والثانية في نهاية سنة المقارنة، والثالثة في بداية سنة المقارنة. كما يوفر المعيار متطلبات الإفصاح المصاحبة للتحول إلى المعايير الدولية.

أبرز ملامح معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المراحل الثلاث الأولى

من خطة التحول من معايير المراجعة السعودية إلى معايير المراجعة الدولية

■ من أهم ميزات المعايير الدولية للمراجعة – مقارنة بمعايير المراجعة السعودية - ترابطها وتكاملها، وهو ما يمثل إضافة جيدة لمهنة المراجعة. فمن المتوقع أن يُحسن ذلك من جودة أداء المراجعة، ويرفع من كفاءتها وفعاليتها، وفي نفس الوقت من غير المتوقع أن يترتب على تطبيقها تكاليف أو مسؤوليات غير عادية. وقد اشتملت معظم المعايير الدولية على توجيهات عندما تكون المنشأة محل المراجعة منشأة حكومية، أو منشأة صغيرة. إضافة إلى ذلك فإن معايير المراجعة الدولية تأخذ في الاعتبار إطار التقرير المالي الذي تطبقه المنشأة وهل هو إطار يسعى إلى التمثيل العادل أو إطار يسعى إلى الالتزام بمتطلبات نظامية.

وفيما يلي بعض الأمثلة لمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة التي تم اعتمادها حتى تاريخه:

معيار المراجعة رقم (٢٠٠) «الأهداف العامة للمراجع المستقل، والقيام بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أنه على الرغم من ذلك توجد فقرات في بعض هذه المعايير تناولت بعض الأمور الواردة في هذا المعيار الدولي، إلا أن هناك بعض الأمور في المعيار الدولي تجعله الأفضل، وفيما يلي أمثلة لذلك:

■ يعد هذا المعيار الأكثر صلة بمعايير المراجعة الأخرى، حيث يلزم قراءة جميع معايير المراجعة الأخرى في سياقه.

■ يؤكد هذا المعيار على أن كل معيار من معايير المراجعة يشتمل على أهداف ومتطلبات وتطبيق ومواد تفسيرية أخرى، تم تصميمها لدعم المراجع في الحصول على تأكيد معقول.

■ أعطى هذا المعيار للمراجع الحق في التواصل مع المستخدمين، أو الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة، أو أطراف خارج المنشأة.

■ أوجب على المراجع الالتزام بجميع معايير المراجعة ذات الصلة بالمراجعة. ويكون المعيار ذا صلة بالمراجعة، عندما يكون ساري المفعول، وتكون الظروف التي يتناولها المعيار قائمة.

■ أوجب المعيار على المراجع عدم الاشارة إلى أنه التزم بمعايير المراجعة في تقريره، ما لم يكن قد التزم بمتطلبات هذا المعيار وجميع معايير المراجعة الأخرى ذات الصلة بالمراجعة.

■ لم يُغير هذا المعيار من طبيعة دور ومسؤولية وهدف المراجع الخارجي تجاه القوائم المالية، حيث أكد على أن دور المراجع هو الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

■ أكد على أهمية التزام المراجعين الخارجيين عند تطبيق هذه المعايير بأنظمة ولوائح الدولة التي تُطبق فيها هذه المعايير بالإضافة إلى معايير المراجعة. وفي حالة اختلاف النظام أو اللائحة عن معايير المراجعة، يتم القيام بالمراجعة فقط طبقاً للنظام أو اللائحة. أي أنه في حالة وجود أحكام أو متطلبات معينة في معايير المراجعة الدولية تتعارض مع أحكام ومتطلبات الأنظمة واللوائح المعمول بها في دولة معينة، يتم الالتزام بما ورد في أنظمة ولوائح هذه الدولة. ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة قناعة حكومات الدول بأهمية هذه المعايير، خاصةً وأنها لا تتعارض مع أنظمتها ولوائحها، ومن ثم تُوفر للمراجع المقومات اللازمة التي تمكنه من أداء عملية المراجعة بجودة عالية.

■ أكد المعيار على أنه يمكن للدولة التي تطبق – أو سوف تطبق – معايير المراجعة الدولية أن تطبق في نفس الوقت معايير مراجعة أخرى، حيث يجوز للمراجع القيام بالمراجعة، طبقاً لكل من معايير المراجعة الدولية، ومعايير المراجعة الخاصة بدولة معينة.

معيار المراجعة رقم (٢١٠) «الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أنه على الرغم من ذلك توجد فقرات في بعض معايير المراجعة السعودية تناولت بعض الأمور الواردة في هذا المعيار الدولي، إلا أن هناك بعض الأمور في المعيار الدولي تجعله الأفضل، وفيما يلي أمثلة لهذه الأمور:

■ أكد على حق المراجع في عدم وضع قيود على ارتباط المراجعة. فإذا فرضت الإدارة، (أو المكلفون بالحوكمة) قيوداً على نطاق عمل المراجع في شروط ارتباط المراجعة المرتقب، بشكل يعتقد المراجع معه بأن القيود المفروضة ستؤدي إلى امتناعه عن إبداء رأيه في القوائم المالية، يجب على المراجع في هذه الحالة، عدم قبول ارتباط مقيد كارتباط مراجعة، ما لم يتطلب نظام أو لائحة فعل ذلك.

■ أكد على أنه إذا تغيرت شروط ارتباط المراجعة، يجب اتفاق المراجع والإدارة على ذلك، وتسجيل الشروط الجديدة للارتباط في خطاب الارتباط، أو أي شكل أخر مناسب لكتابة الاتفاق.

معيار المراجعة رقم (٢٢٠) «رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أن المعيار السعودي (٥) بعنوان «معيار الرقابة والتوثيق». قد تضمن بعض المتطلبات التي وردت في المعيار الدولي رقم (٢٢٠). ويمتاز المعيار الدولي في هذا الصدد بما يلي:

■ ألزم الشريك المسؤول عن الارتباط أن يتوصل إلى استنتاج عن مدى الالتزام بمتطلبات الاستقلال المطلوبة لارتباط المراجعة، وتحديد وتقويم الظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً للاستقلال؛ واتخاذ التصرف المناسب للقضاء على مثل هذا التهديد، أو تخفيضه لمستوى مقبول، أو الانسحاب من ارتباط المراجعة.

■ طلب من المراجع تنفيذ إجراءات رقابة الجودة على مستوى الارتباط ككل، والتي توفر له تأكيداً معقولاً بأن المراجعة تتم في إطار الالتزام بالمعايير المهنية، والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.

معيار المراجعة رقم (٢٣٠) «توثيق أعمال المراجعة»:

يوجد في معايير المراجعة السعودية معيار مقابل للمعيار الدولي هو المعيار رقم (٥) «معيار الرقابة والتوثيق». وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي يتضح أن المعيار الدولي أكثر تفصيلاً وشمولاً من المعيار السعودي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

■ أكد المعيار الدولي على أنه عندما يضطر المراجع – في ضوء حكمه المهني – إلى عدم الالتزام بمتطلب أو أكثر ورد في أحد معايير المراجعة، فإنه يجب عليه توثيق كيف تُحقق إجراءات المراجعة البديلة التي تم تنفيذها، هدف هذا المتطلب، ومبررات مخالفة المتطلب.

■ أكد المعيار الدولي على أنه وبعد استكمال عملية تجميع ملف المراجعة النهائي، يجب على المراجع عدم حذف أو إلغاء أي أوراق للمراجعة من أي نوع، قبل انتهاء المدة المقررة للاحتفاظ بها.

■ عندما يجد المراجع ضرورة لتعديل أوراق المراجعة الموجودة، أو إضافة أوراق مراجعة جديدة بعد استكمال عملية تجميع ملف المراجعة النهائي، يجب عليه – بصرف النظر عن طبيعة التعديلات أو الإضافات– توثيق الأسباب المحددة وراء إجراء هذه التعديلات أو الإضافات، وكذلك متى ومن قام بإجراء ومراجعة هذه التعديلات.

■ يجب على المراجع إعداد أوراق مراجعة كافية، تمكن المراجع الخبير، الذي ليس له اتصال سابق بالمراجعة من تفهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها لتحقيق الالتزام بمعايير المراجعة والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها، وكذلك نتائج إجراءات المراجعة المنفذة وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وكذلك الأمور المهمة التي نشأت أثناء المراجعة والاستنتاجات التي تم التواصل إليها بشأنها، والأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها للوصول إلى هذه الاستنتاجات.

معيار المراجعة رقم (٢٤٠) «مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية»:

يوجد في معايير المراجعة السعودية معيار مقابل مشابه للمعيار الدولي هو المعيار رقم (١٥) بعنوان «مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية»، حيث بني المعيار

السعودي على هذا المعيار الدولي. وتختلف هيكلة المعيار الدولي عن المعيار السعودي حيث ينقسم المعيار الدولي إلى قسمين:

■ **الأول** يتضمن نصوص فقرات المعيار، **والثاني** يتضمن مواد تفسيرية وأمثلة توضيحية لتطبيق المعيار. ويعد المعيار الدولي المحدث أكثر تركيزا في موضوعه حيث ضمنت الفقرات المتعلقة بالاتصال بالمكلفين بالحوكمة والاستجابة للمخاطر في المعايير الخاصة بها.

معيار المراجعة رقم (٢٥٠) «مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية. ويمتاز هذا المعيار بما يلي:

■ يؤكد على أولوية التزام المراجع بما تتطلبه الأنظمة واللوائح المعمول بها في الدولة التي تطبق المعايير الدولية، مما يزيد من عدد الدول التي تتبنى هذه المعايير.

■ تم تصميم متطلبات هذا المعيار لمساعدة المراجع في اكتشاف تحريف جوهري في القوائم المالية، بسبب عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، إلا أن المراجع غير مسؤول عن منع عدم الالتزام، ولا يتوقع منه أن يكتشف عدم الالتزام بجميع الأنظمة واللوائح.

معيار المراجعة رقم (٢٦٠) «الاتصال بالمكلفين بالحوكمة»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أن المعيار السعودي رقم (١٥) بعنوان «مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية» تناول في فقرتين فقط متطلبين من متطلبات المعيار الدولي. ويمتاز هذا المعيار بما يلي:

■ أكد على حق المراجع في التواصل بشكل مستمر مع الأطراف ذات العلاقة بمراجعة القوائم المالية، وبشكل خاص مع المكلفين بالحوكمة. ويُمكن هذا الأمر المراجع من ابلاغ المكلفين بالحوكمة بما علم به من معلومات يلزم اطلاعهم عليها، مما يساعد المراجع على أداء مهمة المراجعة ويُعزز من جودة عملية المراجعة.

■ مواكبة أية تطورات علمية أو مهنية ذات علاقة، ومنها ما صدر من لوائح خاصة بحوكمة الشركات، ودور الأشخاص المسؤولين عن تطبيقها في شركات المساهمة،

■ أكد على حق المراجع في الحصول على مشورة قانونية اذا تطلب الأمر، خاصة في حالة وجود تعارضات بين التزامات المراجع بالسرية، والتزاماته بالإبلاغ.

معيار المراجعة رقم (٢٦٥) «إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أن المعيار السعودي رقم (١١) بعنوان «الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية» تناول في فقرة واحدة فقط متطلباً من متطلبات المعيار الدولي. ويمتاز هذا المعيار بما يلي:

■ يهدف المراجع من إبلاغ المكلفين بالحوكمة والإدارة بأوجه القصور في الرقابة الداخلية التي تعرف عليها خلال المراجعة – والتي تعتبر طبقاً للحكم المهني للمراجع مهمة – أن تجد هذه الأوجه اهتمام من قبلهم لاتخاذ التصرف المناسب تجاهها.

■ يجب على المراجع أن يبلغ المكلفين بالحوكمة والمستوى الإداري المناسب – كتابة وفي الوقت المناسب – بأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي تعرف عليها خلال المراجعة. وبصرف النظر عن توقيت التبليغ المكتوب لأوجه القصور المهمة، يمكن للمراجع إبلاغها شفوياً في البداية إلى الإدارة لمساعدتها في اتخاذ التصرف التصحيحي أولاً بأول، لتخفيض مخاطر التحريف الجوهري. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك لا يعفي المراجع من مسؤولية إبلاغ أوجه القصور المهمة – كتابياً – طبقاً لمتطلبات هذا المعيار.

■ يجب أن يُضمن المراجع في التبليغ المكتوب عن أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية وصفاً لأوجه القصور وشرحاً لتأثيراتها المحتملة، وكذلك معلومات كافية لتمكين المكلفين بالحوكمة والإدارة من فهم إطار الإبلاغ.

■ قد يكون لمراجعي القطاع العام مسؤوليات إضافية بالإبلاغ عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية، التي تعرف عليها المراجع خلال المراجعة إلى أطراف لم يتم التطرق لهم في هذا المعيار.

معيار المراجعة رقم (٣٠٠) «التخطيط لمراجعة القوائم المالية»:

يوجد في معايير المراجعة السعودية معيار مقابل للمعيار الدولي هو المعيار رقم (٤) بعنوان «التخطيط». وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي يتضح أن المعيار الدولي أكثر تفصيلاً وشمولاً من المعيار السعودي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

■ تضمن المعيار الدولي الاعتبارات الخاصة بالمنشآت الصغيرة عند صياغة استراتيجية المراجعة، وعند التوجيه والإشراف على فريق العمل، ولم يتم ذلك في المعيار السعودي.

■ يحدد المعيار الدولي نطاق المعيار ويشير إلى طبيعة مهمة المراجعة من حيث ما إذا كانت مهمة مستمرة أم جديدة.

■ أشار المعيار الدولي إلى ما يجب أن يتضمنه تخطيط المراجعة من استراتيجية شاملة وخطة مراجعة.

■ حدد المعيار الدولي بدقة فوائد التخطيط للمراجعة وعرضها في ست نقاط في حين عرضها المعيار السعودي في ثلاثة نقاط فقط.

■ أشار المعيار الدولي إلى ضرورة مشاركة كل من الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئيسيين في تخطيط المراجعة.

■ أكد المعيار الدولي على ضرورة توثيق الإستراتيجية الشاملة للمراجعة وخطة المراجعة وأي تغيرات هامة تحدث عليهما خلال المراجعة.

معيار المراجعة رقم (٣١٥) «تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال فهم المنشأة وبيئتها»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية بنفس العنوان، إلا أنه على الرغم من ذلك توجد فقرات في بعض معايير المراجعة السعودية قدمت أساساً لتصميم اختبارات مراجعة تعكس استجابة المراجع للمخاطر المقدرة، إلا أن هناك بعض الأمور في المعيار الدولي تجعله أفضل من المعايير السعودية، وفيما يلي أمثلة لهذه الأمور:

■ يتمثل الهدف من المعيار الدولي في تحديد خطر وجود تحريف جوهري، وتقدير هذا الخطر على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى كل إقرار.

■ خلافا للمعيار السعودية، فإن المعيار الدولي يفرض على المراجع ضرورة أداء إجراءات لتقدير مخاطر التحريف الجوهري على مستوى القوائم المالية ومستوى كل اقرار.

■ قدم المعيار الدولي الاعتبارات الخاصة التي يجب على المراجع مراعاتها عند فهم المنشآت الصغيرة وبيئتها. وقدم لكل مكون من مكونات الرقابة ما يجب أن يراعيه المراجع في حالة المنشآت الصغيرة.

■ قدم أيضا مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المراجع مراعاتها عند فهم منشآت قطاع الأعمال العام وبيئتها.

■ حدد المعيار الدولي الإجراءات التي يمكن للمراجع القيام بها للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها بشكل دقيق.

■ حدد المعيار الدولي الأساليب التي يجب أن يتبعها المراجع لفهم الرقابة الداخلية.

معيار المراجعة رقم (٣٢٠) «الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة»:

يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية هو المعيار (١٠) بعنوان «مخاطر المراجعة والأهمية النسبية»، حيث يقابل المعيار الدولي (٣٢٠) في الجزء الخاص بالأهمية النسبية. وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي يتضح أن المعيار الدولي أكثر تفصيلاً وشمولاً من المعيار السعودي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

■ في تعريف الأهمية النسبية ركز المعيار السعودي بصورة أكبر على الأهمية النسبية من وجهة نظر المحاسب كما وردت في معيار العرض والإفصاح العام، حيث ربط الأهمية النسبية للبند بنسبته إلى مقياس ملائم. في حين أن المعيار الدولي عرض تعريف الأهمية النسبية بما يتناسب مع طبيعة عمل المراجع وركز على الأهمية النسبية للتحريف وليس البند بالقوائم المالية. ويعد ذلك من أهم ما يميز المعيار الدولي عن المعيار السعودي.

■ أشار المعيار الدولي إلى تطبيق مفهوم الأهمية النسبية بمعرفة المراجع في مرحلة تخطيط المراجعة ومرحلة التنفيذ وعند تقويم تأثير التحريفات المتعرف عليها خلال المراجعة والتحريفات غير المصححة وعند تكوين الرأي.

■ خلافاً للمعيار السعودي، يفرض المعيار الدولي على المراجع ضرورة توثيق إجراءات ممارسة أحكام الأهمية النسبية خلال مراحل المراجعة.

■ قدم المعيار الدولي اعتبارات خاصة بالمنشآت الأصغر ومنشآت القطاع العام، ولم يتم ذلك في المعيار السعودي.

معيار المراجعة (٣٣٠) «استجابات المراجع للمخاطر المقدرة»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية لمعيار (٣٣٠)، إلا أن المعيار السعودي (١٠) بعنوان "مخاطر المراجعة والأهمية النسبية" وأيضاً المعيار (١١) بعنوان "الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية"، تضمنا بعض المتطلبات التي وردت في المعيار الدولي رقم (٣٣٠). ويمتاز المعيار الدولي في هذا الصدد بما يلي:

■ حدد المعيار الدولي للمراجع التوقيت المناسب لإجراء اختبار نظم الرقابة الداخلية، وأعطى له الحرية في أن يكون ذلك في وقت محدد أو خلال الفترة.

■ قدم المعيار الدولي إرشادات لإجراءات المراجعة التي يجب على المراجع القيام بها فيما يتعلق بعملية إقفال القوائم المالية.

■ حدد المعيار الدولي ما يجب على المراجع القيام به عند أدائه للإجراءات الأساسية في تاريخ أولي.

■ أشار المعيار الدولي إلى ضرورة توثيق استجابة المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية المقدرة على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرار.

■ حدد المعيار الدولي كيفية تقويم مدى كفاية ومناسبة أدلة المراجعة.

■ حدد المعيار متطلبات خاصة بالمنشآت الصغيرة ومنشآت القطاع العام، ولم يتم ذلك في المعيار السعودي.

معيار المراجعة (٤٠٢) «اعتبارات المراجعة ذات العلاقة بمنشأة تستخدم منظمة خدمية»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أن المعيار السعودي (٨) بعنوان "المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي" قد أشار إلى أنه: "يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار الطرق المتبعة من قبل المنشأة في معالجة المعلومات المحاسبية، بما في ذلك استخدام المنشأة لمؤسسات الخدمات مثل مركز الخدمة الخارجية، وذلك عند تخطيط عملية المراجعة. ويتميز المعيار الدولي بما يلي:

■ قدم إرشادات واضحة لمسؤولية مراجع المنشآت المستفيدة – التي تستخدم خدمات منشأة أخرى – عند مراجعة القوائم المالية لهذه المنشآت.

■ قدم وصفاً واضحاً للحالات التي يكون فيها استخدام المنشأة المستفيدة لخدمات منشأة خدمية ذو علاقة بمراجعة المنشأة المستفيدة، والحالات التي لا يكون لها علاقة بعملية المراجعة.

■ حدد الحالات التي يمكن لمراجع المنشأة المستفيدة الاعتماد على تقارير مراجع آخر عن فاعلية الرقابة الداخلية وما يجب عليه في هذه الحالات.

■ طالب مراجع المنشأة المستفيدة بالاستفسار من الإدارة حول ما إذا كانت المنشأة الخدمية قد أبلغتها أو أنها على علم بوجود تحريفات غير مصححة أو تصرفات غير نظامية لها تأثير على القوائم المالية، ويجب عليه تقويم تأثيرها على خطة المراجعة.

■ حدد الحالات التي يمكن فيها لمراجع المنشأة المستفيدة أن يشير في تقريره إلى تقرير مراجع أخر، وأشار إلى أنه في هذه الحالة يجب أن يوضح مراجع المنشأة المستفيدة أن تلك الإشارة لا تقلل من مسؤوليته عن تقرير المراجعة.

■ أشار المراجع إلى أن استخدام المنشأة لخدمات منشأة خدمية لا يغير من مسؤولية مراجع المنشأة المستفيدة بموجب معايير المراجعة.

■ قدم المعيار اعتبارات خاصة بالمنشآت الصغيرة ومنشآت القطاع العام.

■ قدم المعيار ارشادات للمراجع حول كيفية اختبار الاجراءات الرقابية التي من الممكن أن تضعها المنشأة المستفيدة على خدمات المنشأة الخدمية، والتى قد تمكن مراجع المنشأة المستفيدة أن يستنتج أن نظم الرقابة فى المنشأة المستفيدة تعمل بفاعلية لكل أو بعض التأكيدات ذات العلاقة، بغض النظر عن نظم الرقابة الموجودة في المنشأة الخدمية.

معيار المراجعة (٤٥٠) «تقويم التحريفات المُكتشفة خلال المراجعة»:

لا يوجد معيار مقابل في معايير المراجعة السعودية، إلا أن المعيار السعودي (١٠) بعنوان "مخاطر المراجعة والأهمية النسبية" تناول في بعض فقراته بعض المتطلبات الخاصة بكيفية تقويم المخاطر المتعرف عليها خلال المراجعة. ويتميز المعيار الدولي بما يلي:

■ ميز بين مصطلح "من الواضح عدم أهميتها" ومصطلح «غير مهمة». وأكد على أن مصطلح «من الواضح عدم أهميتها» لا يعد تعبيراً آخر عن مصطلح «غير مهمة».

■ ميز بين التحريفات الفعلية والتحريفات المقدرة والتحريفات المتوقعة وذلك بحسب الحكم المهني للمراجع.

■ أكد على أنه إذا وصل مجموع التحريفات المجمعة خلال المراجعة إلى حد الأهمية النسبية المحدد، فقد يتجاوز خطر وجود تحريفات مهمة غير مكتشفة الحد الأدنى المقبول، وأشار المعيار إلى أن هذا الخطر قد يكون بسبب وجود مخاطر العينة أو مخاطر أخرى.

■ يفرض المعيار على المراجع ضرورة اعداد وتقديم تقرير عن جميع التحريفات التي تم تجميعها خلال عملية المراجعة فى الوقت المناسب إلى المستوى الإداري الملائم، ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح مثل هذا الأمر، وأن يطلب المراجع من الإدارة تصحيح تلك التحريفات.

■ أشار المعيار إلى أنه إذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو جميع التحريفات التى أبلغ عنها المراجع، فيجب عليه الحصول على تبرير لأسباب رفض الإدارة، ويجب أن يأخذ هذا التبرير في الحسبان عند تقويم ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية.

■ أخذ المعيار في الاعتبار الظروف الخاصة بمنشآت القطاع العام حيث أشار إلى أن مسؤوليات المراجع التي تحددها الأنظمة أو اللوائح أو أي سلطة أخرى بالتقرير عن مسائل خاصة مثل الغش قد تؤثر على كيفية تقويم التحريفات المتعرف عليها عند مراجعة منشأة قطاع عام.

معيار المراجعة (٥٠٠) «أدلة المراجعة»:

تضمنت معايير المراجعة السعودية معيار مقابل لمعيار المراجعة الدولي هو المعيار رقم (٦) بعنوان "أدلة وقرائن المراجعة". وبمقارنة فقرات المعيار الدولي بفقرات المعيار السعودي اتضح أنهما يتشابهان في العديد من الموضوعات التي تم تناولها فيهما مثل ضرورة حصول المراجع على قدرٍ كاف من أدلة المراجعة المناسبة، وكذلك طرق اختيار العيِّنة. ورغم ذلك يعد المعيار الدولي أكثر فائدة في بعض الجوانب من المعيار السعودي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

■ تضمن المعيار السعودي مصطلح أدلة المراجعة ومصطلح قرائن المراجعة، بينما تضمن المعيار الدولي فقط مصطلح أدلة المراجعة، إلا أن المعيار الدولي فرق بين نوعين من الأدلة الأول أدلة أكثر موثوقية وحجية وقناعة (ويماثل ذلك مفهوم أدلة المراجعة في المعيار السعودي)، والثاني أدلة أقل موثوقية وحجية وقناعة (ويماثل ذلك مفهوم قرائن المراجعة في المعيار السعودي). وأعتقد أن المعيار الدولي أصاب عندما لم يشير إلى مصطلح قرائن، وقد يرجع ذلك إلى ارتباطه أكثر بالمجال النظامي.

■ على الرغم من وجود تشابه كبير بين نطاق المعيار الدولي ونطاق المعيار السعودي، إلا أن المعيار الدولي يمتاز عن السعودي في أنه يربط بين أدلة المراجعة الكافية والمناسبة وإجراءات الحصول عليها، أما المعيار السعودي فلم يشير الي هذا الربط.

■ وردت فقرة هدف المعيار في المعيار السعودي في نص المعيار بشكل ضمني، أما في المعيار الدولي فقد وردت بشكل محدد وواضح.

■ يعد المعيار الدولي أكثر شمولاً من السعودي فعلى سبيل المثال عرضت فقرات المعيار السعودي من رقم (٣٠٢٤ إلي ٣٠٢٩) الأمور التي يجب على المراجع تجميع أدلة إثبات بشأنها، والتي تمثل الأهداف العامة للمراجع. وقد تناولت معايير المراجعة الدولية هذه الأمور في معيار مستقل هو المعيار الدولي رقم (٢٠٠) بعنوانٍ "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة".

■ قدم المعيار الدولي تعريفاً للمصطلحات ذات الصلة بأدلة المراجعة حيث عرف المقصود بالسجلات المحاسبية وأدلة المراجعة وكفاية وملائمة الأدلة، في حين لم يتضمن المعيار السعودي ذلك.

■ على الرغم من أن المعيار السعودي تناول الإقرارات المكتوبة باعتبارها أحد أدلة المراجعة، إلا أنه خصص لها بعض الفقرات فقط، في حين خصصت معايير المراجعة الدولية معيار مستقل هو المعيار رقم (٥٨٠) بعنوان "الإفادات المكتوبة" وتناولها المعيار كأحد أدلة الإثبات في المراجعة.

■ على الرغم من أن كلاً من المعيار الدولي والسعودي تناولا مصادر الأدلة التي يمكن للمراجع الاعتماد عليها . والتي تتمثل في السجلات المحاسبية للمنشأة، ونظام الرقابة الداخلية، والإجراءات التحليلية والملاحظة والمصادقة وإعادة العمليات الحسابية، إلا أنه وبالإضافة إلى المتطلبات الواردة في المعيار (٥٠٠)، خُصصت معايير أخرى لبعض مصادر أدلة المراجعة الواردة في معيار ٥٠٠. فقد ركز المعيار رقم (٥٠١) على جرد المخزون والدعاوى القضائية والمعلومات القطاعية، وركز المعيار رقم (٥٠٥) على المصادقات الخارجية، وركز المعيار رقم (٥٢٠) على الإجراءات التحليلية، وركز المعيار رقم (٥٦٠) على الأحداث اللاحقة، وركز المعيار رقم (٥٨٠) على الإفادات المكتوبة.

■ حدد المعيار الدولي بشكل واضح المقصود بكفاية أدلة المراجعة والمقصود بمناسبتها، كما أوضح العلاقة بينهما، في حين ركز المعيار السعودي على بيان أهمية كفاءة عملية المراجعة وضرورة الحصول على أدلة وقرائن كافية تُمكن المراجع من الحصول على درجة معقولة من القناعة بأنه ليس هناك أخطاء تؤثر تأثيرا مهماً على عدالة القوائم المالية.

■ تناول المعيار السعودي في الفقرة رقم (٣٠٤١) قضية الحصول على أدلة من طرف ثالث، وقد أفردت معايير المراجعة الدولية لذلك المعيار رقم (٥٠٥) بعنوان المصادقات الخارجية والذي يركز على أدلة الإثبات من أطراف من خارج المنشأة.

■ على الرغم من أن المعيار الدولي لم يتضمن أية فقرات تفرض متطلبات خاصة بالتوثيق، إلا أن المعيار الدولي رقم ٢٣٠ والخاص بتوثيق أعمال المراجعة تناول توثيق إجراءات المراجعة المنفذة وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها في ٦ فقرات من الفقرة رقم ٨ إلى الفقرة رقم ١٣ بالإضافة إلى ١٩ فقرة تفسيرية من الفقرة رقم أ٢ إلى أ٢٠. أما المعيار السعودي فقد اكتفى بما ورد في المعيار رقم (٥) الرقابة والتوثيق وهو عبارة عن ٤ فقرات خاصة بالتوثيق من الفقرة رقم ٢٥٢٥ إلى الفقرة رقم ٢٥٢٨.

معيار المراجعة (٥٠١) «أدلة المراجعة » اعتبارات محددة لبنود مختارة»:

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٥٠١، إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت رأيين ذات علاقة بأحد القضايا التي وردت في المعيار الدولي هما الرأي رقم (١) بعنوان تضمين تقرير مراجع الحسابات عبارة (تم تقييم المخزون بمعرفة إدارة الشركة)، والرأي رقم (٨) بعنوان "إجراءات المراجعة المتعلقة بجرد المخزون"، وهو الأكثر ارتباطاً بموضوع المعيار الدولي. وبمقارنة متطلبات المعيار الدولي رقم ٥٠١ ومتطلبات الرأي السعودي رقم (٨) يمكن القول أن هناك اتفاق بينهما بشأن ضرورة قيام المراجع بمجموعة من الإجراءات عند جرد المخزون. ويمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي ٥٠١ في النقاط التالية:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأيين السعوديين، حيث أن الرأي رقم (١) ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: تتضمن تقارير المراجعة التي تصدر عن بعض المحاسبين النظاميين فقرة تفيد بأن المخزون تم تقييمه بمعرفة إدارة الشركة. فهل يتفق مثل هذا النص مع معايير المراجعة المتعارف عليها ؟ وماذا يتعين على المراجع القيام به إذا كان مثل هذا الإجراء لا يتفق مع معايير المراجعة؟، أما الرأي رقم (٨) فقد ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي مسؤولية المراجع عن الجرد الفعلي للمخزون وملاحظة عملية الجرد للحصول على أدلة إثبات عن وجود المخزون وحالته، وما هي الخطوات التي يتعين على المراجع القيام بها إذا لم يتمكن لأي سبب من ملاحظة عملية الجرد؟ ومن ثم افتقد الرأي ان للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ تناول المعيار الدولي ثلاث قضايا مهمة يجب على المراجع أن يأخذها في الحسبان عند تطبيق إجراءات المراجعة بهدف تجميع أدلة الإثبات التي يبني عليها رأيه في القوائم المالية هي: التأكد من وجود المخزون وحالته، والتأكد من اكتمال المحاسبة والإفصاح عن المطالبات والدعاوي القضائية، والتأكد من صحة العرض والإفصاح عن المعلومات القطاعية. أما الرأيان السعوديان ركزا على جانب واحد فقط هو المخزون. فعلى الرغم من أن الرأي السعودي رقم (٨) تضمن الإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها عند جرد المخزون، إلا أنه لا توجد آراء صادرة عن لجنة معايير المراجعة السعودية بخصوص المطالبات والدعاوي القضائية وأيضاً المعلومات القطاعية اللتين تضمنهما المعيار الدولي رقم ٥٠١.

معيار المراجعة (٥٠٥) «المصادقات الخارجية»:

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٥٠٥، إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (١٢) بعنوان "المصادقات". وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كلاً من المعيار الدولي والرأي رقم ١٢ على العديد من النقاط ذات العلاقة بالمصادقات مثل: تصميم طلبات المصادقات، وإجراءات تقويم نتائج المصادقات، والإجراءات البديلة في

حالة عدم الرد على المصادقات، وضرورة تخطيط إجراءات استخدام المصادقات.إلا أنه توجد مجموعة من أوجه التميز في المعيار الدولي أهمها:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يتعين على مراجع الحسابات مراعاتها عند استخدام أسلوب المصادقات للحصول على أدلة إثبات في عملية مراجعة؟ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ قدم المعيار الدولي ملخصاً للأمور التي يجب أن يراعيها المراجع عند طلب المصادقات الخارجية، كما قدم توضيحاً للمعلومات التي يجب أن تتضمنها طلبات المصادقات الخارجية، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

■ حدد المعيار الدولي ما يجب على المراجع القيام به إذا رفضت الإدارة السماح له بإرسال طلب المصادقات، كذلك ما يجب عليه القيام به لتقويم الأدلة التي تم الحصول عليها من طلب المصادقات، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

■ قدم المعيار الدولي إرشادات عن كيفية التعامل مع الاستثناءات التي يتم اكتشافها في الردود على المصادقات، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

معيار المراجعة (٥١٠) «ارتباطات المراجعة لأول مرة» الأرصدة الافتتاحية»:

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٥١٠. كذلك لم تتضمن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة أية أراء بخصوص الأرصدة الافتتاحية عند الارتباط على المراجعة لأول مرة. ويعد ذلك في حد ذاته حافز على تبني المعيار الدولي. ويهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن ما إذا كانت: (أ) الأرصدة الافتتاحية تحتوي على تحريفات تؤثر جوهرياً على القوائم المالية للفترة الحالية. (ب) السياسات المحاسبية المناسبة التي تعكسها الأرصدة الافتتاحية قد طُبقت بثبات في القوائم المالية للفترة الحالية، أو أن التغيرات التي طرأت عليها تمت المحاسبة عنها بشكل مناسب، وتم عرضها والإفصاح عنها بشكل كاف طبقاً لإطار التقرير المالي المنطبق. وطبقاً لهذا المعيار يُقصدً بارتباط مراجعة لأول مرة: ارتباط إما أنه: (أ) لم تتم فيه مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة. أو (ب) تمت فيه مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة بواسطة مراجع سابق.

معيار المراجعة (٥٢٠) «الإجراءات التحليلية»:

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي، ولكن يوجد الرأي رقم (٢١) بعنوان "الاعتبارات التي يتعين على مراجع الحسابات مراعاتها عند استخدام الإجراءات التحليلية في أعمال المراجعة".

كما تضمن معيار الأدلة والقرائن السعودي رقم (٦) بعنوان "أدلة وقرائن المراجعة" عدة إشارات إلى الإجراءات التحليلية. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين الرأي السعودي رقم (٢١) والمعيار الدولي رقم (٥٢٠) في العديد من النقاط مثل طبيعة الإجراءات التحليلية والغرض منها، إلا أن هناك العديد من أوجه تفوق المعيار الدولي، منها ما يلي:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما الاعتبارات التي يتعين على مراجع الحسابات مراعاتها عند استخدام الإجراءات التحليلية في أعمال المراجعة؟ ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ قسم المعيار الإجراءات التحليلية إلى ثلاثة أنواع هي: إجراءات تحليلية بغرض التخطيط، وإجراءات تحليلية أساسية، وإجراءات تحليلية تستخدم لتكوين استنتاج عام عن القوائم المالية ككل، ولم يحدث ذلك في الرأي السعودي.

■ حدد المعيار بوضوح الإجراءات التي يجب على المراجع القيام بها إذا أظهرت الإجراءات التحليلية التي تم أداؤها وفقاً لمتطلبات المعيار وجود تقلبات أو علاقات غير متسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو مختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير، ولم يحدث ذلك في الرأي السعودي.

معيار المراجعة (٥٣٠) «العينات في المراجعة»:

تضمنت المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٥٣٠ هو المعيار رقم ١٣ بعنوان "المعاينة لأغراض المراجعة". وعلى الرغم من وجود أوجه اتفاق متعددة بين متطلبات المعيار الدولي والمعيار السعودي منها: الاتفاق في نطاق تطبيق المعيار، وتعريف المصطلحات المستخدمة في متن المعيار، وتخطيط أو تصميم العينة وتحديد حجمها واختيار مفرداتها، وكيفية تنفيذ إجراءات المراجعة على مفردات العينة، ومتطلبات تقويم نتائج فحص العينة، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض الاختلافات بين المعيار الدولي والمعيار السعودي أهمها ما يلي:

■ أشار المعيار الدولي ٥٣٠ إلى أنه مكملاً لمعيار أدلة المراجعة، بينما لم يتضمن المعيار السعودي مثل هذه الإشارة على الرغم من وجود معيار سعودي بعنوان أدلة وقرائن المراجعة، إلا أن المعيار السعودي أشار إلى الربط بين استخدام العينات في المراجعة وأدلة وقرائن المراجعة في الفقرتين ١٠٥، ١٠٦.

■ قسم المعيار السعودي متطلباته إلى قسمين تناول القسم الأول المتطلبات الخاصة باستخدام العينات لأغراض اختبارات الرقابة، بينما تناول القسم الثاني المتطلبات الخاصة باستخدام العينات لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية. بينما لم يتم هذا التقسيم في المعيار الدولي بل تناول في كل متطلب ما يجب على المراجع القيام به عند استخدام العينات لأغراض اختبارات الرقابة، وما يجب عليه عند استخدامها لأغراض التحقق من صحة الأرصدة.

■ قدم المعيار الدولي أمثلة للمواقف التي يكون فيها إجراء المراجعة غير قابل للتطبيق وأمثلة على الإجراءات البديلة في هذه المواقف، ولم يتم ذلك في المعيار السعودي.

■ قدم المعيار السعودي عدة فقرات (١٠٥-١١٢) تحت عنوان أحكام عامة ركز فيها على الربط بين استخدام أساليب المعاينة في المراجعة وتجميع الأدلة والقرائن وأساليب المراجعة. وعلى الرغم من أنه لا توجد فقرات مقابلة في المعيار الدولي للفقرات أرقام ١٠٥ - ١٠٨ من المعيار السعودي، إلا أن المعيار الدولي أشار في الفقرة رقم ٢ إلى أن هذا المعيار يعتبر مكملاً لمعيار أدلة المراجعة. كما أشار المعيار الدولي في الفقرة رقم ٥ إلى ما تضمنته الفقرات رقم ١٠٩ – ١١٢ من المعيار السعودي.

معيار المراجعة (٥٤٠) «مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة»:

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي ٥٤٠، ولم تتناول المعايير الموجودة قضية التقديرات المحاسبية وتقديرات القيمة العادلة، لكن الرأي رقم (١٤) الصادر عن لجنة معايير المراجعة بعنوان "مراجعة التقديرات المحاسبية" قدم بعض الإرشادات لكيفية مراجعة التقديرات المحاسبية. وعلى الرغم من وجود أوجه اتفاق كثيرة بين متطلبات المعيار الدولي والرأي السعودي منها: إجراءات اكتشاف وتقدير مخاطر التحريف الجوهري المرتبط بالتقديرات المحاسبية، وما يجب على المراجع القيام به للاستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض الاختلافات بين المعيار الدولي والمعيار السعودي أهمها ما يلي:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يتعين مراعاتها عند مراجعة التقديرات المحاسبية؟ ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ قدم المعيار تعريفاً محدداً للمصطلحات التالية: التقدير المحاسبي، وعدم التأكد المرتبط بالتقدير، وتحيز الإدارة، وتقدير للإدارة المحدد، ونتيجة التقدير المحاسبي، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

■ فرض المعيار على المراجع ضرورة فحص نتيجة التقديرات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية للفترة السابقة، أو إعادة التقديرات لغرض الفترة الحالية، مع التنبيه إلى أن عملية الفحص لا تهدف إلى إثارة الشكوك حول مدى صحة الأحكام الصادرة في الفترات السابقة التي اعتمدت على المعلومات المتاحة في ذلك الوقت.

معيار المراجعة (٥٥٠) «الأطراف ذات العلاقة»:

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية أو الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة معياراً أو رأياً وتفسيراً مقابلاً لمعيار المراجعة الدولي ٥٥٠، ولم تتناول قضية الأطراف ذات العلاقة. ويعد ذلك في حد ذاته حافز على تبني المعيار الدولي. ويهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى (أ) الحصول على فهم للعلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة يكفي لتمكينه من الإلمام بعوامل خطر الغش الناتجة عن العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة، واستنتاج ما إذا كانت القوائم المالية (بقدر ما تتأثر هذه القوائم بتلك العلاقات والمعاملات): تحقق العرض العادل أو أنها غير مضللة. (ب) الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، بشأن ما إذا كان قد تم تحديد العلاقات والمعاملات مع الطرف ذي العلاقة والمحاسبة والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية. وطبقاً لهذا المعيار يُقصد بالطَّرف ذو العلاقة (Related party): طرف يكون إما: (أ) طرف ذو علاقة، كما هو معرف في إطار التقرير المالي المنطبق. أو (ب) عندما يضع إطار التقرير المالي المنطبق حداً أدنى – أو لا يضع – فإن الطرف ذا العلاقة يكون: أ. شخصاً أو منشأة أخرى لها على المنشأة معدة التقرير سيطرة أو نفوذ مهم بشكل مباشر أو غير مباشر. ب. منشأة أخرى عليها من المنشأة معدة التقرير سيطرة، أو نفوذ مهم بشكل مباشر أو غير مباشر. أو ج. منشأة أخرى تكون تحت سيطرة مشتركة مع المنشأة معدة التقرير من خلال امتلاكها ملكية سيطرة مشتركة، أو ملاك يمثلون أعضاء بينهم علاقة قرابة عائلية، أو إدارة رئيسة مشتركة. ومع ذلك، لا تعد المنشآت الخاضعة للسيطرة العامة للدولة (أي، حكومة وطنية، إقليمية، أو محلية) ذات علاقة، ما لم ترتبط بمعاملات مهمة، أو تشارك في الموارد بشكلٍ معقول مع إحدى المنشآت الأخرى.

معيار المراجعة (٥٦٠) «الأحداث اللاحقة»:

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي ٥٦٠، ولم تتناول هذه المعايير قضية الأحداث اللاحقة، إلا أن لجنة معايير المراجعة أصدرت رأيين لهما علاقة بمضمون هذا المعيار الدولي هما الرأي رقم ٥ بعنوان "إجراءات المراجعة المتعلقة بالأحداث اللاحقة"، والرأي رقم ١١ بعنوان "اكتشاف حقائق موجودة قبل إصدار تقرير مراجع، ولم يعلم بها إلا بعد إصدار تقرير المراجعة". ويلاحظ وجود شبه اتفاق بين المتطلبات التي أوردها المعيار رقم ٥٦٠ والرأي رقم ٥ فيما يتعلق بما يجب على المراجع القيام به لمراجعة الأحداث اللاحقة، ووجود شبه اتفاق أيضاً بين ما تضمنته متطلبات المعيار الدولي ومتطلبات الرأي رقم ١١ فيما يتعلق بما يجب على المراجع القيام به عند علمه بحقائق بعد إصدار القوائم المالية كانت موجودة قبل إصدار التقرير، لو أنه علم بها في تاريخ إصدار تقرير

المراجع لأدت إلى تعديل تقريره، ووجود شبه اتفاق أيضاً بين ما تضمنته متطلبات المعيار الدولي رقم ٥٦٠ والرأي رقم ١١ بشأن الإجراءات التي يجب أن يقوم بها المراجع لمحاولة منع الاعتماد على تقريره. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المعيار الدولي ما زال يتمتع ببعض السمات أهمها:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي ين السعوديين، حيث أن الرأي (٥) ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي:ما هو المقصود بالأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية، وما هي إجراءات المراجعة التي يجب على المراجع اتخاذها حيال هذه الأحداث؟ أما الرأي (١١) فقد ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها إذا تبين له بعد إصدار تقريره على قوائم مالية مراجعة، أن هناك حقائق كانت موجودة في ذلك التاريخ، وقد يكون من شأنها التأثير على تقريره لو علم بها في حينه؟ ومن ثم افتقد الرأي لبعض النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ قدم المعيار تعريفات واضحة ومحددة لتاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع، ولم يتم ذلك في الرأي ين السعوديين.

■ أشار المعيار إلى أنه في منشآت القطاع العام قد يكون تاريخ إصدار القوائم المالية هو تاريخ عرض القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجع المتعلق بها أمام السلطة التشريعية أو التاريخ الذى يتم فيه الإعلان عنها للجمهور، ولم يتم ذلك في الرأي ين السعوديين.

■ أشار المعيار إلى أنه في منشآت القطاع العام قد يطلع المراجع على السجلات الرسمية المتعلقة بدعاوى السلطة التشريعية ذات العلاقة ويستفسر عن الأمور المتناولة في الدعاوى التي لم يتم إعداد سجلات رسمية خاصة بها بعد.

■ أشار المعيار أيضاً إلى أنه في منشآت القطاع العام، عندما لا تعدل الإدارة القوائم المالية قد يتم التقرير بشكل منفصل إلى السلطة التشريعية أو الجهة ذات العلاقة الأخرى.

■ يتفق كل من المعيار الدولي والرأي رقم ٥ على تعريف المقصود بالأحداث اللاحقة وتصنيفها، لكن المعيار الدولي أضاف أن تاريخ التقرير يعلم القارئ بأن المراجع قد أخذ بعين الاعتبار تأثير الأحداث والمعاملات التي يعلم بها والتي حدثت حتى ذلك التاريخ.

■ حدد المعيار الدولي الحقائق التي يكتشفها المراجع بعد تاريخ إصدار تقرير المراجع، ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية، ولم يتم ذلك في الرأي السعودي.

معيار المراجعة الدولي المعدل رقم (٥٧٠) «الاستمرارية»:

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية أو الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة معياراً أو رأيا وتفسيراً مقابلاً لمعيار المراجعة الدولي ٥٧٠، ولم تتناول مسؤولية المراجع فيما يتعلق بالتحقق من مدى صحة تطبيق أساس استمرارية المنشأة. ويعد ذلك في حد ذاته حافز على تبني المعيار الدولي. ويهدف المراجع من تطبيق هذا المعيار إلى:

(أ) الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية. (ب) استنتاج ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري ذي علاقة بأحداث أو ظروف، قد تلقي شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. (ج) إعداد تقرير طبقاً لهذا المعيار.

معيار المراجعة (٥٨٠) «الإفادات المكتوبة»:

لم تتضمن معايير المراجعة السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة الدولي ٥٨٠، ولم تتناول قضية الإفادات المكتوبة كأحد إجراءات المراجعة. لكن الرأي رقم ٢٠ الصادر عن لجنة معايير المراجعة السعودية تناول الاعتبارات التي يتعين على المراجع مراعاتها في خطاب الإفصاح العام، ويرتبط هذا الرأي بشكل غير مباشر بمضمون المعيار الدولي. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كلاً من المعيار الدولي والرأي رقم ٢٠ على بعض النقاط ذات العلاقة مثل: اعتبار الإفادات المكتوبة أحد أهم أدلة المراجعة، وإمكانية الاعتماد على الإفادات المكتوبة كأدلة مراجعة، والطرف المسؤول عن تقديم الإفادة المكتوبة، وتاريخ الإفادات المكتوبة، وتوجيه الإفادة المكتوبة إلى المراجع مباشرةً، إلا أنه يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي رقم ٥٨٠ في النقاط التالية:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث ركز الرأي على الإجابة عن الاستفسار التالي: تتطلب معايير المراجعة من المراجع الحصول على خطاب من المنشأة يبين أسس إعداد القوائم المالية وأن المنشأة قدمت للمراجع جميع المعلومات التي لها تأثير على إظهار القوائم المالية للمنشأة بعدل (خطاب الإفصاح العام)، ما هي الاعتبارات التي يتعين على المراجع مراعاتها في هذا الشأن؟، ومن ثم افتقد الرأي لبعض النقاط التي تضمنها المعيار الدولي مثل شكل الإفادات المكتوبة، وحالة شك المراجع في مدى الثقة في الإفادات المكتوبة، وحالة عدم تقديم الإدارة للإفادات المكتوبة التي طلبها المراجع التي أشار إليها المعيار الدولي صراحة، في حين تناولها الرأي السعودي بشكلٍ ضمني.

■ حدد المعيار الدولي أهداف المراجع من طلب الإفادات المكتوبة، ولم يحدث هذا في الرأي السعودي.

■ أعطى المعيار الدولي مرونة للمراجع في التصرف في حالة رفض الإدارة تقديم الإفادات، بينما الرأي ٢٠ أشار إلى أن رفض الإدارة تقديم الإفادات المكتوبة يعتبر سبب كافٍ للامتناع عن إبداء الرأي.

■ أشار المعيار إلى أن مصطلح الإدارة يقرأ على أنه "الإدارة، وعندما يكون ذلك مناسباً المكلفين بالحوكمة"، ولم يحدث هذا في الرأي السعودي.

■ أشار المعيار إلى أنه فيما يتعلق بمنشآت القطاع العام قد تكون متطلبات عمليات مراجعة القوائم المالية أكثر شمولاً من عمليات المراجعة في المنشآت الخاصة. ونتيجة لذلك يمكن أن يتطلب النطاق المتعلق بمسؤوليات الإدارة - الذي يتم فيه مراجعة القوائم المالية لمنشآت القطاع العام - خطابات إفادات مكتوبة إضافية. ويمكن أن تشمل الإفادات المكتوبة تأكيد على أنه قد تم تنفيذ المعاملات والأحداث وفقاً لنظام أو لائحة أو سلطة أخرى، ولم يحدث هذا في الرأي السعودي.

معيار المراجعة (٦٠٠) «اعتبارات خاصة» عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكون المجموعة)»:

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٦٠٠. ولكن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (٣) بعنوان "إجراءات المراجعة التي يتعين على مراجع الحسابات القيام بها عند مراجعة قوائم مالية موحدة في حالة قيام مراجع آخر بمراجعة المنشآت التابعة". واستنادا إلى ما ورد بمتطلبات المعيار الدولي، يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي رقم ٦٠٠ في النقاط التالية:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي:إذا قام مراجع بإصدار تقرير عن قوائم مالية لشركة تابعة فهل يعتبر تقرير هذا المراجع قرينة كافية يستند عليها مراجع الشركة القابضة عند إصدار تقريره عن القوائم المالية للشركة القابضة، أم يتعين عليه القيام بإجراءات مراجعة أخرى، وما هي هذه الإجراءات إن وجدت؟ ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ قدم المعيار تعريفات واضحة للمصطلحات التالية: مكون المجموعة ومراجع المكون وإدارة المكون والأهمية النسبية للمكون والمجموعة ومراجعة المجموعة ورأي المراجعة عن المجموعة وشريك ارتباط مراجعة المجموعة وفريق ارتباط المجموعة والقوائم المالية الموحدة للمجموعة وإدارة المجموعة وأدوات الرقابة في المجموعة ومكون مهم، ولم يحدث ذلك في الرأي السعودي.

معيار المراجعة (٦١٠) «استخدام عمل المراجعين الداخليين»:

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٦١٠، إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (٢٤) بعنوان "اعتبارات المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في عملية مراجعة لقوائم مالية". ويلاحظ وجود اتفاق كبير بين كلاً من المعيار الدولي (٦١٠) والرأي السعودي (٢٤) على العديد من النقاط مثل: تعريف المراجعة الداخلية، ونطاق وأهداف المراجعة الداخلية. واستنادا إلى ما ورد بمتطلبات المعيار والمواد التفسيرية المرفقة به، يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي ٦١٠ في النقاط التالية:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يجب على مراجع الحسابات مراعاتها فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية في عملية مراجعة لقوائم مالية ؟، ومن ثم افتقد الرأي لبعض النقاط التي تضمنها المعيار الدولي مثل قضية التوثيق التي أشار إليها المعيار الدولي صراحة، حيث طالب المعيار بضرورة أن يقوم المراجع الخارجي في حال استخدامه لعمل المراجعين الداخليين بتوثيق الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بملاءمة عمل المراجعين الداخليين وإجراءات المراجعة التي قام بها، في حين تناولها الرأي بشكل ضمني.

■ فرض كلٍ من المعيار الدولي والرأي السعودي على المراجع الخارجي ضرورة تقويم موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، والكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، إلا أن المعيار الدولي أضاف بجانب ذلك العناية المهنية الواجبة عند أداء عمل المراجعين الداخليين.

معيار المراجعة (٦٢٠) «استخدام عمل خبير المراجع»:

لم تتضمن المعايير السعودية معيار مراجعة مقابل لمعيار المراجعة ٦٢٠، إلا أن الآراء والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المراجعة تضمنت الرأي رقم (١٣) بعنوان "الاستعانة بعمل خبير". وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كلاً من المعيار الدولي والرأي رقم ١٣ على بعض النقاط ذات العلاقة مثل: الأمور التي تحتاج إلى الاستعانة بعمل خبير، وتعريف الخبير. واستنادا إلى ما ورد بمتطلبات المعيار والمواد التفسيرية المرفقة به، يمكن تلخيص أهم أوجه التميز في المعيار الدولي رقم ٦٢٠ في النقاط التالية:

■ يتسم المعيار الدولي بالشمول والتفصيل مقارنةً بالرأي السعودي، حيث أن الرأي ركز على الإجابة عن الاستفسار التالي: ما هي الاعتبارات التي يتعين على المراجع أخذها في الاعتبار عند استعانته بعمل خبير، خلال قيامه بعملية المراجعة؟، ومن ثم افتقد الرأي للكثير من النقاط التي تضمنها المعيار الدولي.

■ أكد المعيار الدولي صراحةً إلى أن المراجع هو المسؤول الوحيد عن رأي المراجعة، ولا تنقص هذه المسؤولية باستخدام المراجع لعمل خبير، في حين أن الرأي السعودي أشار إلى ذلك بشكلٍ ضمني.

المورينجا شجرة الحياة المعجزة.. تعالج أكثر من ٣٠٠ مرض

نبات المورينجا أولفيرا، هو شجرة منشأها الهند وتسمي أيضاً المورنغا أو المورينقا وبالإنجليزية Moringa Oleifera وسبب أسمائها المتعدده هو استخدامها من كثير من الشعوب حول العالم لفوائدها الطبية العديدة، فهي تسمى شجرة الرحمو، وشجرة اليسر، وغصن البان، وأيضاً الحبة الغالية، وشجرة الرواق، والثوم البري، وفجل الحصان، والشجر الرواق، وعصا الطبلة، وهذه الشجرة يستخدم منها كل أجزائها تقريبا لذا فهي مثال للشجرة الطبية، وتسمى الشجرة المعجزة حيث تعالج أكثر من ٣٠٠ مرض.

المورينجا وقدرة معجزة على التكيف

شجرة المورينجا يمكنها التكيف مع أي بيئة، إذ تتميز بقدرتها العالية على تحمل الجفاف، ولا تحتاج إلى مياه كثيرة ويكفيها مياه الأمطار، بحيث تزرع في الجبال والصحارى، ولذا فهي تنمو في الأراضي القاحلة، والحارة، ونصف الجافة، والجافة، وفي المناطق المعتدلة والدافئة أيضاً وهي شجرة دائمة الخضرة تستخدم في تحسين خواص التربة وتستخدم في عدة مجالات أخرى مثل مكافحة النيماتودا، وتغذية الحيوانات، وتربية النحل، وتزرع بنجاح على جسور الترع، والمجاري المائية، وبالحدائق المنزلية، والتقاسيم، وحول المزارع، وهي لا تصاب الآفات أو الأمراض إلا اذا زرعت في مناطق سيئة الصرف.

ونمو نبات المورينجا سريع جداً، وتعد المورينجا من أسرع الأشجار نمواً في العالم؛ حيث يصل ارتفاعها إلى أكثر من مترين في أقل من شهرين، وأكثر من ثلاثة أمتار في أقل من عشرة أشهر.

أوراق نبات المورينجا

- إن أوراقها غنية المحتوى من (البيتاكاروتين) و(فيتامين أ وج) والحديد والبروتين والبوتاسيوم والفسفور، وهي تشكل غذاء متكاملاً في بعض مناطق أفريقيا، وتستخدم الأوراق أيضا مكملاً غذائياً لمصابي مرض نقص المناعة في بعض بلدان أفريقيا؛ وذلك لما تحويه من نسبة عالية من الفيتامينات.
- يستخدم مسحوق الأوراق بعد تجفيفها توابل تضاف للوجبات الغذائية.
- كما أثبتت التجارب أن إضافة أوراق المورينجا إلى غذاء النساء المرضعات أدى إلى زيادة إدرار الحليب لديهن، وعصير الأوراق يخفض ضغط الدم العالي، وهو فعّال في إدرار البول.
- وتحتوي الأوراق على سبعة أضعاف فيتامين (ج) الموجود في البرتقال، وثلاثة أضعاف محتوى الموز من البوتاسيوم، وأربعة أضعاف ما يحتوية الحليب من الكالسيوم، وأربعة أضعاف محتوى الجزر من فيتامين (أ) وضعفا محتوى الحليب من البروتين.

يمكن أن تؤكل الأوراق leaves إما طازجة أو مطبوخة مثل السبانخ، كما يمكن أن تجفف وتطحن في صورة مسحوق يمكن إضافته إلى الصلصات أو الشوربة.

سيقان ولحاء وجذور شجرة المورينجا

- أما سيقان نبات المورينجا فتستخدم حطب وقود في المجتمعات الريفية.

ما أسباب حرقة المعدة أو الحموضة؟

تحدث حرقة المعدة أو الحموضة نتيجة لعدة أسباب مثل: النظام الغذائي المتبع، وبعض التغييرات التي تحدث في أسلوب الحياة.

ومن هذه العوامل المؤدية لحرقة المعدة:

- الإكثار من تناول بعض الأطعمة والتي منها: الشوكولاتة، القهوة، الشاي، المواد التي تحتوي على نسبة عالية من الكافيين.
- تناول الفواكه الحمضية، الثوم، الطماطم قد يؤدي إلى الحموضة.
- زيادة الضغط على المعدة قد يتسبب في استرجاع الحمض المعدي، وقد يكون هذا الضغط ناتجاً عن الحمل، أو السمنة أو الاجهاد، أو حتى ارتداء الملابس الضيقة.
- فتاق الحجاب الحاجز قد يتسبب في حدوث الاسترجاع الحمضي.
- الاكثار من تناول الأطعمة الحريفة والمقلية والمسبكة وما إلى ذلك.
- التدخين أيضا يتسبب في حرقة المعدة بشكل كبير.

كما أن بعض الأدوية قد تتسبب في الحموضة مثل: الأدوية المستخدمة لعلاج بعض الأمراض العصبية مثل الأرق وأيضاً الاسبرين وغيرها.

هل الحموضة خطيرة؟

عادة ما تكون حرقة المعدة مزعجة لكثير من الناس، وفي بعض الأحيان تكون مضرة، فإن الأحماض المعدية التي تفرز داخل المعدة تكون شديدة الخطورة على الغشاء المخاطي المبطن للمريء في حالة حدوث الارتجاع وإذا استمر وجود هذه الأحماض داخل المريء لفترة قد تتسبب التهاب الغشاء المبطن للمريء ما يعرف بمرض التهاب المريء (esophagitis). وفي حالة تطور المرض قد يتحول إلى قرحة المريء.

بعض النصائح لعلاج حرقة المعدة.

تجنب تناول الوجبات الدسمة، وأيضا عدم الذهاب للنوم بعد تناول الطعام مباشرة ولكن عليك الانتظار لمدة ساعتين على الاقل.

مضغ الطعام جيداً، كما يفضل تناول خمسة وجبات خفيفة طوال اليوم والابتعاد عن الوجبات الدسمة.

تجنب الأطعمة المتبلة والمقلية.

شرب الماء بكميات كبيرة وخصوصاً بعد تناول الطعام كي يعمل على تخفيف تركيز احماض المعدة وازالة اثرها من المريء.

الجلوس اثناء تناول الطعام وعدم القيام بحركات مفاجئة قد تتسبب في ارتجاع احماض المعدة الى المريء.

الاقلاع عن التدخين الذي يتسبب في كثير من الاضرار ويعمل على ضعف عضلة الفؤاد التي تعمل على عدم ارتجاع السائل من المعدة للمريء.

مضغ اللبان من أهم اسباب الوقاية من الحموضة لأنها تعمل على تغليف المريء بسائل اللعاب وحمايته من الاحماض المعدية.

محاولة رفع الرأس باستخدام وسادة اضافية اثناء النوم لتجنب الارتجاع أثناء النوم وأيضاً لجذب الاحماض المعدية للأسفل.

- وينتج اللحاء مادة صمغية تستخدم في بعض الصناعات الدوائية، وتستخدم أيضا في علاج الإسهال.
- أما جذور نبات المورينجا، فهي علاج للروماتيزم في بعض المناطق.

بذور شجرة المورينجا

- الجزء الأهم من شجرة المورينجا هو البذور، إذ تتعدد استخداماتها، فهي مقاومة البكتيريا المسببة للأمراض الجلدية، كما تستخدم منشطاً جنسياً، وتحتوي البذور على ما يقدر بنحو ٣٥ بالمئة من مكوناتها زيت حلو المذاق غير لزج يستخدم في أغراض الطبخ، إضافة إلى كونه زيتاً مهماً في صناعة بعض العطور، وكريمات العناية بالشعر، ومصدراً للطاقة والوقود الحيوي.

كما يمكن الاستفادة من القرون pods وهي خضراء، ويمكن أن تؤكل كاملة، وعندما تجف يمكن أن نستخدم البذور المتكونة في الأكل كالبسلة والحمص أو المكسرات.

- يستخدم نبات المورينجا لتنقية المياه بما تبقى من البذور بعد استخلاص الزيت، عن طريق إضافته لخزانات المياه؛ وذلك لما له من خاصية تجميع وترسيب الشوائب الصلبة العالقة بالمياه بما يشبه المصيدة، فيعمل على تنقية المياه من الشوائب ومن البكتيريا في آن واحد وهي مستخدمه في المناطق التي بها مياه ملوثة ولا توجد بها محطات تنقية خاصة في افريقيا لتقليل الأوبئة والأمراض.

وقد وجد أن للمستخلص المائي لبذور المورينجا قدرة عالية على إزالة العكارة، والمواد العالقة، ومعظم الطحالب والبكتيريا الموجودة بالمياه.

زيت نبات المورينجا

يتميز زيت نبات المورينجا باحتوائه مواد مضادة للبكتريا تستخدم في الأغراض الطبية والعلاجية، كما يتميز أيضاً بعدم قابليته للتزنخ، واحتراقه بغير انبعاث دخان منه، وعدم وجود طعم مميز له؛ ما يجعله من أفضل، بل وأوائل زيوت الطعام.

- واستخلاص زيت نبات المورينجا من البذور يتم بعد تحميصها وجرشها، ثم غليها في الماء؛ حيث يطفو الزيت فوق سطح الماء، ويتم تجميعه، أما ما يتبقى من البذور فيستخدم كمخصب للتربة.

فوائد لا تحصى

نبات المورينجا يحتوى على ٤٦ مضاداً للاكسدة، ٣٦ مضاداً للالتهابات، ١٨ حامضاً امينياً اساسياً، ١٥ فيتامين وملح معدني.

ويعد الواحد جرام منها بمثابة كبسولة مقويات وفيتامينات ومضادة للاكسدة والالتهابات والفطريات، فهي كنز لا يقدر بثمن بل إن صناعة كثير من مشروبات الطاقة تعتمد عليها وقد عرف الفراعنة فوائد هذا النبات المعجز وسموها شجرة الحياة، واستخدموها في مجال التحنيط.

هل أنت لا ترغب في أن تكون قيادياً؟

إن الذين يتجنبون تحمل مسؤولية القيادة لا يحدون فقط من فعالية المنشآت التي يعملون بها ولكنهم أيضاً يقلصون التطور المهني الخاص بهم.

تعاني المنشآت كثيراً عندما لا يتقدم الموظفون لتولي قيادة المشاريع أو الأنشطة أو التقم للعمل كوكلاء يتولون عملية التغيير. إذا كانت شركتك مثل معظم المنشآت، فسوف تلاحظ أن العديد من الذين تعتمد عليهم في تولي قيادة الأعمال، إما أنهم يرفضون تلك المسؤولية أو يحسون بأنهم غير قادرين أو غير جاهزين للقيام بذلك.

إن القيادي الراغب عن القيادة هو ذلك الموظف الذي لا يحب أن يسمى «قائداً» أو الذي يتجنب تحمل المسؤولية، حتى عندما تكون الحاجة لذلك واضحة، فمثل هذا القيادي الممانع لا يعد نفسه شخصاً مؤثراً، وبسبب ذلك، تنمو التحديات وتتحول إلى مشاكل لأنه لا يوجد أحد يتقدم لتطوير الوضع إلى ما هو أفضل.

إذا كنت مترددا في تحمل المسؤولية حتى عندما يكون متوقعا منك تحملها، فإنك بذلك تقيد نفسك وتمنعها من التطور. والأسوأ من ذلك أنك تكتسب سمعة بأنك عديم الفعالية.

أجر هذا التقييم لتحديد الحجم الذي يبدو عليه ترددك – وتعلم الاستراتيجيات التي تساعدك في التغلب عليه.

التعليمات

هذا التقييم الذاتي يوضح حالة القيادي الذي لا يرغب في القيادة، فبالإجابات التي تقدمها من خلال السيناريوهات التسعة، سوف تكتشف ما إذا كنت فعلا غير راغب في أن تكون قائدا حقيقيا تحتاج شركتك في أن تكونه، أجب على أساس الكيفية التي، في الغالب، يرجح أن تتصرف بها، وليس على أساس ما يرغب الآخرون في أن تفعل.

السؤال ١:

إذا كان رئيسك في العمل عازم على أن تتولى مشروعا أنت تعرف على وجه اليقين بأنه سينتهي بالفشل.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● قبول التعيين من دون شكوى، لأن واجبي هو أن أفعل ما يطلبه رئيسي في العمل.

● إبلاغ رئيسي في العمل بأنني لن أقبل التعيين إلا عندما يوافق على إجراء تغييرات معينة في الخطة تساعد على ضمان نجاح المشروع.

● أقبل التعيين وأحتج لدى فريقي على هذا الرئيس غير المعقول.

● أخطر رئيسي في العمل بأنني لن أتولى هذا المشروع، مع ذكر أسباب محددة.

● أخطر رئيسي في العمل بأنني لا استطيع قبول هذه التعيين لأنني ببساطة لا أملك الوقت لمشروع آخر.

السؤال ٢

إذا شاهدت موظفاً لا يعمل لديك منخرطاً في سلوك فوضوي.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● أن أقوم مباشرة بتوبيخ الموظف عن سلوكه غير اللائق.

● قررت عدم التورط في هذا الأمر لأنه يخص مديراً آخر.

● مقابلة الموظف والحديث معه عن المهنية، بأمل أن يدرك ما إلمح له.

● التحدث مع هذا الموظف فرديا، لكي يعرف أن هذا السلوك يتجاوز للحدود المقبولة.

● التلميح إلى رئيس الموظف بأمل أن يدرك أن هذا الموظف قد تجاوز الحدود المقبولة.

السؤال ٣

كنت في حضور اجتماع حاسم جدا، ودعي إليه على عجل والذي أصبح مفتقدا للنظام، وقد لاحظت أن العديد من الحضور في حالة انزعاج وعلى استعداد للمغادرة.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● أطلب رفع الجلسة لمدة ٢٠ دقيقة وخلال هذه الفترة أجلس مع رئيس الاجتماع لوضع خطة تعيد المجموعة إلى مسارها الصحيح.

● انتقاد رئيس الاجتماع علنا لسوء التنظيم والفوضى، على أمل أن يؤدي الحرج الناتج عن ذلك إلى إعادة المجموعة إلى مسارها الصحيح.
– السيطرة على الاجتماع.
– مغادرة هذا الاجتماع، لأن وقتي ثمين.
– تقديم اقتراح يمكن أن يساعد المجموعة على التركيز.

السؤال ٤

اخفاق العمل الروتيني أو الإجرائي بالموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، وقد لاحظت وجود عدد متزايد من شكاوى العملاء.. تقع مسؤولية الموقع على مدير تقنية المعلومات.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● انقل مخاوفي لرئيس مدير تقنية المعلومات.
● إرسال بريد إلكتروني إلى مدير الموقع بشأن تزايد عدد الشكاوى.
● توجيه موظف بارع في استخدام التقنية أثق فيه لعلاج هذه المشكلة بسرعة قبل حدوث أي مزيد من الشكاوى.
● إرسال شكوى بشأن المشكلة من خلال شاشة اتصل بنا بالموقع على شبكة الانترنت.
● إجراء تقييم سريع والاجتماع مع مدير تقنية المعلومات لوضع خطة وجدول زمني لإصلاح المشكلة.

السؤال ٥

إذا اكتشفت وجود معركة تنافسية لإشباع الغرور بين اثنين من المشرفين بالخط الأمامي للأعمال، وأن نزاعهما يجعل موظفيهما في حالة توتر، وضيق، وتدني في الانتاجية، وترتيب هذين الشخصين بالهيكل التنظيمي للشركة أقل منك، ولم يكن لديك كثير من التفاعل معهما.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● التحدث مع موظفي هذين المشرفين وأطلب منهم الصبر وفي نفس الوقت الذي يجري فيه الترتيب لحل هذه المسألة.
● أشكو هذين الشخصين للمدير التنفيذي مع ذكر المشاكل التي يسببانها.
● ما دام الأمر لا يخرج عن سياسة المكتب، يسمح لهما بالاستمرار في المنافسة حتى نهايتها.
● التحدث إلى كل منهما على نحو منفصل بشأن مخاوفي وبعد ذلك تتم دعوتهما للاجتماع معهما معا لتحقيق السلام.
● عقد لقاء مع هذين المشرفين ودعوة المدير التنفيذي لحضوره، وبعد ذلك يتم تمرير المشكلة إليه.

السؤال ٦

الرئيس التنفيذي لشركتك، وهو متمرس ومحنك، يشارك بشكل متكرر في نشاط سيئ السمعة ويعتقد بأنه حذر وحصيف، إلا أن تصرفاته أصبحت موضع سخرية الموظفين، وهو يفقد احترامهم بمعدل سريع.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● جمع مجموعة من المديرين التنفيذيين معا لجلسة خاصة لإقناع المدير التنفيذي بتغير تصرفاته.
● إضافة آخر أخباري إلى طاحونة الشائعات.
● نقل المسألة إلى رئيس المدير التنفيذي، رئيس مجلس الإدارة.
● أطلب من الموظفين التوقف عن نشر الشائعات حول المدير التنفيذي.
● دعوة المدير التنفيذي لتناول الغداء، واخباره بمخاوفي، والاستماع إلى ما لديه ليقوله، وحتى لو انكر الوضع أو ادعي بأنه لا شأن لأحد بذلك، فسوف أوضح له التأثير الذي يحدثه في الثقافة السائدة.

السؤال ٧

الشركة لديها سياسة تمنع الموظفين من استخدام الهاتف المحمول أو أي جهاز آخر خلال قيادة سيارة الشركة، إلا أنك شاهدت مرارا سائقين معينين يستخدمون هواتفهم النقالة بمجرد خروجهم من مواقف سيارات الشركة.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● فقط آمل أن يلاحظ ذلك رؤساء هؤلاء السائقين ويتعاملوا مع هذا الوضع بما يلزم، حيث ليس من واجبي أن أقوم بأي عمل يتعلق بالنقل أو السلامة.
● إبلاغ الأمر لمدير السلامة في الشركة.
● جمع أمثلة محددة، ثم الاجتماع مع رؤساء إدارات النقل والسلامة والعمل معهم لإيجاد حلول من خلال العصف الذهني.
● التقاط صور للمخالفين وإرسال الصور بشكل مجهول المصدر إلى رئيس قسم النقل.
● إرسال مذكرة إلى الفريق التنفيذي وأطلب منهم التدخل بسرعة قبل يتسبب الموظف في وقوع حادث.

السؤال ٨

ظل موقف مجلس الإدارة متأرجحا فيما يتعلق بهدفين مختلفين من الأهداف الخطة الاستراتيجية لهذا العام، ليس هناك ما يكفي من المال في الميزانية لأخذ كلا المشروعين، هناك أربعة من أعضاء المجلس يفضلون الهدف أ، في حين يفضل أربعة أعضاء آخرين الهدف ب. وأنت المصوت التاسع الذي يحسم الأمر.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● التصويت لهدفي المفضل، الذي لم يؤخذ في الاعتبار.
● تذليل الصعاب التي تواجه الجلسة باستخدام وسيلة معينة لاتخاذ القرار يمكن أن تنهي هذه الورطة أو السماح برؤى جديدة للدخول في عملية اتخاذ القرار.
● الامتناع عن التصويت، لعلمي بأنني سوف انتقد بغض النظر عن ما أقوم به.
● محاولة التوصل إلى حل وسط بين الفريقين.
● التصويت لصالح الجانب الذي من المرجح أن يحترم تصويتي.

السؤال ٩

معنويات الموظفين هي في أدنى مستوياتها، على الرغم من بعض الاتجاهات الإيجابية، فإن كل فرد من فريق الإدارة يركز في ما يجري على نحو خاطئ بدلاً مما يجري على نحو صحيح، هذا الموقف السلبي أحث رعباً للموظفين.

من الأرجح بالنسبة إلي:

● نقل مخاوفي إلى المجلس التنفيذي وتقديم أفكار محددة يمكن أن تجعل الموظفين متفائلين بشأن المستقبل.
● ارسال بريد الكتروني مجهول المصدر إلى المدير التنفيذي معربا عن قلقي إزاء تدهور الروح المعنوية للموظفين.
● خلال تناول القهوة، أشكو الأمر إلى زملائي الذين أثق بهم.
● أطرح معنويات الموظفين كبند من بنود جدول أعمال الاجتماع المقبل لفريق الإدارة.
● تجاهل الأمر، والتركيز في العمل الذي يخصني.

تسجيل النقاط: بالنسبة لكل سيناريو، فإن كل إجابة محتملة تقدر ما بين ١ و٥ من النقاط، مع ملاحظة أن العدد الأدنى من النقاط يشير إلى ممانعة أقل لتولي القيادة، ولذلك، فإن إجمالي العدد الممكن من النقاط يكون ما بين ٩ و٤٥. ويمكن أن تستخدم بين الفينة والأخرى صلاحيتك في القيادة للمساعدة في جعل الأمور تسير على نحو أفضل داخل شركتك.

الخطوة التالية هي أن تتعرف إلى الأشخاص في مؤسستك الذين يترددون في تولي القيادة وتقوم بتوجيههم للاقتداء بك. ففي كل مرة تجد شخصا يحجم عن تولي مسؤولية القيادة، خذه جانبا وقدم له التشجيع والنصح الملائم.

• يبكي الفيل عندما يحزن، ويموت إذا دخلت نملة أذنه.

• يمكن سماع زئير السباع على بعد ثمانية كيلومترات أو أكثر.

• إذا كان العقرب محاطاً بالنار، يقوم بلسع نفسه ثم يموت.

• تستطيع النسور أن تعيش ١٠٠ سنة، لكن الغريب أنها لا تموت، بل تنتحر بسبب المرض.

• للضفادع قدرة على امتصاص الماء بجلدها، كما أنها تستطيع امتصاصه من منديل مبلل بالماء.

• تموت النحلة مباشرة بعد تنفيذها عملية لسع الإنسان، وأثبتت بعض الأبحاث المنجزة علمياً أن النحلة لا تلسع إلا عند إزعاجها، أو إعاقة عملية إنتاجها، حيث تترك في جسم الإنسان شوكة، الشيء الذي يجعلها تنفصل عن جسمها وجوفها، وعند قيام النحلة بعملية اللسع تصاب بجرح يستحيل شفاؤه، فتلقى حتفها مباشرة، وللإشارة فالنحلة يحدث معها هذا الأمر عند لسعها المخلوقات الفقرية فقط كالإنسان والطيور، أما مع باقي الحشرات فلا توجد مشكلة.

• الثعبان يبقى قادراً على اللدغ، حتى بعد مرور ٣٠ دقيقة من بتر رأسه.

ten- dencies that critics of the impairment model cite while simultaneously providing for a more complete loss recognition arising from impairment, when appropriate.

While the exact future of goodwill accounting by public companies is yet to be determined, it seems quite certain that further change is indeed on the hori- zon. Public companies should keep abreast of FASB and IASB actions and prepare for any resulting financial reporting consequences. ■

Douglas M. Boyle, CMA, CPA, DBA, is the accounting de- partment chair and an associate professor at the University of Scranton. He can be reached at (570) 9415436- or at douglas. boyle@scranton.edu.

Brian W. Carpenter, CMA, Ph.D., is a professor of account- ing at the University of Scranton and a member of IMA's Pennsylvania Northeast Chapter. He can be reached at (570) 9417632- or at brian.carpenter@scranton.edu.

Daniel P. Mahoney, CPA, CFE, Ph.D., is a professor of ac- counting at the University of Scranton. He can be reached at (570) 9415436- or at daniel.mahoney@scranton.edu.

Endnotes

1- International Accounting Standards Board, "Post-implementation Review: IFRS 3 Business Combinations," January 2014, www.ifrs.org/Current-Projects/IASB- Projects/ PIR/ PIR-IFRS-3/Request-for-Information-January-2014/ Documents/RfI_PIR_IFRS3-Business-Combinations.pdf.

2- Relevant regulatory moves included that of the Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards No. 142, Goodwill and Other Intangible Assets, June 2001; FASB, Accounting Standards Update
No. 201402-, Intangibles—Goodwill and Other (Topic 350): Accounting for Goodwill, January 2014; and IASB, International Financial Reporting Standard (IFRS) 3, Business Combinations, March 2004.

3-KPMG, "Who cares about goodwill impairment? A collection of stakeholders views," April 2014, p. 4, www.kpmg.com/ CN/en/ IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/ Who-cares- about-goodwill-impairment-O-201404.pdf.

4- IASB, "IASB begins public consultation on Post-implementation Review of IFRS 3," press release of January 30, 2014, www.ifrs.org/Alerts/ProjectUpdate/Pages/IASB-begins-consultation-on-Post-implementation-Review-of-IFRS-3-January-2014.aspx.

5- KPMG, 2014, pp. 4, 6, and 8.

6- IASB, "Post-implementation review IFRS 3 Business Combinations: Summary of comments received," staff paper of September 2014, pp. 23-, www.ifrs.org/Meetings/Meeting Docs/IASB/2014/September/AP12F-IFRS%20IC%20 Issues-PIR%20IFRS%203.pdf.

7- Ibid., p. 4.

8 - European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG), "Post-Implementation Review of IFRS 3 Business Combinations," April 2014, www.ifrs.org/Current-Projects/ IASB-Projects/PIR/PIR-IFRS-3/Documents/Feedback-Statement-EFRAG-EFFAS-ABAF-IASB-June-2014.pdf.

9- Ibid., p. 1.

10- Ibid., p. 3.

11- KPMG, 2014, p. 2.

12- Karl A. Muller, Monica Neamtiu, and Edward J. Riedl, "Do
Managers Benefit from Delayed Goodwill Impairments?" draft of July 31, 2012, http://ssrn.com/abstract=1429615; Claes Christiansen, "The case of goodwill non-impairments: A study on the current situation with evidence from the European mar- ket," master's thesis submitted May 2013, www.vernimmen. com/ftp/The_case_of_goodwill_non_ impairments.pdf.

13- KPMG, 2014, p. 6. 14 Ibid., p. 15.

15- Douglas M. Boyle and Brian W. Carpenter, "Testing goodwill
for impairment: An optional consideration of qualitative fac- tors," The CPA Journal, November 2011; Douglas M. Boyle, Brian W. Carpenter, and Daniel Mahoney, "Goodwill Accounting: A Closer Examination of the Matter of Nonimpairments," Management Accounting Quarterly, Summer 2012.

16- FASB, Accounting Standards Update (ASU) No. 201402-, Intangibles—Goodwill and Other (Topic 350): Accounting for Goodwill, January 2014, www.fasb.org/jsp/FASB/ Document_C/ DocumentPage?cid=1176163744355&acceptedDisclaimer=true.

17- Ibid., p. 3.

18- Accounting Standards Board of Japan (ASBJ), the EFRAG, and
the Organismo Italiano di Contabilità (OIC), "Should Goodwill Still Not Be Amortised? Accounting and Disclosure for Goodwill," EFRAG, July 2014, p. 5, www. asb.or.jp/asb/asb_e/ international_activities/discussion/ discussion_20140722_e.pdf.

beneficial and that the goodwill impairment test "provides limited decision-useful information be- cause most users of private company financial state- ments generally disregard goodwill and goodwill impair- ment losses in their analysis of a private company's financial condition and operating performance."16 Similarly, concerns were expressed by preparers and au- ditors of private company financial statements over the

cost and complexity associated with goodwill impair- ment testing.

The ASU provides private companies with an ac- counting alternative that incorporates both amortization and impairment testing provisions. Thus private com- panies now have the option of continuing with existing goodwill accounting requirements (that is, no system- atic amortization but regular impairment assessments) or electing to make use of a hybrid alternative.

Private companies that opt for the new alternative systematically amortize goodwill over a 10-year period (or fewer than 10 years if the entity can substantiate that a briefer period is warranted). Such companies must also institute a policy in which goodwill is tested for impairment (at either the entity level or the report- ing unit level) when "a triggering event" occurs that in- dicates that the fair value of an entity (or reporting unit) may be below its carrying amount.17 Adding further simplicity is the fact that any such test for impairment would include only the first of the two quantitative test- ing steps that currently apply to nonprivate entities;

the second step was eliminated. Proponents of the amortization model might find comfort in the account- ing alternative provided to private companies by ASU No. 2014-02. While this ASU currently makes system- atic amortization possible only for private companies, speculation may abound that this move by the FASB may possibly presage a broader reconsideration of good- will accounting in general. Indeed, such speculation may be quite warranted.

Potential Public Company Implications

In November 2013, the FASB added to its agenda a project whose stated objective is that of reducing the cost and complexity of accounting for goodwill by pub- lic and not-for-profit entities. The significance of this move would seem to be suggested by the fact that the FASB directed its staff to conduct additional research on goodwill amortization and to identify an optimal amortization period. In October 2015, the FASB an- nounced that it would be proceeding with the goodwill project under a two-phased approach. The first phase will focus on simplifying the impairment test, whereas, in the second phase, the FASB plans to collaborate with the IASB on the matter of any additional concerns.

The FASB's announced intention to reexamine good- will accounting is by itself a seemingly strong indicator that goodwill accounting by public entities faces some degree of further change, but there is still more evi- dence to this effect that reflects broad international support for the amortization model. In a joint July 2014 report of the Accounting Standards Board of Japan (ASBJ), the EFRAG, and the Organismo Italiano di Contabilità (OIC, the Italian accounting standard set- ters), this multinational research group offered the fol- lowing statement: "As a result of its analysis, the Research Group concluded that reintroduction of goodwill amortisation, would be appropriate, because it reasonably reflects the consumption of the economic resource ac- quired in the business combination over time, and can be applied in a way that achieves an adequate level of verifiability and reliability. In addition, the Research Group concluded that further improvement should also be considered in the area of disclosure requirements [emphasis in the original]."[18]

What Lies Ahead?

There seem to be three possible future FASB/IASB outcomes of the goodwill accounting debate:

1. The existing impairment approach will be retained,
2. There will be a return to the amortization model, or
3. A hybrid model will be developed and implemented.

In light of domestic and international movement toward the return to an amortization model for goodwill accounting, there seems little likelihood the FASB/IASB will retain the impairment-only model. The FASB's ASU No. 201402- already provides for a goodwill accounting method that includes systematic amortization, and the FASB even placed a possible pub- lic company amortization model on its formal agenda. Likewise, there is international support for an amortiza- tion model.

Even so, the evidence appears to suggest the even greater likelihood of a hybrid approach—one that re- quires goodwill amortization but also provides for the possibility of impairment when certain triggering events

occur. Along with assuaging critics of the strict amortiza- tion approach, a hybrid model would provide a critical mechanism for thwarting the earnings management involved with goodwill impairment testing introduces clear opportunities for earnings manage- ment, a fact that further diminishes the value of the impairment-only model.

Few interviewees believed that goodwill impair- ments help predict future value. Instead, they believed that the value of goodwill impairments is more clearly associated with confirming expectations of value that the market had anticipated in prior periods. Companies tend to view goodwill testing as a mere compliance ex- ercise and are most negative about goodwill impairment testing's relevance to external markets.

Analysts likewise expressed little confidence regard- ing the impact that goodwill testing has on the market's view of value. It is interesting but perhaps not surprising that it is academics who seem to believe most strongly

in the value derived from using the impairment-only model. As KMPG observed, "Academics noted that the relevance of impairment testing is not solely derived from reporting an impairment charge as such but from the process of identifying potential impairment losses; and the disclosure of specific assumptions helps the market to calibrate the level of impairment."[13]

Many interviewees observed that goodwill impair- ment testing is important in assessing the performance of investments and in turn the performance of manage- ment. But few respondents indicated that their com- pany uses the results of impairment tests for internal purposes, a finding that suggests that this cited poten- tial use of impairment testing may be useful in theory, but it is not really of value in practice.

KPMG further noted that the high number of judg- ments and assumptions inherent to goodwill impair- ment testing make it a complex and time-consuming exercise, which leads to asking whether the process is really worth the cost and whether the benefits of mandatory annual impairment testing are merely confir- matory rather than predictive.

One of the most important takeaways from the KPMG interviews may be the discovery that most par- ticipants support a return to the amortization model, a finding that reinforces the observation that there is something of a disconnect between the opinions of many academics and those of practitioners. In the words of KPMG, "Although most interviewees supported a re- turn to an amortization-based model of accounting for goodwill, this is somewhat at odds with the academic research."[14]

Problems with the Current Model

Proponents of the amortization model cite the high de- gree of subjectivity inherent in the existing impairment model; that is, the two-step quantitative impairment test makes extensive use of fair value estimates when addressing questions such as, "Is the fair value of a given reporting unit less than its carrying value?" and "Is the fair value of the reporting unit's goodwill less than the respective carrying value?" Answers to these questions require, in part, estimation (at least once an- nually) of the fair values of individual classes of assets and liabilities ascribed to each individual reporting unit, a process that amortization proponents argue makes it easier for corporate management to sidestep goodwill impairments. In other words, liberal fair value assump- tions can help make the case for a nonimpairment of goodwill, thus providing opportunities for earnings management.

Adding further to the subjectivity criticism is Accounting Standards Update *(ASU) No. 201108-, Intangibles—Goodwill and Other (Topic 350): Testing Goodwill for Impairment*, in which entities are provided the option of assessing qualitative factors to determine whether it is even necessary to proceed to the much more laborious quantitative test. The qualitative ap- proach assesses the likelihood of whether a reporting unit's fair value has fallen below its carrying value—a question that amortization proponents find excessively subjective and therefore ripe for abuse—which arguably makes a stronger case for a return of the amortization model. Detailed discussion of this matter is offered by Douglas M. Boyle and Brian W. Carpenter and by Boyle, et al.[15]

Debate surrounding the impairment vs. amortization models raises the question about whether some sort of hybrid model actually might be deemed optimal. Such a model would provide for systematic amortization of goodwill while also retaining a provision for an impair- ment loss when deemed necessary. In fact, as noted in the discussion that follows, the FASB has already im- plemented such a model to a limited extent.

Implications for Private and Public Companies

The FASB issued ASU No. 201402-, Intangibles—Goodwill and Other (Topic 350): Accounting for Goodwill in January 2014. The FASB issued the update in response to the Private Company Council's (PCC) finding that private company stakeholders feel that the information provided by current goodwill accounting standards is not cost

Implementation Review of IFRS 3 Business Combinations," which summarized participant response at an April 1, 2014, IASB outreach event. The event was hosted jointly by the EFRAG, the European Federa- tion of Financial Analysts Societies (EFFAS), and the Belgian Association of Financial Analysts (ABAF) in co- operation with the IASB.8 While this statement was prepared by the EFRAG, it was reviewed by the EFFAS and the ABAF secretariats and by IASB staff. It was jointly approved for publication by representatives of the EFRAG, the EFFAS, the ABAF, and the IASB.[9]

The EFRAG report indicates that the participants had numerous concerns regarding the information dis- closed about business combinations, particularly in terms of the quality of reported information. They con- sidered the information disclosed about the motivations behind business combinations to be too general. Additionally, the participants had concerns about the timeliness and subjectivity of the information. Participants also felt a need for more transparency re- garding synergies that companies expected from the combination, which they believed also should be quan- tified. Furthermore, they felt that post-acquisition re- porting periods should "demonstrate whether synergies expected at the acquisition date have been met to en- able users to assess whether it had been a successful business combination."10 They believed that it would be useful to provide the pre-acquisition book values of the acquired assets and assumed liabilities to better un- derstand the factors that constitute goodwill. Interestingly, discussion of the underlying model used to account for goodwill either did not occur or was deemed not sufficiently significant to become part of the final report.

KPMG Interviews

As noted previously, the IASB review prompted a similar investigation of goodwill accounting by KPMG, which interviewed 31 stakeholders from various geo- graphical and financial reporting backgrounds. KPMG sought feedback on the following three key questions:

- How useful was the information obtained from annually assessing goodwill for impairment?
- Are improvements needed regarding the informa- tion provided by the impairment test?
- What are the main implementation, auditing, or enforcement challenges in testing goodwill for impairment?

The KPMG interviews focused on consistent areas of discussion and questions, but were free form in nature. The firm launched this project because, while the impairment-only model has been credited with con- tributing "to the efficient operation of [the] capital mar- ket," KPMG had not seen the "same sense of impor- tance of goodwill impairment testing from analysts and other market commentators, or even from preparers themselves."[11]

The responses of the various stakeholders who participated in the interviews provide insight into

the actual degree of satisfaction with the current impairment-only model for goodwill accounting. KPMG supplemented the interview responses with other publicly available information on the topic, such as relevant speeches and research studies to better un- derstand the current opinions and positions. Table 2 contains a summary of the key themes that resulted from KPMG's interviews.

KPMG also noted the results from various goodwill-focused academic research projects and added its own observations about the results. One important finding from the academic literature focuses on the timing of impairment charges in relation to associated declines in market valuations. Some research has found that ac- counting recognitions of impairments generally lag be- hind the actual decreases in goodwill market valuations. In other words, there is empirical evidence to support the claim that the financial markets discern and/or an- ticipate impairments before they are formally reported. KPMG specifically references studies by Karl A. Muller, et al., and Claes Christiansen that indicate the lag between the economic impairment and the an- nouncement of the impairment is generally at least two years.[12]

Another important point is the impairment-only model's potential for earnings management, and KPMG references studies that suggest management may have incentives to delay, accelerate, minimize, or maximize impairment charges for reputational, compensation, or financing covenant reasons. The deferring or minimiz- ing of impairment charges to mitigate the negative im- pact they may have on executives' reputations or com- pensations is indeed easy to understand. But as KPMG noted, newly hired executives may have an incentive to maximize and accelerate impairment charges as a way of "wiping the slate clean" and increasing reported in- come for the following years during which the company will judge the new executives' performance. The im- portant point of these observations is that the degree of subjectivity sup- port the current model, others support a return to the amortization model, and still others support a hybrid method that would amortize goodwill but would also provide for the possibility of periodic impairment.

Those who support the current model generally feel that amortization charges are arbitrary allocations that fail to provide useful information. Furthermore, these participants feel that the information provided by the impairment model is useful because it provides confir- mation of market valuations. Still, such supporters ac- knowledged that companies often recognize impair- ment losses too late to offer predictive value. Perhaps the paramount question here is whether the value of confirming information from goodwill impairment tests exceeds the cost of those tests.

What are the motivations and beliefs of those who supported a return to an amortization model? The IASB reported some of the more noteworthy beliefs, which are listed in Table 1.

Many users maintain that the information required by International Accounting Standard (IAS) 36, Impairment of Assets, is useful, citing disclosures of the discount rates used, long-term growth rates, and profit and capital expenditure assumptions and sensitivities. But other users regard the disclosed information to be rather boilerplate and insufficient for assessing the rea- sonableness of underlying assumptions.

Still other participants favor a hybrid model that in- cludes elements of both amortization and impairment. These users believe that systematic amortization of goodwill is appropriate because it reasonably reflects the consumption of the acquired economic resource over time, and its application would achieve adequate levels of verifiability and reliability of reported informa- tion. But these users also believe that a provision for the recognition of outright impairments also makes sense.

European Financial Reporting Advisory Group

Additional insights are found in a feedback statement by the European Financial Reporting Advisory Group (EFRAG), "Joint Outreach Event: Post-

Table 1: Why Return to an Amortization Model?

Those whose comment letters to the IASB supported a return to an amortization model believed that:

- The assumptions used in the impairment test are too optimistic and difficult to analyze.
- Impairment losses are reflected in the share price by the time they are reported, and the market thus ignores the impairment test results.
- Estimating the useful life of goodwill is possible and is no more difficult than estimating the useful life of other intangible assets.
- Goodwill has been paid for and therefore should have an impact on profit or loss.
- Goodwill represents future profits, so it should be allocated over time.
- Amortizing goodwill reflects the acquirer's need to "maintain" the profitability of the acquired company, with the amortization reflecting the costs incurred by the acquirer to maintain such profitability.
- Amortizing goodwill would decrease earnings volatility when compared to an impairment model.
- Amortizing goodwill would improve comparability between companies that grow organically (without acquisitions) and companies that grow through acquisitions because the nonamortization of goodwill discriminates companies that grow organically.
- Goodwill acquired in a business combination is supported and replaced by internally generated goodwill over time.

Table 2: KPMG Study—Key Stakeholder Views

- The value of goodwill testing derives more from confirming value than from predicting value.
- The subjectivity involved in goodwill impairment testing makes it a complex, time-consuming exercise and limits its effectiveness.
- Many companies consider the amount of impairment-related disclosures to be excessive. But this view is countered by analysts who would be in favor of increased disclosure.
- There is "considerable" support for a return to an amortization-based model of goodwill accounting.

In the summary for SFAS No. 142, the FASB claimed that better information about intangible assets was needed be-
cause of the increasing importance of intangible assets for many entities. The FASB stated that financial statement users indicated that they did not regard goodwill amortization expense as useful information when analyzing investments. The IASB made similar claims about improvements from moving to an impairment- only goodwill accounting model when it discussed and later passed IFRS 3. Those claims fueled the switch to the current impairment-only model now part of both U.S. and international Generally Accepted Accounting Principles (GAAP).

But introduction of the impairment-only model was based largely on academic research suggesting that an impairment-only model provides superior information compared with the previous amortization model. The research found little value in systematic amortization charges and evidence that impairment charges would better reflect the economic value of recorded goodwill. As noted by KPMG International (KPMG) in an April 2014 investigative project, academic research "finds that goodwill impairment charges...are associated with economically significant reductions in market value," and these findings "better reflect changes to the under- lying economic goodwill than do amortisation charges."[3]

Unfortunately, since the implementation of the impairment-only model, questions have arisen regarding its consistency of application, cost effectiveness, and overall usefulness. Such questions motivated the IASB review that began with its January 2014 Request for Information on the post-implementation review of IFRS 3. The IASB noted that its Request for Information would allow it to assess whether the ac- counting regulations for business combinations are be- ing implemented on a consistent basis and whether there have been unintended consequences arising from the passage of IFRS 3.4 Similar concerns previously had prompted the FASB to place goodwill accounting on its agenda in the fall of 2013. And those same questions motivated the KPMG investigative project. KPMG found that while academic researchers still claimed impairment-based accounting produces significant valu- able information, actual users did not agree.[5]

Responses to the IASB

The IASB received 93 comment letters in response toits Request for Information. In an attempt to further enhance its understanding of the sentiment regarding current rules of accounting for business combinations, the IASB also participated in 30 outreach activities in conjunction with the request for comments. While the IASB project dealt with all aspects of accounting for business combinations, the focus of this article is specifically on the participants' views of the impairment-only model of accounting for goodwill.

In that regard, the IASB observed that "Many participants think that, overall, IFRS 3 as currently drafted achieves its objectives and works well....Although many preparers acknowledge the conceptual merits of the overall acquisition model in IFRS, most expressed significant concerns regarding the level of effort required and costs incurred to meet its requirements. Many preparers question whether the increase in costs has exceeded the benefits to users."[6]

While many participants believed that IFRS 3 works well, the rest of the IASB report details numerous concerns expressed in the comment letters. Much of the criticism went beyond the matter of the cost benefit of obtaining the information and questioned the absolute value of the information without considering cost. The IASB report noted, "Some respondents think that IFRS 3 does not serve either preparers or users well....They claim that [the] Standard generally fails to provide users with decision useful information or infor- mation that helps users hold management to account. They observe that while the application of IFRS 3 im- poses significant costs on preparers, there is also a meaningful cost to investors as they seek to unravel the numbers produced by the Standard. Additionally, given the difficulties that investors often face interpreting this Standard, in their view, it is likely that it distorts the ef- ficient operation of capital markets."[7]

Regarding the impairment-only model, some respondents noted the FASB's actions to move goodwill accounting onto its agenda and wanted the FASB and the IASB to work together to avoid producing conflicting independent standards. The IASB stopped short of saying which particular stance on goodwill accounting dominated the comment letters or how many letters were in each camp. It simply noted that some respondents

Vol. 17 No. 1
MANAGEMENT ACCOUNTING Quarterly
Fall 2015

The Continuing Saga of Goodwill Accounting

By Douglas M. Boyle, CMA, CPA, DBA; Brian W. Carpenter, CMA, Ph.D.; and Daniel P. Mahoney, CPA, CFE, Ph.D.

EXECUTIVE SUMMARY

The move to the current impairment- only model for goodwill accounting was based mostly on academic research findings that it provided better information than the previous amortization model.

But actual users do notseem to agree that impairment-based to users of financial statements, accounting yields valuable information.

Recent domestic and international moves toward the return to an amorti- zation model make it seem unlikely that the FASB or the IASB will retain the impairment-only model.

In January 2014, the International Accounting Standards Board (IASB) launched a post-implementation review of the accounting for business combinations by releasing a Request for Information. The intent of this review was to learn whether the provisions of International Financial Reporting Standard (IFRS) 3, Business Combinations, are working as intended, specifically:

- Whether the standard provides information that is useful to users of financial statements,
- Whether there are areas of the standard that represent implementation challenges, and
- Whether unexpected costs have arisen when preparing, auditing, or enforcing the requirements of the standard.1

Of particular interest to many in this review of business combination accounting is the impairment-only model for goodwill accounting. The move to an impairment-only model was made approximately 15 years ago when the Financial Accounting Standards Board (FASB) issued Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 142, *Goodwill and Other Intangible Assets*, in 2001, *which is now Accounting Standards Codification*® (ASC) Topic 350, *Intangibles—Goodwill and Other*. Three years later the move continued when the IASB issued IFRS 3 in 2004.[2]

than in the United States as well as incentives to pro- tect the auto industry, such as generous subsidies to diesel in the form of tax breaks for diesel-guzzling company cars and low duties on the fuel.

VW's strategy aimed to convince customers and regulators that new diesel technology represented the ideal solution to maximize fuel economy and per- formance while carefully protecting the environment from pollution. VW's Ger- man engineering prowess was put to the test but suc- ceeded only by cheating on emissions testing and threatening the health of many citizens of the world, particularly of children and those suffering from respi- ratory disease. According to Newsweek, "Intense ambi- tion and a rigid corporate culture created the condi- tions for lying."

VW's handling of the pollution issue has caused immense concern among its owners, dealers, investors, employees, and citizens around the world. It wasn't EPA regulatory vigor that exposed the VW lies, nor did VW confess it was breaking the pollution rules. Actually, it was a small research group that was looking for research evidence that U.S. diesels actually were cleaner than those in Europe, where standards are lower. The 2014 U.S. tests showed that VW cars passed in the lab but had significantly higher emissions when driven on the road.

It took some time and a lot of pressure before VW finally admitted its products were faulty and endanger- ing the health of millions around the world. After months of discussions

between VW and the U.S. Environmental Protection Agency (EPA), the company admitted the results were due to a "technical glitch" and issued a voluntary recall in December 2014 for nearly 500,000 diesel cars that VW attributed to "vari- ous technical issues." When emissions didn't change in 2015, California air quality regulators and the EPA withheld approval for sell- ing any 2016 diesel models, extending the deadline to provide a plan to repair affected vehicles to January 2016, but California regula- tors rejected VW's plan as "too vague."

Contrary to earlier VW indications that only the two-liter or smaller engines were fitted with a defeat device, the EPA—not VW— discovered that larger three-liter engines, includ- ing luxury Audi and Porsche models, also had emission falsification devices. "These latest EPA allegations compound the company's guilt and pro- vide further evidence as to the lack of corporate gover- nance at VW," wrote Ever- core ISI analyst Arndt Ellinghorst. He added, "This raises concerns around reporting, transparency and integrity within VW."

To date, VW's actions to deal with the crisis include the almost immediate res- ignation of CEO Martin Winterkorn, the suspen- sion of employees, and an offer of a "goodwill pack- age" to affected U.S. diesel owners. VW also hired claims attorney Ken Fein- berg in November 2015. Feinberg is known for his work on damage suits filed against BP for its Gulf oil spill, GM for its ignition switch issue, and for many September 11 damages.

IMA ETHICS HELPLINE

For clarification of how the **IMA Statement of Ethical Professional Practice** ap- plies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 2451383-. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www. usa.att.com/traveler/ index.jsp, then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the **Statement of Ethical Professional Practice**, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations

I don't envy the job Feinberg has: determining how much monetary dam- age each of the various groups suffered. That involves answering ques- tions like: How should the decrease in value of a car with lower fuel economy be measured? Should it be market-based or calculated based on increased fuel cost? How important is the age of the car? What will motivate owners to get their cars altered? How should citizens be com- pensated for the health risks to which they have been subjected? Should medical conditions of res- piratory disease be factored in? Should California or China receive special con- sideration because of the smog potential? What did PricewaterhouseCoopers know about the situation?

The most difficult ques- tion is: What is an adequate penalty for officers, direc- tors, and employees, as well as the company itself, to assure remediation and no repetition of unethical behavior that has adversely affected millions in many countries? **SF**

Curtis C. Verschoor, CMA, CPA, is the Emeritus Ledger & Quill Research Professor, School of Accountancy and MIS, and an hon- orary Senior Wicklander Research Fellow in the Institute for Business and Professional Ethics, both at DePaul University, Chicago. He also is a Research Scholar in the Center for Business Ethics at Bentley Uni- versity, Waltham, Mass., and chair of IMA's Ethics Committee. Trust Across America-Trust Around the World awarded him a Lifetime Achievement Award in 2016 as a top thought leader in trustworthy business. His e-mail address is **curtisverschoor@ sbcglobal.net**.

THE VOLKSWAGEN PROBLEM

The nature of the VW scandal and the breadth of its impact raise a number of difficult questions for those seeking reme- diation, justice, and assurance that something similar won't happen again.

BY CURTIS C. VERSCHOOR, CMA, CPA

FOLLOWING THE GENERAL MOTORS (GM) fraud scandal, the revelations that Volkswagen (VW) had in- stalled software on certain cars to cheat emissions testing was yet another example showing the failures of a cor- porate ethical culture to man-

age risks properly and limit damage to the company. While the scandals share some simi- larities, there is a significant difference between the two: Owners of GM cars involved in the re- call for ignition switch problems eagerly awaited the opportunity to have a safety violation re- paired. VW car owners, however, may not care about a "fix" that will reduce fuel efficiency to minimize polution.

The VW scandal is an almost unbelievable story. With 12 different brands, Volkswagen AG Group is the largest auto manufac- turer in Europe and Ger- many's largest company with 2014 revenue of €202.4 billion. The Group Management Report por- tion of the company's 2014 Annual Report touts its superior governance by noting that "transparent and responsible corporate governance takes the high- est priority in our daily work." The report claims, "Our pursuit of innovation and perfection and our responsible approach will help to make us the world›s leading automaker by 2018—both economically and ecologically (emphasis added)." The Sustainable Value Enhancement Sec- tion states, "We run our business responsibly and with a long-term perspec- tive along the entire value chain. Everyone should benefit from this—our cus- tomers, our employees, the environment and society."

In 2013, VW said, "We consider responsible and transparent corporate gov- ernance to be a key prereq- uisite for sustainably increasing the Company's value. It helps strengthen the trust of our customers and investors in our work and meet the steadily increasing demand for information from national and international stake- holders." Sadly, these assertions seem to be totally false.

Europe's car makers have worked hard to change the image of diesel autos from their stinky, smoky, and sluggish past. Successful political efforts in Europe have resulted in lower emission standards

The project goals were to reduce processing costs, create a more robust document storage and retention system, and standardize global accounts payable processing. When the project launched in 2009, the company's U.S. and

Canadian operations were processing 1.5 million in- voices annually with a spend of $3 billion but were only 40% automated. By project completion, they were almost completely automated. Benefits included lower processing costs, fewer duplicate payments and lost invoices, fewer late payments, adoption of stan- dardized global processes, and improved regulatory compliance for tax and Sarbanes-Oxley Act require- ments through automated controls.

THE FUTURE OF ACCOUNTING AUTOMATION

Accounting automation forecasts range from continu- ing refinement of the tools and techniques to in- creased efficiency of financial management to full replacement of the accounting and finance functions by artificial intelligence (AI) machines. Additional trends include Big Data and analytics and smart ma- chines. Big Data and analytics can scan large volumes of data and perform analytics with sophisticated algo- rithms to facilitate decision making in the accounting and finance function. The sheer volume of the data prohibits traditional spreadsheet analysis.

while AI agents can perform analytical and judgmental tasks currently performed by humans.

Proponents of the AI future suggest that finance and accounting professionals primarily apply specific rules to a particular transaction or event and that a smart machine can codify and "learn" these rules. This machine would take the same inputs as today's fi- nance professional and derive the appropriate answer automatically, reviewing feedback to refine its logic and project how to handle unforeseen circumstances. This position was highlighted in an SF Technotes blog on November 24, 2015. (See **http://bit.ly/1oMM8dZ**.)

Also, the joint research study by IMA® (Institute of Management Accountants) and ACCA (Association of Chartered Certified Accountants), Tomorrow's Finance En- terprise, looked at the key influences shaping the future role of the CFO and the finance enterprise of tomorrow (**http://bit.ly/1otUOAy**). One influence studied was au- tomation and robots and how they will support busi- ness and help improve the core finance processes. But it isn't a done deal, and Section 4 of the study, "New Technology Frontiers," concludes with the caveat that "There are more opportunities for automation in many finance teams, yet the application of robotics software to core finance function activities needs to be better understood. At some level of maturity, further automa- tion may not bring enough marginal return. Does in- vestment become a question of agility rather than efficiency?" Management accountants can play a key role in identifying automation's acceptable return on investment (ROI) for their organizations.

MANAGEMENT ACCOUNTANTS, TAKE ACTION

The accounting automation floodgate is open. Should management accountants be optimistic about a brighter professional future or be concerned about shrinking career options? Don't sit back—take action, and prepare yourself for the future:

- Students, take courses that include IT and process improvement. Then you'll be prepared to help your future employers leverage technology to make the finance and accounting function more efficient and effective. Professionals, do the same.
- Look for opportunities to use automation tools to improve the efficiency and effectiveness of your organization. Stay current on new tools and technolo- gies, and make a business case for the ones that make sense.
- Don't get complacent. Evaluate your current job functions and your ability to adapt and grow with the technology changes that are inevitable. If you are cur- rently in a transaction processing job or maybe are the ruler of all things Excel, you may be at risk from automation. Take technology classes, and volunteer for technology projects at your company that expose you to new ways of thinking about your job. Attend IMA TechTalk webinars to learn about emerging trends. Take a big-picture look at ways to make your organization more competitive and efficient, and don't be afraid to reinvent yourself into a new job. If you don't, you may get left behind.

Smart ma-
chines can be taught a set of decision rules and learn
how to handle variations and new conditions

THE HUMAN FACTOR

Although robots may someday rule the world, it will be challenging to automate everything humans do. Management accountants bring an understanding of the context, culture, and history of their businesses. This is essential to the development, monitoring, and refinement of strategy and the application of appropri- ate accounting principles and standards. Accounting isn't always black and white and is subject to judg- ment. Can automated accounting processes make the right call? **SF**

Kristine Brands, CMA, DM, is an assistant professor at Regis University in Colorado Springs, Colo. She is a member of IMA's Global Board of Directors, the TS&P Committee, and IMA's Pike's Peak Chapter. You can reach Kris at kmbrands@yahoo.com.

Pem Smith, CMA, CFM, ASQ, CSSGB, is a retired finance and operations director with experience in service companies, manu- facturing organizations and IT program management. He is a former member of IMA's Global Board of Directors and the TS&P Commit- tee and is a member of IMA's San Diego Chapter. You can reach Pem at **pem.smith64@gmail.com**.

TECH PRACTICES

READY OR NOT, HERE COMES ACCOUNTING AUTOMATION

BY KRISTINE BRANDS, CMA, AND PEM SMITH, CMA, CFM

Management accountants should prepare themselves to **master the latest technology innovations** to provide extra value and help their companies succeed.

During the last 50 years, technology and automation have fueled innova- tion, efficiency improvements, and cost reductions in the accounting and finance profession. Machines have become more intelligent as comput- ers drive smarter and simplified processes. From 13-column green ledger paper to VisiCalc, Lotus 13-2-, and Excel to workflow management systems, automation, and enterprise resource planning (ERP) systems, the role of management accountants has shifted dramatically from transaction processing to business analytics, strategic sup- port, and cross-functional business process in- tegration. What do we mean by accounting automation, and how can management ac- countants use technology to leverage it?

ACCOUNTING AUTOMATION

The basis of accounting automation is workflow automation, a set of rules-based processes that help an organization achieve its goals.

Companies can use workflow automation software to automate the processing of accounting transactions such as travel claims, labor reporting and payroll processing, and accounts payable. The tools can speed up transaction processing, enforce internal controls, and identify processing bottlenecks. Process automation allows for the analysis of the steps and document flows involved to plan the automated process. Who needs to take action, and what information do they need to have at hand?

Some benefits of accounting automation are:

- Productivity improvements and cost re-nology innovations
ductions by automating repetitive tasks and reducing human error.
- Faster process cycle time, allowing more timely information with less effort.
- Improvements in internal control through consistent and verifiable application of business rules and processes.

Let's take a look at an example of an ac- counts payable automation project.

ROCKWELL AUTOMATION'S ACCOUNTS PAYABLE AUTOMATION PROJECT

Rockwell Automation, based in Milwaukee, Wis., is a provider of industrial automation and information products. With annual rev- enues of more than $6 billion in FY 2015 and business operations in 80 countries, Rockwell transformed its global accounts payable func- tion with an Accounts Payable Imaging and Workflow Solutions (APIWS) system. Accord- ing to Paul Smith, manager, global treasury at Rockwell Automation, the company's objec- tive was to improve productivity and effi- ciency by migrating its accounts payable function from a legacy, manual, paper-based system to an automated system.

Dr. Ahmad Almeghames
Secretary General

International standards: pre-application preparations

During this year, SOCPA is working hard to finalize its preparations for transition to the international accounting and auditing standards, which will commence by the end of this year. We may point out some of the most significant of these preparations, namely:

- Training and qualification, which is the first step of preparation towards transition to international standards, consequently SOCPA focused significant effort on this aspect. Since the mid of 2014, SOCPA conducted more than one hundred of high-quality training courses covering the international standards, attended by more than 2,700 trainees, and still SOCPA continues to offer more of these courses. It is worthy to mention that SOCPA is fully prepared to assist all entities working within the various economic sectors for transition to the international accounting and auditing standards by offering special courses for its employees. In order to obtain expertise needed to deal with the international standards before and during the transition to international standards, these entities should possess necessary expertise, and this will be possessed only through extensive training for existing staff or attracting highly qualified staff to carry out this role.

- Delivered others› professional practices and experiences in transition to international standards, by holding seminars in cooperation with some of the companies that has already initiated the transition project, such as SABIC and Saudi Electricity Company in order to clarify and transfer the main requirements of international standards, share opinions and suggestions with others, and to provide an opportunity to attendees to raise their inquiries with respect to potential problems that may be encountered during application of international standards.

- Issued manuals to help in the process of transition, translated a number of renowned accounting and auditing books in order to possess the of best learning courses at the international level, and issued several publications on the most prominent features of the international accounting and auditing standards and on the impact of the transition to international standards on the financial statements of Saudi public companies.

On the occasion of the issuance of Royal Decree appointing HE Dr. Majid bin Abdullah Al Qasabi as Minister of Commerce and Investment, I am pleased to welcome His Excellency, wishing him every success and look forward to receive his instructions as chairman of SOCPA Board of Directors.

I am also pleased to thank HE Dr. Tawfiq Al Rabiah, Minister of Health, former Chairman of SOCPA Board of Directors for his constructive efforts and contributions during the period of his chairmanship of SOCPA Board, which resulted in the significant improvement attended by the profession of accounting and auditing, for which we are all pride. I wish him every success.

SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

برامج الدورات التدريبية للمعايير الدولية مصنفة بحسب الأولوية للتدريب عليها

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م

اسم البرنامج	المعيار	اسم المعيار	نقاط التعليم المستمر	عدد أيام التنفيذ	تواريخ التنفيذ
برنامج معايير المحاسبة الدولية المستوى الأول	IFRS 1	تبني المعايير الدولية للمرة الأولى	٧٥	خمسة أيام	١٤٣٨/٠١/٠٥-٠١هـ ٢٠١٦/١٠/٠٦-٠٢م
	IAS 1	عرض القوائم المالية			
	IAS 7	قائمة التدفقات النقدية			
	IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء			
	IAS 10	الأحداث بعد فترة التقرير			
	IAS 24	الإفصاحات عن الطرف ذي العلاقة			
	IAS 34	التقرير المالي الأولي			
برنامج معايير المحاسبة الدولية المستوى الثاني	IAS 19	منافع الموظف	٧٥	خمسة أيام	١٤٣٨/٠١/١٩-١٥هـ ٢٠١٦/١٠/٢٠-١٦م
	IAS 2	المخزون			
	IAS16	العقارات، والآلات والمعدات			
	IAS 38	الأصول غير الملموسة			
	IAS 36	الهبوط في قيمة الأصول			
	IFRS 5	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة			
	IAS 40	العقارات الاستثمارية			
	IFRS 15	الإيرادات من العقود مع العملاء			
برنامج معايير المحاسبة الدولية المستوى الثالث	IFRS10	القوائم المالية الموحدة	٧٥	خمسة أيام	١٤٣٨/٠٢/٠٣-٠١/٢٩هـ ٢٠١٦/١١/٠٣-١٠/٣٠م
	IFRS11	الترتيبات المشتركة			
	IAS 17	عقود الايجار			
	IAS32	الأدوات المالية- العرض			
	IFRS 9	الادوات المالية			
	IAS28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة			
برنامج معايير المحاسبة الدولية المستوى الرابع	IFRS12	الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى	٦٠	أربعة أيام	١٤٣٨/٠١/١٦-١٣هـ ٢٠١٦/١١/١٦-١٣م
	IFRS3	تجميع الأعمال			
	IFRS 7	الأدوات المالية- الإفصاحات			
	IAS 21	اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية			
	IAS 12	ضرائب الدخل			
برنامج معايير المحاسبة الدولية المستوى الخامس	IFRS8	القطاعات التشغيلية	٦٠	أربعة أيام	١٤٣٨/٠٣/٠١-٠٢/٢٧هـ ٢٠١٦/١١/٣٠-١١/٢٧م
	IFRS2	الدفع على أساس السهم			
	IAS 23	تكاليف الاقتراض			
	IAS27	القوائم المالية المنفصلة			
	IAS 41	الزراعة			

دورات مسائية من الساعة الرابعة مساءً حتى الساعة التاسعة مساءً

الرياض- جدة - الدمام

إدارة التدريب والتطوير المهني
ص ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٠١١٤٠٢٨٥٥٥
فاكس: ٠١١٤٠١٤٠٤٩
@socpa_ksa
Training@socpa.org.sa
www.socpa.org.sa


الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA
IAS19 & IAS26
SOCPA
IFRS
الإرشادات التطبيقية
لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي
(منافع الموظفين)
منافع الموظفين "IAS19"
المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد "IAS26"
١٥
الإرشادات التطبيقية
تجميع الأعمال "IFRS3"
الاستثمار في منشآت زميلة "IAS28"
الترتيبات المشتركة "IFRS11"
صدر حديثاً